الأبعاد الجيوديموجرافية لانتخابات مجلس الشعب المصري

عام ٢٠٠٥

د. سامح عبد الوهاب

كلية الآداب – جامعة القاهرة

بريد الكتروني: samwahab@hotmail.com

مقدمة

شهدت الحياة السياسية المصرية خلال العقد الأخير تطورات كبيرة لا يمكن إغفالها بأي حال من الأحوال، ومن أهم المظاهر التي يمكن أن تدل على تطور الحياة السياسية في أي مجتمع من المجتمعات هو العملية الانتخابية وما يترتب عليها من تشكيل للقوى السياسية في المجتمع والتي يفترض أن يكون منوط بها تسيير الأمور بالدولة بعد فوزها. وقد تناول الباحث في وقت سابق دراسة خريطة مصر الانتخابية لانتخابات مجلس الشعب لسنة ٢٠٠٠، مركزا فيها على تشكيل الدوائر الانتخابية في واحد من أهم القطاعات بالجمهورية[١] – وقد كانت بكل المقاييس انتخابات تمثل تحولا في الحياة البرلمانية المصرية فهي أول انتخابات تجرى تحت إشراف قضائي كامل – ولذا واستكمالا للفائدة وجدنا أن دراسة انتخابات مجلس الشعب لسنة ٢٠٠٥ هو احد الأمور ذات الأهمية وذلك من خلال التركيز على جانب آخر من جوانب العملية الانتخابية، ألا وهو دراسة التوجهات الجيوديموجرافية للناخبين المصريين.

وبصفة عامة يمكن القول أن العملية الانتخابية هي واحدة من أهم العمليات الحديثة التي تخوضها أي مجموعة بشرية في مجتمعات العالم المختلفة، فهي التي – من المعتاد – تُنتج السلطة التي تملك الحق في تسيير الأمور، وهي التي تشكل النظام الذي يتفاعل من خلاله السكان في المجتمع لكي يشكلوا واقع ومستقبل الإقليم السياسي – الدولة – التي يحيون فيها. ومن ثم فإن تحليل العملية الانتخابية ودراستها يمكن أن يعرفنا على الكثير من خصائص المجموعات البشرية التي نحن بصدد درستها.

والعملية الانتخابية هي عملية تتفاعل فيها الكثير من العوامل الجغرافية وغير الجغرافية التي من شأنها في النهاية تشكيل التيارات السياسية الحاكمة وطبيعة التفاعل السياسي في المجتمع.

---

[١] سامح عبد الوهاب، ٢٠٠٥، خريطة مصر الانتخابية: مع التطبيق على محافظة الجيزة، المجلة الجغرافية العربية، العدد ٤٥، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة.

وهذا البحث يهدف إلي تحليل وفهم المقومات الجغرافية التي تؤثر في تلك العملية وذلك من خلال تحليل انتخابات مجلس الشعب المصري لسنة ٢٠٠٥، وكيف أن تشكيلها تأثر بدرجة كبيرة بالخصائص والتركيبة البشرية للسكان في المجتمع. وذلك من خلال أولا: نظرة إجمالية للعملية الانتخابية على مستوى الجمهورية، اعتمادا على البيانات الرسمية والإحصاءات والإسقاطات السكانية للناخبين. وثانيا: من خلال التحليل الميداني لتلك العملية على مستوى عينات من قطاع جغرافي يشمل أربع محافظات رئيسية هي القاهرة والجيزة والقليوبية وبني سويف.

وإذا كانت معظم الدراسات الخاصة بتحليل وفهم الخريطة الانتخابية تهتم بشكل خاص بعرض وتحليل نتائج الانتخابات، وتحليل ودراسة القوي السياسية التي فازت أو خسرت في العملية الانتخابية. فان دراستنا هذه سوف تولي أهمية خاصة بتحليل ودراسة توجهات الناخبين المشاركين في العملية الانتخابية، وذلك في ذات الوقت الذي لن نتجاهل فيه عرض وتحليل نتائج الانتخابات – أو المنتخبين – والصورة التي تشكلت بها خريطة القوى السياسية للقوى الفائزة في الانتخابات. وعلية فان هذه الدراسة سوف تولي قدرا أكبر من الاهتمام بعدد من الضوابط الجغرافية والديموجرافية التي تحكمت في توجيه العملية الانتخابية والتي بالتالي نتج عنها فوز أو خسارة قوى سياسية معينة.

ولكي تكون العملية الانتخابية صادقة لابد أن تتميز بالنزاهة أو بالحياد Impartiality وهي واحدة من أهم الخصائص التي يجب أن تتوفر في أي عملية انتخابية حتى تكون معبرة عن توجهات الناخبين بصدق. ومن ثم فان إدارة العملية الانتخابية Electoral Management Body (EMB) يجب أن تتميز بمجموعة من الصفات الأساسية والتي تشمل ثلاثة عناصر أساسية هي؛ ١) الاستقلالية Independence ٢) الشفافية Transparency ٣) النزاهة Impartiality. وأي فقدان في أي عنصر من هذه العناصر إنما هو قصور في العملية الانتخابية. وعليه فان إدارة العملية الانتخابية هدفها الرئيسي تحقيق رغبات المواطنين وتحقيق المشاركة الانتخابية. ولتحقيق عملية انتخابية مدارة بشكل قانوني وصادق لابد من تحقيق عملية انتخابية تتسم بالحرية والنزاهة Free and Fair، بحيث يستطيع فيها الناخبون أن يقترعوا وفقا لقناعاتهم ولمن يرغبون فيه أن يصل إلي الفوز، ولكي تتحقق انتخابات حرة ونزيهة فان هناك مجموعة من الضوابط وضعتها المنظمة الدولية للديمقراطية ودعم الانتخابات (IIDEA) لابد أن تتحقق (IIDEA, 2002, P. 42) وهذه الضوابط تشمل ما يلي:

١) الحرية والحيدة Independence an Impartiality ؛ إن إدارة العملية الانتخابية يجب ألا تتأثر بتوجهات أي شخص أو سلطة أو حزب سياسي بحيث يجب أن تدار بدون أي تفضيلات أو نزعات مسبقة، وبحيث تكون الإدارة بشكل حر وخال من أي تضارب.

وذلك لأنه في حال وجود أي ادعاء Allegation أو تلاعب Manipulation أو إحساس بأن هناك انحرافا فإن هذا سوف يلقي مباشرة بظلال من الشك ليس فقط على مصداقية الحالة التي حدث خلل بها، وإنما سيلقي بظلال من الشك على كامل العملية الانتخابية.

٢) الفاعلية والصلاحية Efficiency and Effectiveness ؛ إن الفعالية والقدرة على تعديل الانحراف والصلاحية في المسئولين عن إدارة العملية الانتخابية هي من الأمور شديدة الأهمية، وهي من العوامل المتممة للثقة الإجمالية في العملية الانتخابية. فالفعالية هي مسألة حساسة في أي عملية انتخابية خصوصا عندما يحدث خروج على الضوابط الفنية Technical Breakdowns المفترضة أو حدوث مشكلات تؤدي إلي انحراف في تطبيق القوانين والنظم المعمول بها في العملية الانتخابية. والفاعلية والصلاحية تعتمد على العديد من العوامل، فهي تشمل مدى كفاءة المسئولين والموارد المتاحة، وأكثر من ذلك الوقت الملائم لتنظيم العملية الانتخابية، هذا بالإضافة إلي تدريب من سيتولى مسؤولية الإشراف على العملية الانتخابية.

٣) الاحتراف Professionalism ؛ إن إدارة العملية الانتخابية تحتاج إلي فرقة متخصصة ذات تدريب راقي، وكذا إلي لجان خبيرة في إدارة وتسهيل العملية الانتخابية، وهؤلاء عادة يكونون موظفين دائمين مسئولين عن إدارة العملية الانتخابية Permanent Employees of EMB ، وبطبيعة الحال يجب أن لا نخلط بين وجود فرق محترفة متخصصة ومتفرغة لإدارة العملية الانتخابية والعمليات الرقابية التي يمكن أن تتم حال إجراء الانتخابات لضمان نزاهتها وحيدتها.

وقد أظهرت الخبرات المختلفة المكتسبة عن إدارة العمليات الانتخابية المختلفة إن الانتخابات يمكن أن تكون إما مفتاح الحل للنزاعات والصراعات، أو تكون نزاعا دوارا ومتواصلا لا نهاية له Conflict Escalation، ولحل هذه المعضلة فانه عندما تكون الانتخابات حرة ونزيهة تعطي قوة حقيقية وفعالة للعملية الديمقراطية ومن ثم يبطل أي مبرر للصراع، ولتحقيق هذا الغرض يمكن أن يكون للدعم الإعلامي الدولي International Media Support (IMS) دورا كبيرا في تحقيق حالة من السلام والاستقرار في المناطق التي تشهد قدرا من الصراع والتناقضات من خلال الدعم السريع والإيضاح الذي يمكن أن يقوم به في تلك المناطق، وما يمكن أن يقدمه من عرض أكثر وضوحا للعملية الانتخابية (Howard, R., 2004, P.2)

وكل تلك الأمور التي تؤثر في العملية الانتخابية – السابق ذكرها – وغيرها يجب أن يضعها أي باحث سوف يولي عملية تقييم العملية الانتخابية في حسبانه، وذلك سواء عند تقييمه

لنتائج تلك العملية أو عند تحليل الأبعاد التي تؤثر في توجهات الناخبين، وذلك حتى لا يتأثر بدوافعه الذاتية وتوجهاته الشخصية والتي قد تؤدي في النهاية إلي نتائج غير موضوعية.

أولا: انتخابات مجلس الشعب المصري لسنة ٢٠٠٥

المراحل الانتخابية

أجريت انتخابات مجلس الشعب لسنة ٢٠٠٥ على ثلاث مراحل، وذلك بحيث شملت المرحلة الأولي ثمان محافظات هي القاهرة، المنوفية، الجيزة، بني سويف، المنيا، أسيوط، الوادي الجديد ومطروح، وتم إجراء انتخابات هذه المرحلة يوم الأربعاء الموافق التاسع من نوفمبر وتم إجراء الإعادة يوم الثلاثاء الخامس عشر نوفمبر ٢٠٠٥. أما المرحلة الثانية فقد شملت تسع محافظات هي، الإسكندرية، بور سعيد، السويس، القليوبية، الغربية، البحيرة، الإسماعيلية، الفيوم وقنا. وأجريت انتخابات هذه المرحلة يوم الأحد الموافق العشرون من نوفمبر والإعادة يوم السبت السادس والعشرون من نوفمبر ٢٠٠٥. وأخيرا تم إجراء انتخابات المرحلة الثالثة في تسع محافظات هي دمياط، الدقهلية، الشرقية، كفر الشيخ، سوهاج، أسوان، البحر الأحمر، شمال سيناء وجنوب سيناء، وتم إجرائها يوم الخميس الأول من ديسمبر والإعادة في السابع من ديسمبر ٢٠٠٥. شكل رقم (١)

ويتضح من الاختيار المكاني للمحافظات التي تم تضمينها في كل مرحلة من المراحل الانتخابية الثلاث السابق ذكرها إليها انه كان هناك حرص علي أن تكون المحافظات الممثلة لكل مرحلة لا تمثل قطاعا جغرافيا متصلا اتصالا كاملا – فيما عدا المرحلة الأولي– وإنما شهدت كل مرحلة تنوعا مكانيا في المحافظات بحيث تشمل كل مرحلة محافظات ريفية وأخرى حضرية أو محافظات من الوجه القبلي وأخرى من الوجه البحري أو محافظات من الوادي والدلتا وأخرى من محافظات الحدود، وهذا الأمر يمكن النظر إليه بشكل إيجابي حيث إن التنوع المكاني للمحافظات قد يعمل علي سهولة في عمليات توفير المتطلبات الإدارية والأمنية من محافظات مجاورة لا تشهد عملية انتخابية في ذات المرحلة. أما المرحلة الأولى فبرغم اتصالها المكاني، فقد أحيطت من الشمال والشرق والجنوب بمحافظات لم تجر بها انتخابات، مما وفر لها قدر من الدعم الإداري والأمني من المحافظات المجاورة. وفيما يتصل بالتوزيع العددي للمحافظات

للمراحل الثلاث السابقة كان متناسقا، فالمرحلة الأولي اشتملت على ثمان محافظات والثانية الثالثة اشتملت كل منهما على تسع محافظة.

وإذا كان التوزيع المكاني للمحافظات التي تم ادخالها في كل مرحلة من مراحل الانتخابات هناك ما يبرره تنظيميا، فان هذه المراحل الثلاث السابق الإشارة إليها شهدت تناقضات كبيرة وعدم توازن واضح في عدد من الجوانب، جدول رقم (١)، ويمكن الإشارة إليها كما يلي:

١) ***التباين في المساحة سواء الإجمالية أو المعمورة؛*** فقد تباينت المساحة الإجمالية لكل مرحلة من مراحل الانتخابات، بحيث كانت المساحة الأكبر من نصيب المرحلة الأولى حيث بلغ إجمالي مساحة المحافظات التي تم إجراء الانتخابات فوقها في هذه المرحلة نحو ٥٩٥ ألف كلم مربع، وهي نسبة تبلغ نحو ٦٧ % من إجمالي مساحة الجمهورية أي أن ما يقرب من ثلثي مساحة مصر الإجمالية قد اجري عليها انتخابات المرحلة الأولي. في حين بلغت المساحة الإجمالية للمحافظات التي أجريت عليها المرحلة الثانية نحو ٤٧ ألف كم مربع أي نحو ٥ % من إجمالي المساحة وهي الأقل بين الثلاث مراحل. أما المرحلة الثالثة فقد بلغت المساحة الاجمالية للمحافظات التي شهدتها هذه المرحلة نحو ٢٤٠ ألف كم مربع أي نحو ٢٧ % من مساحة مصر الإجمالية. ولعل هذا الوضع يوضح التفاوت المساحي الواضح بين المراحل الثلاث، إلا أن التباين في المساحة الإجمالية رغم أهميته لا يعكس حقيقة التباين المساحي الفعلي وما يرتبط بتقديم الدعم الإداري والتنظيمي. ولعل ما يعكس هذا هو التباين في المساحة المعمورة بين تلك المراحل الثلاث، أي التباين في المساحة التي يشغلها السكان بالفعل. وهنا نجد أن المساحة المعمورة تتباين أيضا بشدة بين تلك المراحل ولكن بصورة مختلفة تماما، ففي حين كانت المساحة الإجمالية للمرحلة الأولي هي المساحة الأكبر على الإطلاق فإنها من حيث المساحة المعمورة كانت الأصغر بين المراحل الثلاث حيث بلغت نحو ١٣ ألف كم مربع، أي أن المرحلة الأولي أجريت على نحو ٢٠ % من مساحة المعمور المصري. في حين تقاربت مساحة المعمور في المرحلتين الثانية الثالثة حيث كانتا نحو ٢٤ ألف، ٢٦ ألف كم مربع على التوالي أي نحو ٣٨ % و ٤٢ % تقريبا. وهنا يمكن القول بأن عنصر المساحة لم يؤخذ في الاعتبار عند تقسيم المراحل الانتخابية، فبالرغم من التساوي العددي بين عدد المحافظات فان عنصر التساوي المساحي قد غاب تماما.

٢) ***التباين العددي للسكان؛*** تباينت أعداد السكان[٢] بشكل كبير بين المراحل الثلاث للانتخابات وهذا الأمر ينطبق على العدد الإجمالي للسكان وكذا على عدد السكان في سن الانتخاب أي السكان ١٨ سنة فأكثر، وقد بلغ إجمالي عدد السكان التي شملتهم المرحلة الأولي نحو ٢٧ مليون مواطن، في حين بلغ عدد السكان في سن الانتخاب في هذه المرحلة نحو ١٥ مليون نسمة، وذلك بنسبة نحو ٣٨ % لكل منهما، أي أن المرحلة الأولي شملت نحو خمسي السكان وأيضا خمسي السكان في سن الانتخاب، وهو أكبر عدد بين المراحل الثلاث للانتخابات، أما المرحلة الثانية فقد انخفضت أعداد السكان التي شملتها هذه المرحلة حيث بلغت ٢٥ مليون نسمة، وبلغ عدد السكان في سن الانتخاب في هذه المرحلة نحو ١٤ مليون أي نحو ٣٤ % سواء من إجمالي السكان أو السكان في سن الانتخاب. وسجلت أعداد السكان أدنى في المرحلة الثالثة ادني معدل لها حيث ضمت هذه المرحلة نحو ٢٠ مليون نسمة، ونحو ١١ مليون نسمة في سن الانتخاب، بنسبة تبلغ نحو ٢٨ % و ٢٧ % على التوالي من إجمالي عدد سكان مصر ومن السكان في سن الانتخاب. وبهذا يتضح أن أعداد السكان وأيضا السكان في سن الانتخاب كانت متباينة بين المراحل الثلاثة بشكل ملحوظ، وهي أعداد بلغت أعلى مستوى في المرحلة الأولى وأدنى مستوى في المرحلة الثالثة، وقد يفسر هذا احد أوجه ظهور التركيز الإداري والأمني في الانتخابات بشكل ملحوظ في المرحلة الثانية وبشكل أكثر وضوحا في المرحلة الثالثة، حيث توفرت أعداد أكبر من الجهات الإدارية ومن قوات الأمن نسبة إلي عدد السكان في هاتين المرحلتين.

وإذا كنا فيما سبق تناولنا التباين الواضح بين المراحل الثلاثة للانتخابات المصرية، فما وجه التشابه بين تلك المراحل الانتخابية. وجه الشبه الأول كما ذكرنا هو عدد المحافظات التي بلغت في المرحلة الأولي ٨ محافظات وفي المرحلة الثانية والثالثة ٩ محافظات لكلا منهما. أما وجه الشبه الثاني – والاهم نظريا – هو عدد المدعوين للانتخابات والذي تقارب إلي حد كبير بين المراحل الثلاث، ففي حين بلغ إجمالي عدد المقيدين في الجداول الانتخابية في مصر نحو ٣٢,١ مليون ناخب فقد تم دعوة نحو ١٠,٩ مليون في المرحلة الأولي ونحو ١٠,٧ مليون في المرحلة الثانية ونحو ١٠,٥ مليون في المرحلة الثالثة، أي أن كل مرحلة ضمت نظريا نحو ثلث

[٢] تم إجراء إسقاط لإجمالي السكان و كذا للسكان في سن الانتخاب سواء على مستوي المحافظات المصرية أو على مستوي المراحل الثلاث للانتخابات، معتمدين في ذلك على بيانات تعداد السكان لسنة ١٩٩٦ ومتوسط معدل النمو في كل محافظة خلال الفترة التعدادية ١٩٨٦ – ١٩٩٦ بالإضافة إلي حساب أعداد السكان ١٨ فأكثر من جداول التركيب العمري.

عدد الناخبين أو المقيدين في الجداول الانتخابية. ولعل هذا الأساس هو الذي اعتمدت عليه جهة الإدارة في تقسيم المراحل الانتخابية.

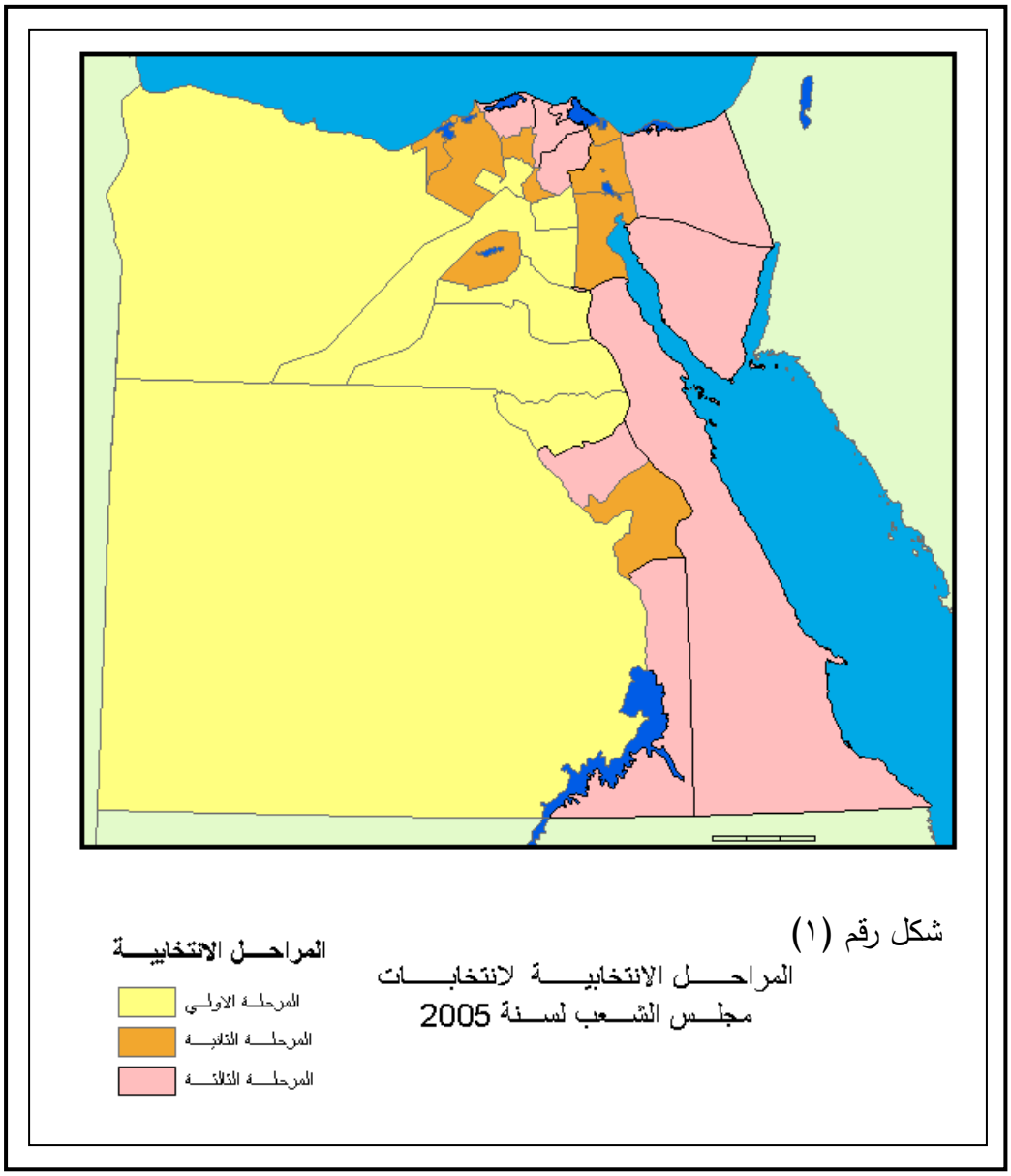

شكل رقم (١)

جدول رقم (١) مراحل انتخابات مجلس الشعب لسنة ٢٠٠٥

	المرحلة الأولي	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
عدد المحافظات في المرحلة	8	9	9	26
عدد الدوائر الانتخابية	82	72	68	222
عدد المقاعد في البرلمان	164	144	136	444
المساحة الكلية للمحافظة كم	594,641	47,525	239,582	881,748
نسبة المساحة الإجمالية %	67.4	5.4	27.2	100
المساحة المعمورة من المحافظة كم	13,183	23,946	26,520	63,650
نسبة المساحة المعمورة %	20.7	37.6	41.7	100
عدد السكان ٢٠٠٥	27,076,182	24,517,514	19,748,439	71,512,332
النسبة المؤوية للسكان ٢٠٠٥	37.9	34.3	27.6	100
السكان في سن الانتخاب سنة	15,060,069	13,593,448	10,741,837	39,578,161
السكان في سن الانتخاب %	38.1	34.3	27.1	100
المدعون للانتخاب (الناخبين)	10,936,229	10,726,748	10,473,259	32,126,796
المدعون للانتخاب %	34.0	33.4	32.6	100

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا على مصادر أولية، تشمل الخرائط لحساب المساحات وتعدادات السكان لإجراء الإسقاطات السكانية وبيانات وزارة العدل لبيان أعداد الناخبين.

وهنا نتساءل هل الاعتماد على أعداد الناخبين لتقسيم المراحل الانتخابية والمتمثل في تحديد قيمة متقاربة لعدد الناخبين لكل مرحلة يعد – منفردا – أساسا صحيح للتقسيم؟ بطبيعة الحال أنَّ استخدام أساس واحد للتقسيم أمر قد يجانبه الصواب، خاصة إذا كان الأساس المستخدم والمتمثل في أعداد الناخبين – السكان المسجلين في الكشوف الانتخابية – هو بيان مشكوك في مصداقيته تماما، بحيث لم يعد يعبر عن الأعداد الفعلية للناخبين، وهو الأمر الذي سنعرض له تفصيلا فيما بعد. ولعل التباين في النسب بين أعداد الناخبين في كل مرحلة وأعداد السكان في سن الانتخاب يمثل إشكالية كبيرة ظهرت في هذه الانتخابات كما اشرنا سابقا، على أي حال فان ما توفر لجهة الإدارة هو أعداد الناخبين، ولم تعمل على إجراء إسقاطات سكانية مما جعلها تعتمد على هذا الأساس منفردا، وهو أمر يحتاج إلي مراجعة وتصحيح بطبيعة الحال. وخلاصته

فان الحديث عن تناسق مفترض بين المراحل الانتخابية هو أمر نظري تصورته جهة الإدارة ويجب أن يراعي تصحيحه في الانتخابات القادمة.

المشاركة السياسية

المشاركة السياسية **Political Participation** هي واحدة من أهم المتطلبات بل والضرورات الشعبية التي من خلالها يمكن إعادة صياغة بنية سياسية فعالة قادرة على صياغة نظام حكم ديمقراطي. ولعل مشروع إدارة الحكم في الدول العربية Program on Governance in Arab Region (POGAR) وهو المشروع الذي تبناه المكتب الإقليمي للدول العربية المنبثق عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة United Nations Development Programmed (UNDP) في مطلع سنة ٢٠٠٠ والذي اعتمد علي ثلاثة محاور رئيسية تشمل ١) المشاركة السياسية ٢) الشفافية والمسائلة ٣) سيادة القانون (UNDP, 2006, P. 8) جعل المحور الأول للمشروع هو المشاركة السياسية، وهو الأمر الذي يوضح إلي أي مدى تعد هذه المشاركة هي أحد الركائز الأساسية لتأسيس الحكم الصالح. ولعل قضية تقاسم السلطة Power-sharing والحصول على التفويض الشعبي لممارسة السلطة هي واحدة من القضايا التي لا تنال التفكير أو الاهتمام الكافي (Assakaf, A., 2000, P. 11)

وبصفة عامة نستطيع القول أن أداء الدول العربية في إدارة الحكم في ظل تفعيل حكم القانون والشفافية والمساءلة والمشاركة جاء دون المستوى المطلوب إذا ما وضعنا في اعتبارنا قدرات وإمكانات تلك المنطقة، ففي الكثير من الحالات هناك فجوة كبيرة بين النصوص النظرية والتطبيق الفعلي وهو ما يمثل حالة كبيرة من التناقض في الكثير من الأحيان. كما أن مشاركة المرأة العربية على صعيد العمل السياسي قد جاءت دون المستوى المطلوب فهي مازالت تعاني الكثير من العراقيل الهيكلية والمؤسساتية والمجتمعية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢، ص ٩) وبطبيعة الحال فان هناك تفاوتات كبيرة فيما بين الدول العربية المختلفة، فلا يمكن بأي حال إن نقول أن كل الدول العربية جاءت على نفس المستوى من المقياس، وإنما تباين بدرجات واضحة مدى ما حققته دولة عربية عن دولة أخرى في مجال المشاركة السياسية، سواء بالنسبة للمجتمع ككل أو بالنسبة لمشاركة المرأة في العملية السياسية، ففي بعض المجتمعات قد تكون مسألة المشاركة السياسية للمرأة Female Political Participation إشكالية كبيرة، خصوصا عندما يكون هناك هيمنة ذكورية على الساحة السياسية، أو أن يكون العنف هو اللغة المسيطرة على العملية السياسية (Banerjee, S., 2003, P. 172) ومن ثم فانه بلا مشاركة سياسية حقيقية

وفعالة ينحرف الحكم عن مساره، فهي إحدى الضمانات الحقيقية لإعادة تصحيح المسار وتوجيه العملية الديمقراطية لرعاية المصالح الأساسية للشعب.

ولعل هذا ما جعل بعض النظم تتمادي في الاعتماد على الشرعية Legitimacy المعتمدة بشكل أساسي على ديمقراطية المشاركة Participatory Democracy والتي قد تخدم الدولة بشكل أفضل من نظام الأحزاب Multiparty System وذلك بشكل خاص عندما يتصل الأمر بمسائل مثل التنمية وعلاج مشكلات الفقر، والتي قد يكون اهتمام الفرد فيها بتحقيق المنافع بغض النظر عن الرؤى الحزبية (Hickey, S., 2004, P. 994)

وهنا قد يثار تساءل وهو إلي أي حد يمكن أن يكون النطاق الوطني الشامل Nationwide بداية للتمثيل السياسي والمساهمة في العملية الانتخابية؟ حيث يمكن القول انه من المهم في النظم الديمقراطية تحديد الكيفية التي يتم بها دخول الأحزاب السياسية الصغيرة الجديدة Small new parties إلي الساحة السياسية. وهنا نقع في مفارقة بالغة وهي وضع الضوابط المنطقية فيما بين الانفتاح المطلق لتشكيل الأحزاب السياسية والذي قد يؤدي بدورة إلي تمزيق المشهد الحزبي Splinting the party landscape وبين الجمود الشديد في إتاحة تشكيل الأحزاب والذي قد يؤدي في النهاية إلي الوهن وموت الحياة الحزبية. هذا بالإضافة إلي أن الضوابط الصارمة المبالغ فيها لتشكيل الأحزاب قد تعطي شعورا بعدم المساواة بل وحتى بابتعاد النظام عن الشرعية وهو أمر خطير وينال من المصداقية التي تتحقق لدى الناخب في النظام الذي يعيش في ظله (Taagepera, R., 2002, P.384)

ومن ثم فان انفراد حزب واحد بالسلطة وحرمان باقي الاتجاهات السياسية من المشاركة هو أمر يبعد المجتمع عن المشاركة السياسية الحقيقية، وقد نجد أبرز الأمثلة لهذا الوضع في حالة الدول ذات الحزب الواحد، كما هو الحال – على سبيل المثال – في الصين وفي مصر قبل إنشاء الأحزاب، حيث يكون الحزب الذي يوجد على الساحة السياسية هو حزب واحد فقط، وبطبيعة الحال فإن المشاركة التي تتحقق في هذه الحالة هي مشاركة وهمية وبطبيعة الحال فانه لا ديمقراطية النخبة أو جمهور (أنصار) الحزب المنفردا – كما هو الحال في الحزب الصيني الشيوعي Chinese Communist Party (CCP) – له دلالة ديمقراطية حقيقية، فلتحقيق ديمقراطية حقيقية لابد من المشاركة الشعبية في ظل انتخابات حرة وفي ظل نظام متعدد الأحزاب Fair Elections in a multiparty System ، حيث يمكن القول أن الأشكال المختلفة من الإندماج Coalitions والصراع Factional السياسي داخل هذه الأحزاب يعد غير واضح ومبهما بشكل كبير لجماهير الشعب، ومن ثم فإنه يفتقر إلي الشفافية (Li, C., 2005, P. 389)

على أي حال فإن المشاركة السياسية هي أمر شديد الأهمية سواء تمت من خلال اعتماد المشاركة الجماهيرية القائمة على الحوارات الجماهيرية العامة وأخذها مأخذ الجد لتحقيق تطلعات المواطنين، أو تمت من خلال الحوارات الحزبية والتي قد يدخل فيها جدل إيديولوجي يرتبط بتوجهات الأحزاب.

قياس المشاركة السياسية في المجتمع

لعل قضية قياس المشاركة السياسية للسكان في المجتمع هي إحدى الإشكاليات البحثية، والتي قد تتطلب التفريق بين عدة أمور مثل؛ ١) الاهتمام بالشأن السياسي ٢) المشاركة في النشاط السياسي ٣) المشاركة في العملية الانتخابات ٤) القدرة علي تغيير النظام السياسي. ولوحظ من خلال الدراسة – كما سنفسر لاحقا – تباينات بين تلك الأوجه فالاهتمام النظري بالشأن السياسي قد لا يرتبط بالمشاركة السياسية وقد لا ترتبط بعض أوجه المشاركة السياسية بالمشاركة في العملية الانتخابية، كما قد تؤثر مسألة القدرة علي التغيير السياسي سلبا علي بعض الأوجه السابقة. ومن ثم فقد لا تتحقق هذه الأوجه بشكل متسق. كما يُفرض سؤال مهم هنا وهو من الذي يشارك في النشاط السياسي؟ ولماذا؟ ومن الذي يتجنب المشاركة؟ ولماذا؟ وهو أمر يسترعي الانتباه والدراسة. وفيما يلي سوف نتناول أوجه مختلفة للمشاركة السياسية.

بلغ إجمالي سكان مصر سنة ٢٠٠٥ – تاريخ إجراء انتخابات مجلس الشعب – نحو ٧١,٥ مليون نسمة منهم نحو ٣٩,٦ مليون نسمة في سن الانتخاب – أي تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة – اى أن نحو ٥٥,٣ % من سكان مصر هم من تخطوا ١٨ سنة[٣]، ومن ثم يصبح هذا العدد هو العدد المؤهل للمشاركة في العملية الانتخابية، ملحق رقم (١). وبطبيعة الحال فإن من تضمهم الجداول الانتخابية (الناخبون) لا تشمل كل السكان التي تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة، فقد بلغ إجمالي عدد المقيدين في الجداول الانتخابية نحو ٣٢,١ مليون ناخب، أي أن نسبة القيد[٤] تبلغ نحو ٨١,٢ %، وبمقارنة هذه النسبة بما كانت عليه في الانتخابات البرلمانية السابقة – أي انتخابات برلمان ٢٠٠٠– والتي بلغت نسبة القيد بها ٦٩,٦ % بحيث يمكن القول إن نسبة القيد

[٣] تتراوح نسبة السكان في فئات العمر ١٨ سنة (السكان المؤهلين للانضمام إلي الجداول الانتخابية) فأكثر إلي إجمالي السكان على مستوي محافظات الجمهورية بين ٤٩,٣ % في محافظة الفيوم و ٦٢,٥ % في محافظة القاهرة. وبصفة عامة يمكن القول أن نسبة السكان في هذه الفئات العمرية هي أكثر ارتفاعا في المحافظات الحضرية عنها في المحافظات الريفية، وهو أمر يرتبط بطبيعة التركيب العمري للسكان في المدن واختلافه عن الريف.

[٤] يتم حساب نسبة القيد باستخدام بيان عدد المقيدين في الجداول الانتخابية الصادر عن وزارة العدل منسوبا إلي عدد السكان ١٨ سنة فأكثر المقدر في تاريخ إجراء الانتخاب في المائة. وكلما ارتفعت هذه النسبة فان هذا دلالة على قدر اكبر من الحيوية السياسية، واحتمالية أكبر – ولو نظريا – لمشاركة السكان في العملية الانتخابية.

سجلت خلال تلك الفترة تقدما، وهو إلي حد ما يعكس رغبة أكبر من السكان في الانضمام – ولو النظري– للمجمع الانتخابي. ولعل هذا الأمر يمكن أن يرجع في أحد جوانبه إلي قدر من الإيجابية نجمت عن بعض التحسن الذي شهدته انتخابات مجلس الشعب لسنة ٢٠٠٠، عما سبقها من انتخابات، والمتمثلة بشكل أساسي في الإشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية والتي حدثت للمرة الأولي في هذا التاريخ. هذا بالإضافة إلي بعض عمليات التسجيل الروتيني التي قامت بها وزارة الداخلية لتسجيل عدد ممن بلغوا سن ١٨ عاما.

نسبة المقيدين في الجداول الانتخابية

بلغ إجمالي عدد المقيدين في الجداول الانتخابية على مستوي مصر نحو ٣٢,١ مليون نسمة، وذلك من إجمالي نحو ٣٩,٥ مليون نسمة تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة، أي أن النسبة العامة للقيد في الجداول الانتخابية تبلغ نحو ٨١,٢ %. وبالرغم من ارتفاع نسبة القيد في انتخابات ٢٠٠٥ عما سبقها إلا انه مازال هناك ما يقرب من خمس السكان التي تتجاوز أعمارهم ١٨ سنة لم تسجل أسماؤهم في الجداول الانتخابية، أي أن أسماؤهم لم تدرج بعد في المجمع الانتخابي. هذا بالإضافة إلي أن الرغبة في المشاركة تظل رغبة – نظرية – غير محققة إلي أن تساهم هذه الأعداد المضافة في عمليات الاقتراع الفعلية من خلال صندوق الانتخاب.

وقد تراوحت نسبة القيد على مستوي محافظات الجمهورية بين ٥٤ % في محافظة السويس (أي نحو نصف السكان فقط هم المسجلين في الجداول) وبين ١١١ % في محافظة الدقهلية (أي أن المسجلين تزيد أعدادهم عن السكان في فئات العمر ١٨ فأكثر)، وبين هاتين النسبتين تأتي باقي محافظات الجمهورية بنسب مختلفة. ولعل ارتفاع نسبة الناخبين في محافظة الدقهلية لهذا المستوي يعد أحد الإشارات البارزة لمدي الخلل الذي أصاب جداول الناخبين، فمن غير المنطقي، أن تكون نسبة المسجلين في الجداول الانتخابية أكثر من إجمالي السكان في فئات العمر التي تزيد على ١٨ سنة. ولعل هذه النسبة الملفتة للنظر في الجداول الانتخابية لانتخابات برلمان ٢٠٠٥، كانت لها مقدمات في جداول الانتخابية لبرلمان ٢٠٠٠، حيث بلغت نسبة الناخبين في نفس المحافظة في تلك الانتخابات ١٠٣,٣ %[٥]. وهنا يمكن القول أن جهة الإدارة

[٥] تم الإشارة إلي ارتفاع نسبة القيد في محافظة الدقهلية في برلمان ٢٠٠٠ والأسباب المحتلمة ارتفاع هذه النسبة لهذا المستوي في دراسة سابقة للباحث (سامح عبد الوهاب، ٢٠٠٥، ص٩) وان كنا نرجح أسبابا أخرى قد نجدها أكثر منطقية لارتفاع نسبة القيد عن نسبة السكان في سن الانتخاب في عدد من المحافظات – خاصة الريفية – والتي سنأتي عليها فيما بعد، عند تناولنا لقضية احتفاظ الكثير من الناخبين بمقر الميلاد كمقر مفضل للتسجيل في قوائم الناخبين.

وفي ظل عدم معرفتها الدقيقة بالفئة العمرية ١٨ + (ونتيجة لعدم إجراء دراسات ديموجرافية) تقوم بإجراء مخل بشكل عفوي يعتمد علي زيادة أعداد الناخبين، في ظل عدم إخراج المتوفين من هذه الجداول مما أدي إلي تراكم أعداد كبيرة وغير حقيقة في الجداول الحالية. ومن ثم فان كل الدلائل تشير إلي أننا أمام جداول غير مضبوطة وتحتاج إلي إعادة نظر. ومن الخريطة رقم (٢) والملحق رقم (١) يمكن تصنيف محافظات الجمهورية تبعا لنسبة القيد في الجداول الانتخابية إلي ثلاث فئات كما يلي:

- المحافظات التي ترتفع بها نسبة القيد، وتشمل المحافظات التي سجلت نسبة تتراوح بين ٩٢,١ إلي ١١١,١ %، وتشمل هذه المجموعة ١٠ محافظات منها ٩ محافظات تراوحت بين ٩٢,١ إلي ١٠٠ % هي؛ الغربية، أسوان، الوادي الجديد، قنا، كفر الشيخ، سوهاج، دمياط، مطروح، المنوفية. أما المحافظة العاشرة فهي محافظة الدقهلية وقد مثلت الحد الأعلى لهذه الفئة حيث سجلت كما ذكرنا نسبة قيد ١١١,١ %. ويمكن النظر لهذه الفئة بوصفها مجموعة المحافظات التي يحرص سكانها بشدة على التسجيل في جداول الانتخابات، وهذه المجموعة تشمل ثلاثة قطاعات رئيسية؛ ١) محافظات شمال الصعيد، وتشمل محافظات سوهاج، قنا وأسوان. ٢) محافظات وسط الدلتا، وتشمل الغربية، كفر الشيخ، دمياط، المنوفية والدقهلية. ٣) محافظتي مطروح والوادي الجديد، أو محافظات صحراء مصر الغربية. وهذه المحافظات هي إما تمثل محافظات الريف المصري التقليدي، أو محافظات التركيب القبلي كما هو الحال في محافظتي مطروح والوادي الجديد، أو محافظات تتميز بالتركيب الريفي القبلي كما هو الحال في محافظات مصر العليا. وعليه فان ارتفاع نسبة القيد في مصر هو انعكاس بدرجة كبيرة لطبيعة التكوين الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وليست معتمدة على أسس ثقافية وحضارية. وهذا لشديد الأسف ما أدي أي الكثير من الانعكاسات السيئة على التركيبة السياسية لمجلس الشعب.

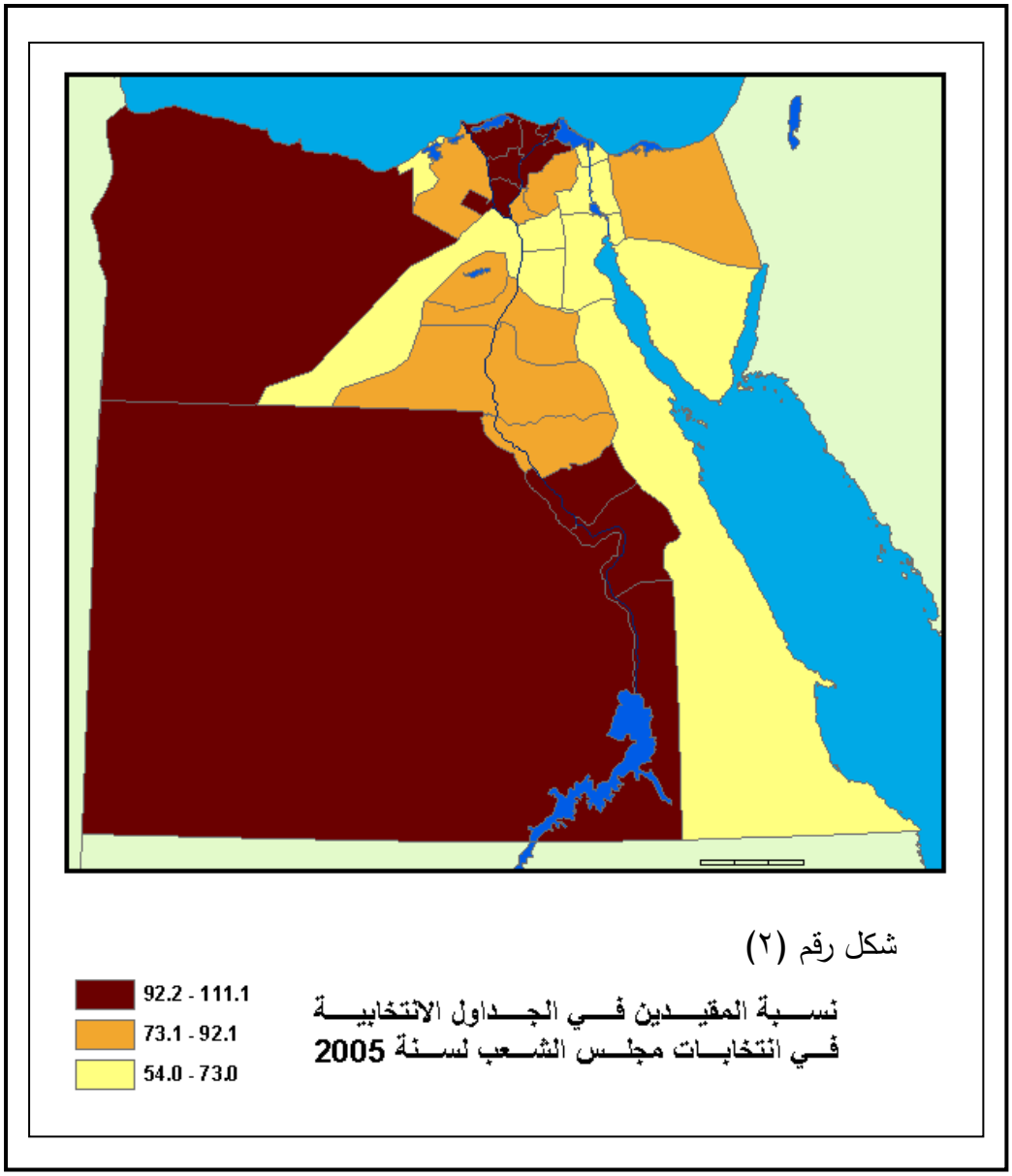

شكل رقم (٢)

- المحافظات التي توسطت بها نسبة القيد، وتشمل المحافظات التي تراوحت النسبة فيها بين ٧٣,١ إلي ٩٢,١ %، وتشمل هذه المجموعة ٨ محافظات هي؛ البحيرة، القليوبية، شمال سيناء، أسيوط، المنيا، الفيوم، الشرقية وبني سويف. وتقع هذه المجموعة أيضا في ثلاثة قطاعات؛ ١) مصر الوسطي، وتضم محافظات الفيوم، بني سويف، المنيا وأسيوط. ٢) هوامش الدلتا، وتضم محافظتي، الشرقية والبحيرة. ٣) قطاع شمال سينا، ويضم محافظة واحدة فقط هي محافظة شمال سيناء.

- المحافظات التي انخفضت بها نسبة القيد، وتشمل المحافظات التي انخفضت النسبة فيها عن ٧٢,٧ %، وتشمل ٨ محافظات هي؛ السويس، الجيزة، الإسكندرية، البحر الأحمر، جنوب سيناء، الإسماعيلية، بور سعيد والقاهرة. وتضم هذه الفئة ثلاث مجموعات رئيسية؛ ١) المحافظات كاملة الحضرية، وتشمل السويس، الإسكندرية، القاهرة وبور سعيد. ٢) المحافظات التي يمثل فيها الحضر قطاع أساسي، وتشمل الجيزة والإسماعيلية. ٣) قطاع البحر الأحمر السياحي، ويشمل محافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء. ومن ثم يتضح أن انخفاض نسبة القيد، أو بعبارة أخري عدم الاهتمام بالمشاركة في العملية الانتخابية في مصر هو قرين الحضرية وارتفاع المستوي الثقافي. وهو أمر شديد الخطورة ويجب أن يعالج لأن هذا يعني أن من يساهم في تحديد شكل التمثيل السياسي في مصر يتمثلون بصفة أساسية في القطاعات الريفية. كما أن القطاعات الأكثر اهتماما بالمشاركة السياسية حتى في الحضر المصري – بصفة عامة – هي القطاعات الادنى وهو ما سيتضح بدرجة أكبر من الدراسة الميدانية.

نسبة الحضور أو الإدلاء بالأصوات

ارتفعت نسبة الحضور والمشاركة في عملية الاقتراع في انتخابات البرلمان لسنة ٢٠٠٥ قليلا عنها في برلمان ٢٠٠٠، ففي حين بلغ إجمالي عدد المدعوين للانتخاب في برلمان ٢٠٠٥ نحو ٣٢ مليون ناخب، فقد حضر في الجولة الأولي نحو ٩,١ مليون ناخب وذلك بنسبة حضور تبلغ ٢٨,٤ %، أما في الجولة الثانية فقد بلغ عدد من أدلوا بأصواتهم نحو ٧ مليون ناخب وذلك بنسبة حضور تبلغ ٢١,٧ %. ونسب الحضور السابق الإشارة إليها هي أكثر ارتفاعا عن تلك المتحققة في انتخابات برلمان ٢٠٠٠ كما ذكرنا حيث كانت النسب ٢٤,٢ % و ٢١,١ % للجولتين الأولى والثانية على التوالي. ومن ثم يتضح أن من يساهم في العملية الانتخابية بشكل فعلي في الانتخابات الأخيرة هي نسب مازالت منخفضة للغاية، مما يعني أن ما يزيد على ثلثي المجمع الانتخابي لم يشارك في العملية الانتخابية تماما.

وإذا كانت نسب المشاركة في العملية الانتخابية في برلمان ٢٠٠٥ هي نسب منخفضة للغاية، فان التفاوتات المسجلة في نسب المشاركة بين المحافظات المصرية تفاوتات بالغة ولافتة للانتباه. فقد تراوحت نسبة المشاركة في الجولة الانتخابية الأولي بين ١٣,٥ % في محافظة الإسكندرية و ٤٤,٧ % في محافظة جنوب سيناء. ومن الخريطة رقم (٣) والتي تمثل نسبة

المشاركة في الجولة الانتخابية الأولي والملحق رقم (١) يمكن تصنيف محافظات الجمهورية تبعا لنسبة الحضور – المشاركة في العملية الانتخابية – إلي ثلاث فئات كما يلي:

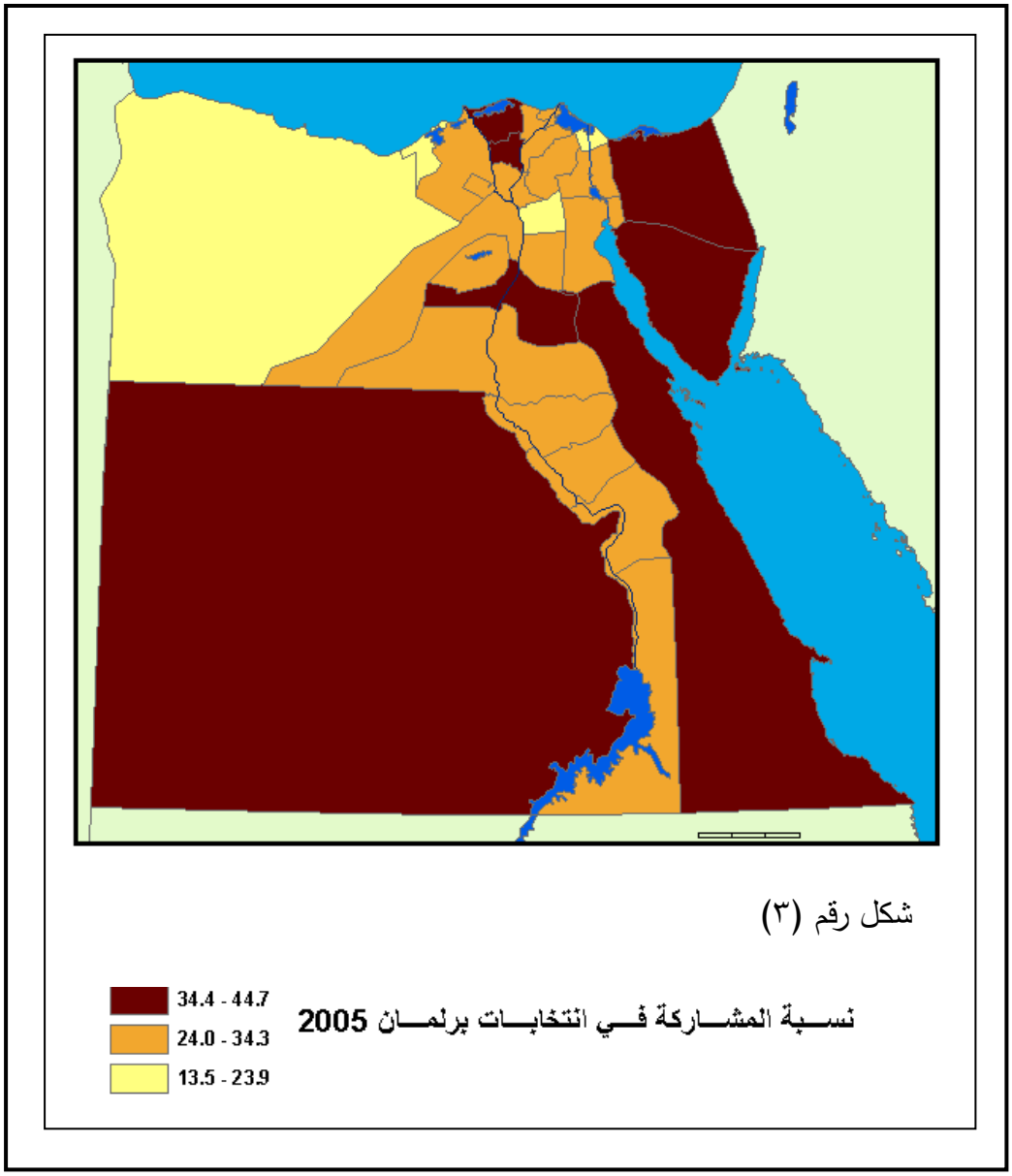

شكل رقم (٣)

- المحافظات التي سجلت أعلى معدلات المشاركة، وتشمل المحافظات التي تراوحت نسبة الحضور فيها بين ٣٤,٤ إلي ٤٤,٧ % وتضم؛ الغربية، البحر الأحمر، بني سويف، شمال سيناء، كفر الشيخ، الوادي الجديد وجنوب سيناء

- المحافظات التي توسطت بها نسبة المشاركة، وتشمل المحافظات التي تراوحت فيها النسبة بين ٢٤ إلي ٣٤,٣ % وتشمل؛ الإسماعيلية، السويس، أسوان، أسيوط، القليوبية، المنيا، سوهاج، الفيوم، الجيزة، قنا، المنوفية، دمياط، البحيرة، الشرقية والدقهلية.
- المحافظات التي سجلت أدنى معدلات المشاركة، وتتمثل في المحافظات التي انخفضت بها النسبة عن ٢٣,٩ % وتضم؛ الإسكندرية، القاهرة، مطروح، بور سعيد. وهنا يتضح أيضا انه بالإضافة إلي انخفاض نسبة القيد في المحافظات الحضرية فان نسبة من يدلون بأصواتهم حتى من هذا العدد المحدود من المقيدين هم نسبة قليلة للغاية.

نتائج الانتخابات لبرلمان لسنة ٢٠٠٥

أجريت كما ذكر سابقا انتخابات مجلس الشعب المصري على ثلاث مراحل، بحيث تضمنت المراحل الثلاث ٢٢٢ دائرة انتخابية، ويمثل كل دائرة نائبان في البرلمان احدهما على الأقل يجب أن يكون ممثلا عن العمال والفلاحين[٦] . وعند عرض ومناقشة نتائج انتخابات مجلس الشعب فان ذلك العرض وتلك المناقشة يمكن أن يتم على أساسين، الأول؛ وهو على أساس الصفة التي ترشح بها المرشحون لخوض الانتخابات. والثانية؛ وهي الصفة التي مارس بها النواب الناجحون العمل السياسي عند الفوز في الانتخابات، وللمفارقة فان هناك تباينا كبيرا بين صفة الترشيح وصفة الممارسة السياسية. لذلك فان عرض النتائج لابد أن يشتمل الصورتين حتى نتبين الفروق ولها في واقع الأمر الكثير من الدلالات[٧]. ويمكن القول بأن الانظمة الانتخابية الثلاثة التي عرفتها مصر لم تضع أي منها قيودا على عدم تحول الانتماء السياسي لنائب البرلمان، وهو

[٦] إن الحفاظ على نسبة تبلغ ٥٠ % عمال وفلاحين هي واحدة من القضايا التي اثارت – وما زالت – الكثير من الجدل، وهذه النسبة يجب أن يتم إعادة النظر إليها وذلك للعديد من الأسباب والمبررات. وإذا كان القانونيون والمتخصصون في دراسات الدساتير يمكن أن يجدوا مبررات كثيرة، فإننا يمكن أن نضيف مبررات ديموجرافية أيضا، وهو أن نسبة العمال والفلاحين في المجتمع المصري في تناقص مستمر وذلك لصالح العاملين في الأنشطة الثلاثية أو في أنشطة الخدمات، وهذا يعني انه إذا كانت هذه النسبة عندما وضعت قد راعت أن هناك نسبة كبيرة من الشعب المصري هم من العمال والفلاحين، فان الأمر قد تغير لصالح العاملين في الأنشطة الثلاثية أو الخدمية، وعليه فانه ديموجرافيا – بالإضافة إلي العديد من الأسباب الأخرى – لم يعد هناك مبرر لهذه النسبة التي مازالت بعض الاتجاهات السياسية ترى المحافظة عليها، وهي اتجاهات لم يعد ما يبررها على ارض الواقع.

[٧] إن المفارقة بين صفة الترشيح أو الصفة التي خاض بها المرشح العملية الانتخابية من اجل الحصول على أصوات الناخبين في الدائرة اختلفت في الكثير من الحالات عن الصفة التي مارس بها النائب الفائز في العملية الانتخابية العمل السياسي في البرلمان. ولعل هذا يعد تلاعبا كبيرا بثقة الناخبين، فإذا كان الناخب قد تخير المرشح طبقا لصفة ما فان هذا يعد انعكاس للعديد من الخلفيات الديموجرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ومن ثم فان تغيير النائب لصفته السياسية يعني انه في هذه الحالة لم يعد يعبر عن الناخبين وفقا لتلك الصفات والخلفيات التي اشرنا لها، ومن ثم فان عرض النتائج – في تصورنا – على أساس صفة الترشيح هو تعبير عن خلفية الناخبين وتطلعاتهم، في حين نرى أن عرض النتائج طبقا لصفة الممارسة السياسية هو تعبير عن تطلعات ومصالح النواب أنفسهم وليس الناخبون، والذين يفترض أن يعبر النواب عنهم في العمل السياسي والتمثيل البرلماني.

الأمر الذي خلق ما يسمى بالعضوية السابحة، وقد ظهر هذا الأمر بشكل جلى عند استخدام النظام الفردي (عمر ربيع، ٢٠٠٥، ص ١٤)

أجريت انتخابات مجلس الشعب المصري في ٢٦ محافظة هي إجمالي محافظات مصر – على ثلاث مراحل – على مستوى ٢٢٢ دائرة انتخابية وذلك بمقعدين في كل دائرة أي أن إجمالي عدد المقاعد المتنافس عليها في الانتخابات هي ٤٤٤ مقعدا. وقد تباينت النتائج بشكل كبير عند تناولها على أساس صفة الترشيح وعند تناولها على أساس صفة الممارسة السياسية. فقد بلغ إجمالي الفائزون – طبقا لصفة الترشيح – ١٨٧ مستقلا وذلك بنسبة تبلغ نحو ٤٣ % من إجمالي النواب، أي أن المستقلين قد تصدروا الفوز في العملية الانتخابية طبقا لهذه الصفة. في حين جاء النواب الفائزون على قوائم الحزب الوطني في الترتيب الثاني، وذلك حيث بلغ عددهم ١٥١ نائبا يمثلون ٣٥ % من الفائزين. أما الترتيب الثالث فقد كان من نصيب الإخوان حيث بلغ عدد النواب الفائزين ٨٨ نائبا يمثلون نحو خمس الفائزين. وأخيرا جاء نواب المعارضة حيث بلغ عدد الفائزين على قوائم أحزاب المعارضة ٦ نواب فقط وذلك بنسبة اقل من ١,٥ % من الفائزين.

أما إذا تناولنا النتائج على أساس صفة الممارسة السياسية فقد تغير الأمر تماما، حيث انضم العديد من النواب المرشحين على أنهم مستقلون إلي الحزب الوطني أو بعض أحزاب المعارضة. بحيث بلغ إجمالي عدد النواب الممارسين للعمل السياسي على قائمة الحزب الوطني ٣٠٦ نائبا وذلك بنسبة تبلغ نحو ٧١ % من إجمالي الفائزين، وهم بذلك يتصدرون القوى السياسية طبقا لصفة الممارسة البرلمانية. وبذلك انخفض عدد الممارسين للعمل البرلماني بوصفهم مستقلون بدرجة كبيرة حيث بلغ عددهم ٢٦ نائبا فقط يمثلون ٦ % فقط من إجمالي عدد النواب الفائزين. أما نواب الإخوان فقد حافظوا على عددهم ونسبتهم ولكن تقدم ترتيبهم من الترتيب الثالث بين القوى السياسية إلي الترتيب الثاني. وأخيرا جاء نواب المعارضة وذلك بعدد قليل للغاية يبلغ ١٢ نائبا يمثلوا اقل من ٣ % من النواب. وهي في واقع الأمر نسبة شديدة الانخفاض ويجب أن تلفت نظر هذه الأحزاب لما وصلت إليه من ضعف وعدم قدرة على إقناع الناخب في الشارع السياسي.

وإذا كانت الصورة السابقة تظهر التباين الكبير في نتائج الانتخابات بين تحليلها على مستوى صفة الترشيح وصفة الانتخاب، فان تناول المراحل الثلاث للعملية الانتخابية لمجلس

الشعب والتعرف على التباينات التي تحققت بين كل مرحلة من تلك المراحل ودلالاتها هو أمر مهم لفهم وإدراك نتائج العملية الانتخابية لمجلس الشعب المصري لسنة ٢٠٠٥، وقد جاءت نتائج الانتخابات في المراحل الثلاث كما يلي:

نتائج المرحلة الأولي

اشتملت المرحلة الأولي على ٨ محافظات تضم ٨٢ دائرة انتخابية وذلك بإجمالي عدد مقاعد يبلغ ١٦٤ مقعدا، وهذه المرحلة تضم العدد الأكبر من الدوائر والمقاعد على حد سواء، حيث تمثل هذه المرحلة نحو ٣٧ % من إجمالي عدد الدوائر والمقاعد على التوالي. والمرحلة الأولى هي المرحلة الانتخابية الوحيدة التي أجريت فيها الانتخابات في كل الدوائر وعلى كل المقاعد، ولم تشهد إيقاف الانتخابات في أي من دوائرها، وهو الأمر الذي حدث في المرحلتين الثانية والثالثة، كما سيتضح فيما بعد.

جاءت نتائج المرحلة الأولي كما هو موضح في الجدولين رقم (٢) والذي يوضح النتائج على أساس صفة الترشيح، ورقم (٣) والذي يوضح النتائج على أساس صفة الممارسة السياسية. ومن قراءة الجدولين نصل إلي الحقائق التالية[٨]:

بلغ إجمالي الفائزين – طبقا لصفة الترشيح – على قوائم الحزب الوطني ٧٠ نائبا يمثلون نحو ٤٣ % من إجمالي الفائزين في المرحلة الأولى، وبذلك يأتي الوطني طبقا للتقسيم الرباعي للقوى السياسية، في المرتبة الأولي. ويأتي في الترتيب الثاني من حيث عدد الفائزين في هذه المرحلة المستقلون حيث بلغ عدد الفائزين منهم ٥٧ نائبا يمثلون نحو ٣٥ % من إجمالي نواب هذه المرحلة. ويأتي في الترتيب الثالث الإخوان حيث نجح منهم ٣٤ نائبا في المرحلة الأولى يمثلون نحو ٢١ % من نواب المرحلة الأولى. وأخيرا تأتي قوى المعارضة في الترتيب الأخير حيث نجح في هذه المرحلة ٣ نواب فقط يمثلون اقل من ٢ % من نواب المرحلة الأولى.

[٨] عندما نقوم بتحليل نتائج الانتخابات فإننا نفضل أن نقسم الفائزين إلي أربعة قوى سياسية أساسية، بحيث تشمل ١) المنتمون للحزب الوطني. ٢) المنتمون لأحزاب المعارضة. ٣) المستقلون (من غير الإخوان) ٤) الإخوان. وهنا فقد فضلنا أن نميز الإخوان بفصيل مستقل عن باقي المستقلين، فبرغم من كونهم قد خاضوا العملية الانتخابية بوصفهم نواب مستقلون، فانه في واقع الأمر هذه الجماعة – المحظورة قانونا – لها تميزها وترابطها وهو الأمر الذي يجعل ضمها مع باقي المستقلين هو أمر غير منهجي ولا يعبر بالتالي عن واقعية العملية الانتخابية، خصوصا أن هدفنا في البحث أن نتبين دور التباينات الديموجرافية والجغرافية والسلوكية في توجيه العملية الانتخابية ومن ثم نتائجها.

جدول رقم (٢) نتائج الانتخابات على أساس صفة الترشيح للانتخاب

المرحلة	العدد / النسبة	الفائزون على أساس صفة الترشيح للانتخاب				
		حزب وطني	معارضة	مستقل	أخوان	الجملة
الأولى	العدد	70	3	57	34	164
	النسبة %	42.7	1.8	34.8	20.7	100
الثانية	العدد	40	2	54	42	138
	النسبة %	29.0	1.4	39.1	30.4	100
الثالثة	العدد	41	1	76	12	130
	النسبة %	31.5	0.8	58.5	9.2	100
الجمهورية	العدد	151	6	187	88	432
	النسبة %	35.0	1.4	43.3	20.4	100

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا على بيانات وزارة العدل.

جدول رقم (٣) نتائج الانتخابات على أساس صفة ا لممارسة السياسية

المرحلة	العدد / النسبة	الفائزون على أساس صفة الممارسة السياسية				
		حزب وطني	معارضة	مستقل	أخوان	الجملة
الأولى	العدد	111	6	13	34	164
	النسبة %	67.7	3.7	7.9	20.7	100
الثانية	العدد	81	3	12	42	138
	النسبة %	58.7	2.2	8.7	30.4	100
الثالثة	العدد	114	3	1	12	130
	النسبة %	87.7	2.3	0.8	9.2	100
الجمهورية	العدد	306	12	26	88	432
	النسبة %	70.8	2.8	6.0	20.4	100

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا على بيانات وزارة العدل.

أما إذا تناولنا نتائج المرحلة الأولى طبقا لصفة الممارسة السياسية، فقد حدث تغير كبير في النتائج، فقد بلغ إجمالي عدد النواب المنتمين للحزب الوطني – بعد انضمام العديد من النواب المستقلين له – ١١١ نائبا يمثلون نحو ٦٨ % من إجمالي عدد النواب في المرحلة الأولى، وهو ما جاء على حساب أعداد النواب المستقلين بدرجة بالغة حيث انخفض عددهم إلي ١٣ نائبا فقط يمثلون نحو ٨ % من إجمالي نواب المرحلة الأولى، ومن ثم فقد تراجع عدد النواب المستقلين في هذه المرحلة طبقا للممارسة السياسية إلي الترتيب الثالث. في حين ظل عدد ونسبة أعداد النواب المنتمين للإخوان، كما هو موضح سابقا، ٣٤ نائبا يمثلون نحو ٢١ %، إلا أن ترتيبهم طبقا للتقسيم الرباعي للقوى السياسية جاء في الترتيب الثاني بدلا من الثالث. وأخيرا ارتفع عدد نواب المعارضة – بعد انضمام ثلاثة نواب مستقلين – ليصل إلي ٦ نواب يمثلون نحو ٤ % من إجمالي نواب المرحلة الأولى.

ومن تحليل نتائج المرحلة الأولى يمكن الوصول إلي ما يلي:

١) بالرغم من أن إعلان النتائج – من قبل وزارة العدل – كان يجب أن يلتزم بعرض النواب طبقا للصفات التي دخلوا الانتخابات بها، فان هذا لم يحدث فقد أعلنت النتائج مع الأخذ في الاعتبار عملية التغير في الانتماء السياسي.

٢) تباينت نسب تمثيل القوى السياسية تباينا كبيرا عند عرضها على أساس صفة الترشيح وعند عرضها على أساس صفة الممارسة السياسية.

٣) يعد التباين في التبعية للانتماء السياسي دلالة على فقدان مبدأ الالتزام الحزبي.

٤) إن الحفاظ على مبدأ الالتزام الحزبي حتى تكون النتائج معبرة عن أراده الناخبين وليس عن أراده الفائزين هو أمر يجب أن ينال عناية كبيرة من قبل كل القوى السياسية، حتى تكون النتائج تعبيرا صادقا عن الحياة السياسية في المجتمع.

٥) ظهر الضعف البالغ في أحزاب المعارضة حيث لم ينجح على قوائمه من المرشحين سوى ثلاثة نواب ولم يمثل سوى بست نواب بعد انضمام ثلاثة نواب. بحيث يمثل هؤلاء النواب الستة ثلاثة أحزاب هي الوفد والتجمع والغد بالإضافة إلي نائب عن حزب الكرامة تحت التأسيس.

٦) كل الأحزاب وبخاصة أحزاب المعارضة تحتاج إلي إعادة صياغة شاملة في بنيتها وعلاقتها بالمجتمع حتى تستطيع أن تعيد بناء الثقة مع الناخب، الذي يبدو انه فقد قدرا كبيرا من المصداقية في تلك الأحزاب، مما جعله يصوت بشكل أكبر لصالح المستقلين، وهو أمر له الكثير من المخاطر على الحياة السياسية الفاعلة.

٧) يمكن النظر إلي النتائج طبقا لصفة الترشيح على أنها تعبير عن أراده الناخبين، في حين يمكن النظر إلي النتائج طبقا لصفة الممارسة السياسية على أنها تعبير عن أراده النواب ومصالحهم الخاصة.

٨) شهدت المرحلة الأولى منافسة قوية بين كل القوى السياسية على الساحة، وتم إجراء الانتخابات في كل الدوائر الانتخابية بلا استثناء، وهو ما لم يتكرر في المرحلتين الثانية والثالثة.

نتائج المرحلة الثانية

اشتملت المرحلة الثانية على ٩ محافظات تضم ٧٢ دائرة انتخابية وذلك بإجمالي عدد مقاعد يبلغ ١٤٤ مقعدا. وفي حين تأتي هذه المرحلة في الترتيب الأول من حيث عدد المحافظات، فإنها تأتي في الترتيب الثاني من حيث عدد الدوائر الانتخابية، فعدد الدوائر الانتخابية بها أقل من الأولى برغم أن المحافظات أكثر، حيث تمثل نسبة تبلغ نحو ٣٢ % من إجمالي عدد الدوائر والمقاعد على حد سواء. وقد تم إجراء الانتخابات في ٦٩ دائرة فقط من دوائر المرحلة الثانية وذلك بإجمالي عدد مقاعد يبلغ ١٣٨ مقعدا، وذلك بعد إيقاف الانتخابات في ثلاث دوائر هي المنشية بمحافظة الإسكندرية والقناطر الخيرية بمحافظة القليوبية وأطلسا بمحافظة الفيوم. ومن قراءة النتائج الانتخابية سواء على مستوى صفة الترشيح أو على مستوى صفة الممارسة السياسية نصل إلي النتائج التالية:

تفوق عدد النواب المستقلين – طبقا لصفة الترشيح – على الحزب الوطني وعلى كل القوى السياسية الأخرى، بحيث بلغ إجمالي المستقلين الفائزين في هذه المرحلة ٥٤ مستقل يمثلون نحو خمسي الفائزين، وهي نسبة في واقع الأمر شديدة الارتفاع. ارتفع كذلك نسبة الفائزين من تيار الإخوان ليصل عددهم إلي ٤٢ نائبا يمثلون نحو ٣٠ % من إجمالي الفائزين وأصبح ترتيبهم الثاني من بين القوى السياسية طبقا لصفة الترشيح. جاء الحزب الوطني في الترتيب الثالث بنسبة تقارب ما سجله تيار الإخوان، حيث بلغ عدد نواب الوطني ٤٠ نائبا يمثلون نحو ٢٩ % من نواب هذه المرحلة. وأخيرا جاء نواب المعارضة بعدد ضئيل للغاية – يقل حتى عن عددهم الضئيل في المرحلة الأولى – حيث فاز نائبان فقط من المرشحين على قوائم المعارضة.

أما إذا تناولنا عرض النتائج على مستوى صفة الممارسة السياسية فقد تغير الأمر تماما – وهو أمر مشابه لما حدث بالمرحة الأولى – حيث تصدر الحزب الوطني المرتبة الأولى فقد بلغ

عدد النواب المعلن عنهم ممارسين للعمل السياسي على أساس التبعية للوطني – بعد انضمامهم إليه – ٨١ نائبا يمثلون نحو ٥٩ % من إجمالي نواب المرحلة. ومن ثم فقد كان هذا الارتفاع الكبير لنواب الوطني على حساب المستقلين فقد انخفض عددهم بشده ليبلغ ١٢ نائبا يمثلون أقل من ٩ % من إجمالي نواب المرحلة الثانية. أما نواب الإخوان فقد حافظو على العدد والنسبة والترتيب في ذات الوقت. أما نواب المعارضة فقد زاد عددهم نائبا واحدا ليصل العدد إلي ثلاثة نواب وذلك بنسبة تزيد قليلا عن ٢ % من نواب المرحلة.

ومن تحليل انتائج المرحلة الثانية يمكن الوصول إلي ما يلي:

١) تراجعت النتائج التي حققها الحزب الوطني بشكل كبير للغاية طبقا لصفة الترشيح، مما شكل خطورة كبيرة على حصول الحزب للأغلبية المرغوبة، بحيث جاء في الترتيب الثالث من بين القوى السياسية التي خاضت العملية الانتخابية.

٢) لم يتمكن الحزب الوطني من تحقيق أغلبية في هذه المرحلة – على خلاف المرحلة الأولى – إلا من خلال انضمام أعداد من المستقلين له بعد الفوز.

٣) سجل المستقلون والإخوان تقدما كبيرا في نتائج هذه المرحلة على أساس صفة الترشيح بحيث مثلوا الثقل الأكبر في العملية الانتخابية.

٤) ظلت إشكالية الالتزام الحزبي تمثل معضلة لم تحل، ولم يتحقق أي التزام حزبي حقيقي بين القوى السياسية، فيما عدا ثبات نواب الإخوان على نفس الصفة التي دخلوا بها الانتخابات.

٥) ظلت صورة أحزاب المعارضة على حالها، حيث انخفضت النسبة التي حققتها هذه الأحزاب سواء على مستوى صفة الترشيح أو على مستوى صفة الممارسة على حد سواء.

٦) تراجعت قدرة الأحزاب السياسية – بلا استثناء – في القدرة على المنافسة في العملية الانتخابية في مقابل زيادة قدرة المستقلين هذا يعد مؤشرا شديد السوء على صحة الحياة السياسية، وإدراك الناخبين لأهمية دور الأحزاب في الحياة السياسية. وان كان السبب في هذا مشترك ما بين ضعف الأحزاب وقلة وعي الناخبين في ذات الوقت.

٧) إن إيقاف الانتخابات في ثلاث دوائر من دوائر المرحلة الثانية يمثل إشكالية في شمولية التمثيل المكاني لجموع الناخبين، مما يعني فقدان قطاع ما من الناخبين من حقهم في التمثيل السياسي، وهو أمر يمكن النظر إليه من ناحية ديموجرافية وأيضا يمكن النظر إليه من ناحية دستورية.

نتائج المرحلة الثالثة

اشتملت المرحلة الثالثة على ٩ محافظات تضم ٦٨ دائرة انتخابية وذلك بإجمالي عدد مقاعد يبلغ ١٣٦ مقعدا. وتتساوى هذه المرحلة في العدد الإجمالي للمحافظات التي أجريت بها مع المرحلة الثانية، إلا أن عدد الدوائر الانتخابية التي أجريت بها الانتخابات هو اقل عددا بين المراحل الانتخابية الثلاث، فعدد الدوائر الانتخابية بها – كما ذكر سابقا – بلغ ٦٨ دائرة. وقد أجريت الانتخابات في ٦٥ دائرة فقط من بين الدوائر التي تشتمل عليها المرحلة الثالثة، حيث أجريت الانتخابات على ١٣٠ مقعدا انتخابيا. وذلك بعد إيقاف إجراء الانتخابات في ثلاث دوائر انتخابية هي دائرة أجا التابعة لمحافظة الدقهلية، ودائرتي كفر الشيخ ودسوق التابعتين لمحافظة كفر الشيخ. ومن قراءة النتائج الانتخابية سواء على مستوى صفة الترشيح أو على مستوى صفة الممارسة السياسية نصل إلي الحقائق التالية:

حقق النواب المستقلون – طبقا لصفة الترشيح – أعلى مستوى للنجاح من بين المراحل الانتخابية الثلاث، وذلك حيث بلغ عدد المستقلين الفائزين ٧٦ نائبا يمثلون نحو ٥٨ % من جملة النواب الفائزين في هذه المرحلة. وجاء النواب الفائزون على قوائم الحزب الوطني في الترتيب الثاني حيث بلغ إجمالي عدد النواب الفائزون عن الوطني ٤١ نائبا يمثلون نحو ٣١ % من إجمالي الفائزين في المرحلة الثالثة. أما الترتيب الثالث فقد كان من نصيب نواب الإخوان حيث نجح منهم في هذه المرحلة ١٢ نائبا يمثلون أقل من ١٠ % من نواب المرحلة، وهي أدنى نسبة سجلها الإخوان من بين المراحل الانتخابية الثلاث. أما الترتيب الرابع والأخير فقد كان من نصيب أحزاب المعارضة – التي تميزت بشده الضعف – حيث لم يفز من المسجلين على قوائمها سوى نائب واحد فقط يمثل اقل من ١ % من إجمالي نواب المرحلة الثالثة.

وإذا تعرضنا لنتائج المرحلة الثالثة على مستوى صفة الممارسة السياسية فقد تظهر الصورة بشكل مغاير تماما – وهو أمر يتماثل من حيث الشكل مع ما حدث في المرحلة الأولى والثانية للانتخابات وان كان من حيث الدرجة يتفوق على المرحلتين السابقتين – فقد تصدر الحزب الوطني عدد النواب الذين انضموا له وغيروا صفتهم والتي كانت على قوائم المستقلين، حيث أصبح عدد النواب الممارسين للعمل البرلماني ١١٤ نائبا يمثلون نحو ٨٨ % من نواب المرحلة الثالثة وهي أعلى نسبة من بين المراحل الثلاث، وقد جاء هذا بطبيعة الحال على حساب المستقلين، والذين أصبح عددهم في هذه المرحلة مستقلا واحدا فقط بعد انضمام اغلبهم للحزب الوطني بالإضافة إلي انضمام اثنين إلي أحزاب المعارضة. وإذا كانت نسبة النواب الممارسين للعمل السياسي تحت لواء الحزب الوطني قد جاءت في الترتيب الأول في هذه المرحلة فقد جاء الممارسون للعمل السياسي على أساس صفة المستقل في الترتيب الأخير، وهو أمر يظهر مدى

شده التناقض بين عرض النتائج على أساس صفة الترشيح وعلى أساس صفة الممارسة بصورة تفوق المرحلتين الأولى والثانية. هذا وقد جاء الفائزون من الإخوان في الترتيب الثاني وذلك بعدد ونسبة تتماثل مع نتائجهم على أساس صفة الترشيح، وهم الفصيل الوحيد من بين التيارات السياسية التي حافظت على مبدأ الالتزام السياسي.

ومن تحليل نتائج المرحلة الثالثة يمكن الوصول إلي ما يلي:

١) إن المستقلين هم القوى السياسية الأقوى في المرحلة الانتخابية الثالثة بشكل بالغ الوضوح، وهو أمر يتفق مع المرحلتين الأولى والثانية. وهذا الأمر يظهر مدى ضعف الإدراك السياسي للناخبين، ومدى تأثير المصالح والنزعات العائلية على العملية الانتخابية.

٢) إن مبدأ الالتزام الحزبي هو مبدأ مفقود، وهو أمر يحتاج إلي مراجعة وإعادة وضع ضوابط للحفاظ على حق الناخب في أن يظل المرشح يمثله على الصفة التي انتخب عليها، وليس طبقا لرغبات ومصالح النائب الناجح في البرلمان.

٣) تأكد مدى ضعف أحزاب المعارضة بصورة بالغة في هذه المرحلة والتي لم تستطع أن تحقق أي تقدم عن المرحلتين السابقتين، بل على العكس فقد حدث تراجعا كبيرا، ولولا انضمام اثنين من المستقلين بعد إعلان النتائج الانتخابية لأحزاب المعارضة لما مُثلت المعارضة في البرلمان إلا بمقعد واحد في هذه المرحلة وهو أمر شديد الهزلية.

٤) تراجعت نسبة نواب الإخوان الذين مُثلوا في هذه المرحلة بدرجة تفوق المرحلتين الأولى والثانية بشكل كبير للغاية.

٥) تعرضت هذه المرحلة إلي إيقاف الانتخابات في ثلاث دوائر انتخابية كما هو الحال في المرحلة الثانية، وهو أمر يمثل إشكالية في شمولية التمثيل المكاني لجموع الناخبين، مما يعني حرمان قطاع ما من الناخبين من حقهم في التمثيل السياسي، وهو ما يمثل قصور في التمثيل المكاني للناخبين وأيضا لتوجهات الناخبين في تلك المناطق، وهو ما يتناقض مع عملية انتخابية شاملة معبرة عن الواقع المكاني والديموجرافي.

وإذا كنا فيما سبق قد تعرضنا لنتائج انتخابات مجلس الشعب المصري لسنة ٢٠٠٥ سواء إجمالا أو على مستوى المراحل الانتخابية الثلاث، فان هذه النتائج ما هي إلا تعبير عن توجهات الناخبين – وهم فيما يفترض القوى الموجهة لتشكيل الخريطة السياسية للمجلس – ولذلك فان تحليل توجهات الناخبين والتعرف على الأسباب الجغرافية والديموجرافية التي دفعتهم إلي اختياراتهم قد يكون واحدا من الأمور المهمة التي يجب أن تنال قدرا كبيرا من الدراسة في تحليل

أي عملية انتخابية، فلا يجب أن يقتصر تحليل الخريطة الانتخابية على تحليل النتائج وإنما قد يكون هناك أهمية اكبر – في الكثير من الأحيان – لدراسة الجماعة الانتخابية وخصائصها وهو الأمر الذي يمكن أن يفسر لنا الكثير من الأمور، وهو ما سوف نسعى للتعرف عليه فيما يلي وذلك من خلال عينة مختارة.

ثانيا: التحليل الميداني لتوجهات الناخبين المصريين

لما كانت البيانات الرسمية للعملية الانتخابية يكتنفها الكثير من عدم الاتساق فان اللجوء إلي دراسة ميدانية استكشافية[٩] قد يكون أحد الحلول المناسبة التي يمكن من خلالها أن نضع أيدينا علي بعض الحقائق والتفسيرات لبعض الظواهر الانتخابية، والتي لا يمكن أن نصل إليها بدون تلك الدراسة. كما أن الدراسة الميدانية سوف توفر لنا إمكانية التعرف على بعض جوانب العملية الانتخابية التي لا تدرج في البيانات الرسمية، ومن هنا نبعت أهمية تضمين هذا البحث للجانب الميداني.

النطاق الجغرافية للعينة

تغطي العينة جغرافيا أربع محافظات بحيث تشمل القاهرة الكبرى بمحافظاتها الثلاث وهي القاهرة والجيزة والقليوبية، بالإضافة إلي محافظة بني سويف والتي تتصل من جهة الجنوب بالقاهرة الكبرى[١٠]. واشتمل توزيع الاستمارات في هذه المحافظات مبحوثين من قطاعات متنوعة داخل كل محافظة بحيث كان المبحوثون في محافظة القاهرة يسكنون أقسام مختلفة تضم مدينة نصر، مصر الجديدة، مصر القديمة، البساتين، التبين، الخانكة، السيدة زينت، الخليفة، الدرب الأحمر، الساحل، المطرية، المعادي، الموسكي، النزهة، بولاق، حدائق حلوان، حلوان، روض الفرج، شبرا، طره، عابدين، عين شمس. كما ضم المبحوثون في محافظة الجيزة قطاعات مختلفة تضم أقسام الدقي، العجوزة، ميت عقبة، السادس من أكتوبر، المنيل، الهرم، إمبابة، بولاق الدكرور، الحومدية، بالإضافة إلي مركز إمبابة، مركز أوسيم، مركز الجيزة، مركز البدرشين، مركز العياط. أما المبحوثون من محافظة القليوبية فقد شمل قسمي أول وثان شبرا الخيمة. وأخيرا

[٩] يقصد بدراسة ميدانية استكشافية أنها دراسة مهما بلغ مقدارها وعدد الاستمارات بها من قبل باحث واحد فإنها تظل غير شاملة التغطية، بحيث يمكن القول أن هذه الدراسة هي دراسة استطلاعية يمكن أن تضع أيدينا على بعض الجوانب الخاصة بالعملية الانتخابية، والتي يمكن أن تستكمل من قبل دراسات أخرى تضع في اعتبارها عمل استقصاءات ميدانية لقطاعات مختلفة من الجمهورية حتى نصل في النهاية إلي صورة تكاملية. كما أن تبني إحدى المؤسسات البحثية في الدولة لدراسة ميدانية شاملة قد يكون احد المشاريع القومية المهمة التي قد ينتج عنها صورة أكثر تكاملية للعملية الانتخابية.

[١٠] لقد تم اختيار هذا النطاق الجغرافي لاهيته فهو يمثل القطب الحضاري للجمهورية، كما يضم محافظة ممثلة لإقليم الصعيد وهي محافظة بني سويف وأخرى ممثلة للدلتا المصرية وهي محافظة القليوبية.

اشتمل المبحوثون من محافظة بني سويف على سكان ينتشرون في ثلاثة قطاعات هي مدينة بني سويف، مركز الوسطى، مركز ببا.

وإذا كانت القطاعات السابقة تظهر القطاعات الجغرافية التي شملتها العينة جغرافيا من حيث محل إقامة المبحوثين، فان أفراد العينة هذه قد ولدوا إما في نفس هذه المحافظات أو في محافظات أخرى، وعليه فان توزيع أفراد العينة طبقا لمحل الميلاد يشمل ١٦ محافظة هي أسوان، أسيوط، الإسكندرية، الإسماعيلية، البحر الأحمر، الجيزة، الشرقية، الغربية، الفيوم، القاهرة، القليوبية، المنوفية، المنيا، بني سويف، بور سعيد، الدقهلية. بالإضافة إلي بعض أفراد العينة الذين ولدوا في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

عينة البحث

تم تصميم استمارة استبيان[١١] تنقسم إلي أربعة أقسام وتضم إجمالا ٢٦ سؤالا؛ بحيث يختص القسم الأول بالبيانات الشخصية ويضم الأسئلة من ١ إلي ٧. ويختص القسم الثاني بالاهتمام بالشأن السياسي وتضم الأسئلة من ٨ إلي ١٣. أما القسم الثالث فيختص بالمعرفة السياسية ويضم الأسئلة من ١٤ إلي ١٩. وأخيرا يختص القسم الرابع بالمشاركة في العملية الانتخابية ويضم الأسئلة من ٢٠ إلي ٢٦.

تم توزيع ما يزيد على ١١٠٠ استمارة[١٢] استبيان بشكل عشوائي، استعدنا منها ٩١٧ استمارة استُبعد منها ٢١ استمارة، اتضح منها إما عدم الجدية أو عدم الاتساق، وكانت العينة الايجابية[١٣] ٨٩٦ استمارة وهي التي تم الاعتماد عليها في التحليل. وتضم العينة الايجابية استمارات لمبحوثين في أربع محافظات مقسمة كما يلي؛ محافظة القاهرة ٣٢٢ استمارة، محافظة الجيزة ٣٤٣ استمارة، محافظة القليوبية ١٢٧ استمارة وأخيرا محافظة بني سويف ١٠٤ استمارة.

[١١] تم تصميم استمارة استبيان لخدمة البحث تقع في أربع صفحات وتضم ٢٦ سؤالا، ملحق رقم (٣).

[١٢] بالرغم من محاولة أن يكون عدد الاستمارات الموزعة كبير قدر الإمكان وبالرغم من الجهد الكبير الذي تطلبه هذا العدد، خصوصا في ظل باحث فرد، فان هذا العينة ما هي إلا عينة استكشافية ولا يمكن الادعاء بأنها تمثل تغطية شاملة لإقليم بهذا الامتداد خصوصا إذا ما وضعنا في الاعتبار أن إجمالي سكان منطقة الدراسة في سنة الانتخاب يبلغون نحو ١٩,٩ مليون نسمة وان السكان في سن الانتخاب أي السكان ١٨ سنة فأكثر يبلغون نحو ١١,٥ مليون وان المدعون للانتخاب أي المسجلين في الكشوف الانتخابية نحو ٧,٥ مليون ناخب. فبالرغم من كل هذا يمكننا من خلال هذه العينة الحصول على مؤشرات ذات دلاله عند إخضاعها للتحليل والاستفادة منها ومقارنتها ببيانات أخرى مختلفة المصدر.

[١٣] العينة الايجابية هي عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل أي بعد استبعاد كل الاستمارات التي لا تصلح للتحليل.

تحليل الاستبيان

القسم الأول: تحليل البيانات الشخصية

يتناول القسم الأول من الاستبيان سبعة أسئلة تختص بالتعرف على مجموعة من الخصائص الأساسية للمستبينين، بحيث تشمل التعرف على الاسم (اختياريا) بالإضافة إلي النوع، المؤهل الدراسي، الوظيفة أو طبيعة الحالة العملية، محل إقامة المبحوث وأخيرا محل الميلاد. وتفيد هذه البيانات في التعرف على طبيعة مجتمع الدراسة، كما يتم استخدامها في تحليل بعض عناصر العملية الانتخابية واثر الخصائص الديموجرافية فيها.

الاسم

اختص السؤال الأول من البيانات الشخصية بالسؤال عن اسم المستبين، وكان هذا السؤال اختياريا وقد بلغ عدد من ذكر اسمه ٢٧٧ مستبينا من إجمالي العينة الايجابية والبالغ عددها ٨٩٦ وذلك بنسبة ٣١ %. ولعل عدم ذكر الاسم في الكثير من الاستبيانات هو أمر طبيعي، بل انه في الكثير من الحالات ما نتعرض لأفراد ترفض الاشتراك في الاستبيان تماما، بالرغم من توفر الوقت والقدرة، وهو أمر يعكس إلي حد كبير مقدار القلق الذي يشعر به العامة بل والخاصة عند الاشتراك في مثل هذه الاستبيانات رغم أهميتها وضرورتها.

التركيب العمري والنوعي للعينة

اختص السؤالين الثاني والثالث بالسؤال عن النوع (ذكر أم أنثي) والسن، وقد تم وضع فئات عمرية يختار من بينها المستعلم وجاءت النتائج كما هو موضح في جدول رقم(٤)

جدول رقم (٤) التركيب العمري والنوعي لعينة البحث

السن (عام)	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
١٨ – ٢٤	80	17.6	104	23.6	184	20.5
٢٥ – ٣٤	151	33.2	125	28.3	276	30.8
٣٥ – ٤٤	78	17.1	82	18.6	160	17.9
٤٥ – ٥٤	64	14.1	52	11.8	116	12.9
٥٥– ٦٤	42	9.2	41	9.3	83	9.3
٦٥ فأكثر	40	8.8	37	8.4	77	8.6
الإجمالي	455	100	441	100	896	100

المصدر: الدراسة الميدانية.

بلغ عدد الذكور من بين عينة البحث ٤٥٥ ذكرا وذلك بنسبة ٥١ % ، في حين بلغ عدد الإناث ٤٤١ أنثي وذلك بنسبة ٤٩% من إجمالي العينة الايجابية، ومن ثم فان النسب بين النوعين متوازنة حتى تكون النتائج متوائمة مع طبيعة التركيب النوعي للمجتمع الطبيعي. أما فيما يتصل بطبيعة التركيب العمري فقد تم اختيار فئات تبدأ من ١٨ سنة وتمتد حتى نهاية العمر للمفردة، وقد قسمت الفئات إلي فئات عشرية فيما عدا الفئتين الأولي والأخيرة، وقد بلغ عدد المفردات في فئة العمر ٢٥ إلي ٣٤ (٢٧٦ مستبينا) وذلك بنسبة تبلغ نحو ٣١ % من إجمالي العينة، تلتها فئة العمر ١٨ إلي ٢٤ بعدد يبلغ ١٨٤ مفردة ونسبة تبلغ ٢٠ %، تلتها فئة العمر ٣٥ إلي ٤٤ بنسبة ١٨ %، ثم فئة العمر ٤٥ إلي ٥٤ بنسبة ١٣ %، ثم فئة العمر ٥٥ إلي ٦٤ وفئة العمر ٦٥ فأكثر بنسبة تبلغ نحو ٩ % لكل منهما وذلك من إجمالي عدد مفردات العينة. هذا ويتضح طبيعة التركيب العمري والنوعي لمفردات العينة من شكل رقم (٤)

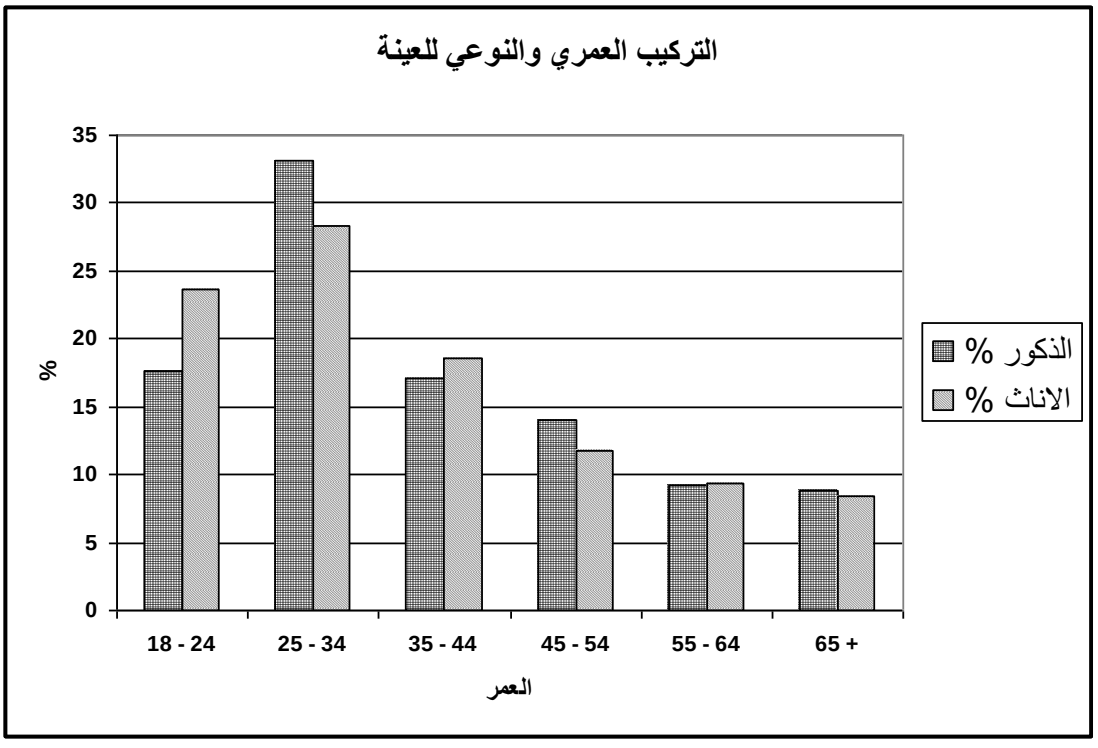

شكل رقم (٤)

المؤهل الدراسي

خصص السؤال الرابع بالاستفسار عن المؤهل الدراسي للمفردة، وتراوحت المستويات الدراسية ما بين الأمي ومن وصل إلي مستوى الدراسات العليا وذلك طبقا لما هو موضح في الجدول رقم (٥)

جدول رقم (٥) التركيب التعليمي لعينة البحث

المؤهل	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أمي	24	5.3	61	13.8	85	9.5
ابتدائي ومحو أمية	38	8.4	56	12.7	94	10.5
إعدادي	59	13.0	14	3.2	73	8.1
ثانوي وفوق المتوسط	78	17.1	126	28.6	204	22.8
جامعي	194	42.6	130	29.5	324	36.2
ماجستير ودكتوراه	62	13.6	54	12.2	116	12.9
الإجمالي	455	100	441	100	896	100

المصدر: الدراسة الميدانية.

اشتملت عينة البحث على مختلف المؤهلات الدراسية وذلك بنسب متفاوتة، وقد كان العدد الأكبر من بين المفردات هم من بين الجامعيين حيث بلغ عددهم ٣٢٤ وذلك بنسبة نحو ٣٦ %، وتلتها حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة حيث بلغ عددهم ٢٠٤ مبحوثا وذلك بنسبة تبلغ نحو ٢٣ %، وجاءت بعد ذلك باقي المستويات التعليمية بنسب تتراوح حول العشرة بالمائة. ولعل ارتفاع نسبة المستبينين من بين الجامعيين وحملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة ارتبط بطبيعة القطاعات الجغرافية التي تم الحصول على البيانات منها، هذا بالإضافة إلي أنها الفئات الأكثر قابلية للتعاون في مثل هذه الأبحاث. وللتغلب على التفاوت في نسب المستويات التعليمية وعدم اتساقها مع النمط الطبيعي لتوزيع تلك المستويات التعليمية في المجتمع الكلي، فسوف يتم تحليل العديد من الأسئلة المرتبطة بالعملية الانتخابية على المستوى الكلي ثم على أساس مستويات تعليمية مختارة، حتى نتبين دور المؤهل الدراسي في التأثير على الخيارات السياسية في المجتمع، وعليه فان التعامل مع قضية المستويات التعليمية – بوصفها احد الخصائص الديموجرافية – في عينة البحث سيكون سؤلا معاونا وكاشف لطبيعة المشاركة في العملية الانتخابية، وهو ما سوف يظهر من تحليل باقي بيانات الاستبيان. هذا ويتضح من

شكل رقم (٥) طبيعة توزيع المؤهلات الدراسية بين مفردات عينة البحث على مستوى كل من الذكور والإناث.

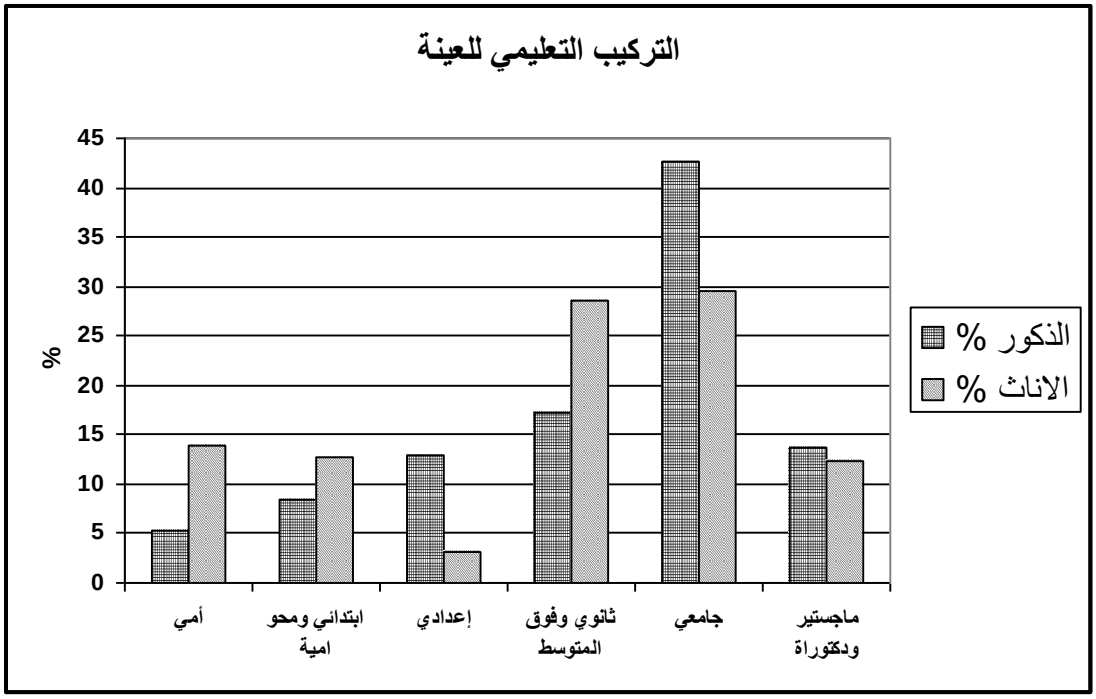

شكل رقم (٥)

الحالة العملية (الوظيفة)

تناول السؤال الخامس من استمارة الاستبيان الاستفسار عن طبيعة الوظيفة التي يشغلها المبحوث، وقد شملت الوظائف التي يتم الاختيار من بينها ما يلي؛ طالب، عمل خاص، عمل حكومي، عمل غير منتظم، صاحب عمل، متعطل. هذا وقد تنوعت الإجابات طبقا لما هو موضح في الجدول رقم (٦)

اشتملت العينة على مختلف الفئات التي تم تحديدها في استمارة الاستبيان، وسجل المنتمون إلي أعمال حكومية العدد الأكبر حيث بلغ عددهم ٣٨٧ مستبينا وذلك بنسبة ٤٣ %، وجاء في الترتيب الثاني المنتمون إلي أعمال خاصة حيث بلغ عددهم ٢٣٣ مستبينا وذلك بنسبة ٢٦ %، أما المتعطلون فقد جاؤوا في الترتيب الثالث حيث بلغ عددهم ١٣٠ متعطلا وذلك بنسبة ١٤ %، سجل المنتمون إلي أعمال غير منتظمة والطلاب نسب تقدر بنحو ٧ % لكلا منهما، وأخيرا بلغ إجمالي أصحاب الأعمال ٢٩ مستبينا بنسبة ٣ % من إجمالي عينة البحث.

جدول رقم (٦) الحالة العملية لعينة البحث

الوظيفة	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
طالب	38	8.4	20	4.5	58	6.5
عمل خاص	111	24.4	122	27.7	233	26.0
عمل حكومي	257	56.5	130	29.5	387	43.2
عمل غير منتظم	6	1.3	53	12.0	59	6.6
صاحب عمل	29	6.4	0	0.0	29	3.2
متعطل	14	3.1	116	26.3	130	14.5
الإجمالي	455	100	441	100	896	100

المصدر: الدراسة الميدانية.

ويتضح من الجدول رقم (٦) والشكل رقم(٦) طبيعة التركيب النوعي للحالة العملية لعينة البحث، والتي تظهر عددا من التباينات بين كل من الذكور والإناث لعل أبرزها ارتفاع نسبة المتعطلين بين الإناث بدرجة اكبر من الذكور، ولعل هذا يرتبط بقبول الشباب من الذكور لأي نوع من العمل تحت ضغوط الحياة حتى وان لم يكن في تخصصه أو ما يرغب أن يقوم به للحالة العملية دور كبير في التوجهات الانتخابية لدى الناخبين. فعادة كلما كان الناخب من ذوي الأعمال المنتظمة وممن يحققون قدرا من الاستقرار في ظل الوضع القائم سيكون اقل رغبة في التغيير أو البحث عن اتجاهات سياسية أخرى، أما إذا كان الناخب ممن لا يرتبطون بأعمال منتظمة أو مرضية أو من المتعطلين فان ذلك يمكن أن يؤثر على اتجاهاتهم السياسية واختياراتهم الانتخابية التي قد تجعلهم يفضلون البحث عن اتجاهات توجد خارج النظام السياسي القائم، وذلك بحثا عن حل لمشكلاتهم والتي قد تدفعهم أحيانا للمشاركة السياسية بهدف البحث عن بدائل. وإن كان هذا هو أحد الأنماط للمشاركة السياسية والحرص على حمل بطاقة انتخابية، كما هو الحال عند حرص أصحاب الأعمال على حمل بطاقة انتخابية للحفاظ على مكاسبهم ورعايتها، فان الأمر قد يظهر بصورة أخرى أحيانا عندما نجد هناك من المتعطلين وممن لا يعمل بشكل منتظم حريصا أيضا على حمل البطاقة الانتخابية والمشاركة السياسية – ليس كنتيجة للفاعلية السياسية – من اجل تحقيق ولو مكاسب آنية ترتبط بالوعود الانتخابية التي يقدمها المرشحون لمن يعاونهم في الفوز في العملية الانتخابية.

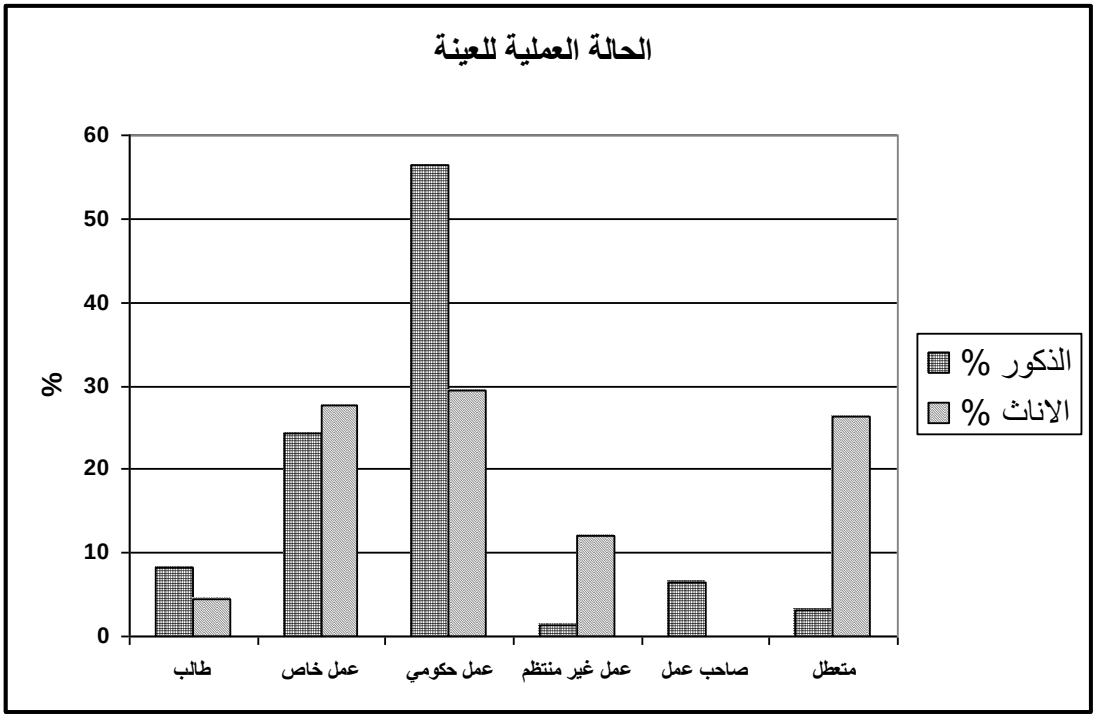

شكل رقم (٦)

القسم الثاني: تحليل الاهتمام بالشأن السياسي

يتناول القسم الثاني من استمارة الاستبيان سبعة أسئلة تقيس مدى اهتمام المستبين بالشأن السياسي بصورة عامة، سواء كان هذا المستبين من حاملي البطاقة الانتخابية أم لا. كما يقيس هذا القسم الرغبة المستقبلية في استخراج البطاقة الانتخابية.

الاهتمام بالشأن السياسي

الاهتمام بالشأن السياسي هو احد الأمور المهمة التي كان يجب التعرف عليها، ومن المفترض – منطقيا – أن الاهتمام بالشأن السياسي ولو بدرجة ما هو أمر يجب أن يسبق المشاركة السياسية، بحيث يجب أن تتولد لدى الفرد اهتمامات عامة بالأوضاع السياسية ويستتبع ذلك مشاركة في النشاط السياسي بأي شكل من الأشكال أو المشاركة في الانتخابات المختلفة، وخاصة انتخابات مجلس الشعب. وقد صيغ السؤال الثامن من استمارة الاستبيان (الأول من هذا القسم) للتعرف على مدي تصور المفردة لاهتمامها بالشأن السياسي، بحيث صيغ السؤال كما يلي؛ هل أنت من المهتمين بالشؤون السياسية؟ وكانت الإجابات تشمل اختيار واحدة مما يأتي: نعم، إلي حد ما، نادرا، لا، جدول رقم (٧) ويجب أن نلاحظ أن هذا السؤال يتعرض إلي تصور الفرد نفسه عن مدى الاهتمام، وهو أمر قد يختلف عن الأفعال التي تؤكد حقيقة الاهتمام بالشأن السياسي، وهذه الإشكالية سوف نعرض لها فيما يلي.

جدول رقم (٧) درجة الاهتمام بالشأن السياسي للعينة

درجة الاهتمام	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	171	37.6	12	2.7	183	20.4
إلي حد ما	171	37.6	194	44.0	365	40.7
نادرا	55	12.1	106	24.0	161	18.0
لا	58	12.7	129	29.3	187	20.9
الإجمالي	455	100	441	100	896	100

المصدر: الدراسة الميدانية.

تفاوت الاهتمام بالشأن السياسي بشكل واضح بين الذكور والإناث، بحيث يتضح أن الذكور أشد اهتماما بالشأن السياسي من الإناث. ففي حين بلغ إجمالي من أجاب (بنعم) أي أنهم يهتمون بالشأن السياسي ١٨٣ مستبينا وذلك بنسبة ٢٠ % من إجمالي مجتمع العينة، فقد كان من بين هذا العدد ١٧١ من الذكور وذلك بنسبة نحو ٣٨ % من إجمالي الذكور هم من المهتمين بالشأن السياسي، في حين كان عدد الإناث ١٢ أنثي فقط وذلك بنسبة نحو ٣ % من الإناث هن المهتمات بالشأن السياسي، وهذا الأمر يوضح بدرجة كبيرة الاختلاف في خاصية النوع ومدى الاهتمام بالأمور السياسية بشكل مباشر.

أما من أجاب بأنه يهتم بالشأن السياسي (إلي حد ما) أي بمستوى متوسط من الاهتمام فقد بلغ إجمالهم ٣٦٥ مستبينا وذلك بنسبة نحو ٤١ % من إجمالي مجتمع العينة وهي أعلى نسبة مسجلة بين كل الإجابات. وكان الإناث اللاتي أجبن بهذه الإجابة هن الأكثر من بين الإناث حيث بلغ عددهن ١٩٤ أنثى بنسبة ٤٤ % من إجمالي الإناث. أما الذكور الذين أجابوا بهذه الإجابة فقد تساووا في العدد والنسبة مع من أجاب (بنعم) أي انه يهتم بدرجة أساسية بالشأن السياسي. وعليه فان الذكور هم أكثر اهتماما بالشأن السياسي بشكل واضح فمن أجاب منهم إما (بنعم) أو (إلي حد ما) بلغ إجمالي عددهم ٣٤٢ مستبينا وذلك بنسبة ٧٥ %، ومن ثم فان ثلاثة أرباع الذكور هم ذو اهتمام إما مرتفع أو متوسط بالشأن السياسي، في حين نجد أن ربع الذكور فقط هم إما نادري الاهتمام أو لا يهتمون بالشأن السياسي. وفي المقابل فان الإناث اقل اهتماما بشكل واضح فمن أجبن منهن إما (بنعم) أو (إلي حد ما) كان إجمالهن ٢٠٦ أنثي بنسبة ٤٧ % أي أقل من نصف الإناث، هذا مع الوضع في الاعتبار أن معظم هذه النسبة هن من المهتمات إلي حد ما، في حين نجد أن ما يزيد على نصف الإناث هن إما نادرات الاهتمام أو لا يهمهن الشأن السياسي تماما شكل رقم (٧). ولعل هذا التباين في طبيعة الاهتمام بالشؤون السياسية

يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند صياغة برامج التوعية السياسية، التي ينبغي أن توجه إلي القطاعات الأكثر احتياجا.

ويفترض نظريا أن من يهتم بالشأن السياسي يكون أكثر حرصا على المشاركة في العملية الانتخابية، وهنا تأتي المفارقة التي تسترعي الانتباه فمن بين ١٨٣ مفردة أجابت بأنها (نعم) تهتم بالشأن السياسي من بين الذكور والإناث معا وجدنا أن هناك ٧١ مستبينا فقط لديه بطاقة انتخابية وذلك بنسبة ٣٩ % فقط من المهتمين بالشأن السياسي، في حين نجد أن هناك ١١٢ مستبينا بنسبة ٦١ % لا يحملون بطاقة انتخابية، أي أن ما يقرب من ثلثي المهتمين للغاية بالشؤون السياسية لا يحملون بطاقة انتخابية. وهنا نجد مفارقة ذات دلالة بين الاهتمام بالشأن السياسي والفعل السياسي المتمثل في المشاركة في العملية الانتخابية، ولعل ابتعاد اغلب المهتمين (نظريا) بالشؤون السياسية عن المشاركة هو دلالة كبيرة على خلل في الحياة السياسية التي جعلت هناك من يهتم ولا يشارك، وهي أمور ترجع إلي العديد من المثالب في الحياة السياسية في مصر تظهرها إجابة السؤال رقم ١٩ والخاص بإحجام أفراد المجتمع عن المشاركة في الانتخابات حيث ذكر ٤٢٩ مستبينا بما يمثل نحو ٥٠ % من العينة أن السبب في عدم المشاركة في العملية الانتخابية هو عدم الثقة بتلك العملية. ولعل العمل على ترغيب الناخبين للمشاركة في تلك العملية هو أمر يجب أن يتخطى الدعاية الإعلامية التي تصاحب الانتخابات والتي تحث الناخبين على المشاركة، إلي عمل فعلي وواقعي يزيد من ثقة الناخبين في أن العملية الانتخابية هو تمثيل حقيقي عن اتجاهاتهم.

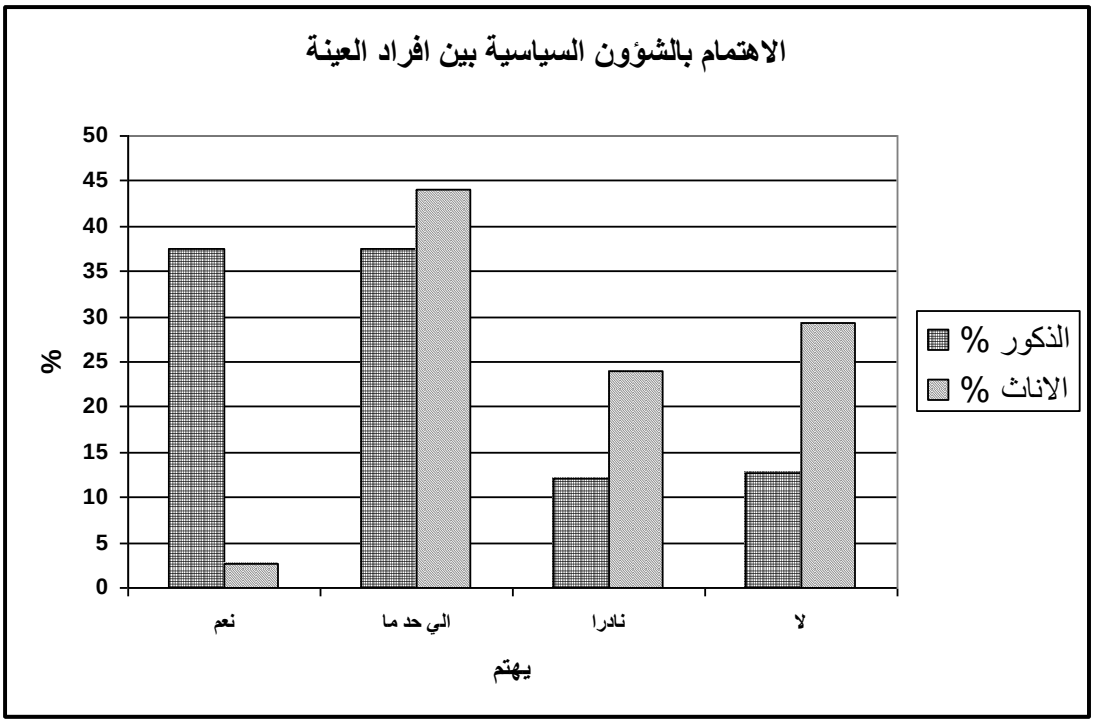

شكل رقم (٧)

مصدر المعرفة السياسية

خصص السؤال التاسع من استمارة الاستبيان (الثاني في هذا القسم) للتعرف على مصادر متابعة أفراد العينة للأخبار، بحيث صيغ السؤال كما يلي؛ إذا كنت من المتابعين للشؤون السياسية بأي مستوى فما هو المصدر الذي تعتمد عليه في التعرف على الأخبار؟ وجاءت الإجابات كما هو موضح في جدول رقم (٨)

جدول رقم (٨) مصادر المعرفة السياسية

مصدر المتابعة	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الصحف القومية	194	42.6	142	32.2	336	37.5
الصحف الحزبية	73	16.0	22	5.0	95	10.6
الصحف الخاصة	53	11.6	30	6.8	83	9.3
القنوات التلفزيونية الرسمية	117	25.7	172	39.0	289	32.3
القنوات التلفزيونية الفضائية الخاصة والمحلية	124	27.3	90	20.4	214	23.9
القنوات التلفزيونية الفضائية الدولية	198	43.5	120	27.2	318	35.5
النشرات الإذاعية	84	18.5	86	19.5	170	19.0
كل ما سبق	24	5.3	12	2.7	36	4.0
الإجمالي*	867	191	674	153	1541	172

المصدر: الدراسة الميدانية. *الإجمالي** يزيد علي المائة بالمائة حيث قد تتعدد مصادر المتابعة لنفس المفردة.

يتضح لنا أن العدد الأكبر من أفراد العينة يعتمد في متابعة الأحداث السياسية على الصحف القومية، حيث بلغ إجمالي عدد من يعتمد عليها في التعرف على الأخبار ٣٣٦ مستبينا وذلك بنسبة نحو ٣٧ % من العينة، ولعل هذا يعطي دلالة على ان الثقة في الصحف القومية بعامة تفوق المصادر الأخرى للمعرفة السياسية. أما الصحف الحزبية فتستحوذ على ١١ % وتستحوذ الصحف الخاصة على ٩ % من العينة. ويتضح أن الصحف القومية مازالت تمثل المصدر الأول من بين مصادر المعرفة، والأول كذلك من بين الصحف، للمعرفة السياسية. أما إذا ما نظرنا إلي القنوات التلفزيونية فقد تراجع دورها لصالح القنوات الفضائية الدولية والمحلية،

فقد جاء في الترتيب الأول القنوات الفضائية الدولية التي أصبحت تستحوذ على ٣١٨ مستبينا بنسبة نحو ٣٦ % في حين جاءت القنوات الفضائية المحلية في الترتيب الثاني حيث بلغت نسبة المعتمدين عليها نحو ٣٤ %، وأخيرا جاءت القنوات التلفزيونية الرسمية في الترتيب الثالث والأخير من بين القنوات حيث بلغت نسبة المعتمدين عليها في متابعة الشؤون السياسية نحو ٣٢ %، ولعل هذا الأمر يوضح بدرجة كبيرة تراجع دور القنوات الرسمية كمصدر لمتابعة الشؤون السياسية، وهو أمر يجب أن يلقى عناية من المسئولين عن تلك القنوات كما يعد دلالة على مدي ثقة المتابع لمثل هذه القنوات، فكلما ذادت الثقة والمصداقية زاد معدل المتابعة.

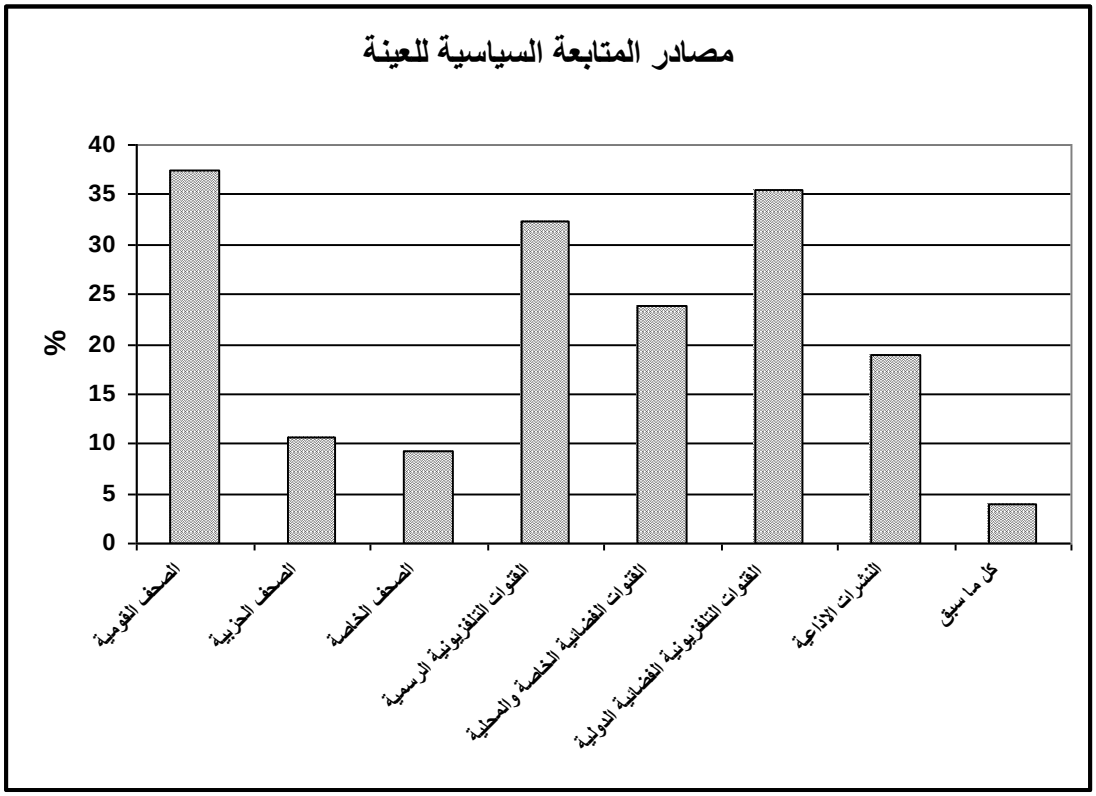

شكل رقم (٨)

هذا وقد تباين المستبينين من حيث عدد المصادر التي يعتمدون عليها في متابعة الشؤون السياسية ففي حين كان البعض لا يهتم بمتابعة الشؤون السياسية من أي مصدر تماما فقد كان هناك من يعتمد على كل المصادر للمتابعة، ويظهر الجدول رقم (٩) عدد مصادر المتابعة السياسية للمستبينين.

جدول رقم (٩) مدى تعدد مصادر المعرفة السياسية

عدد المصادر المستخدمة في المتابعة السياسية	إجمالي أفراد العينة	
	العدد	النسبة
لا يستخدم أي مصدر	157	17.5
مصدر واحد	301	33.6
مصدرين	159	17.7
ثلاثة مصادر	126	14.1
أربعة مصادر	91	10.2
خمسة مصادر	26	2.9
كل ما سبق	36	4.0
الإجمالي	896	100

المصدر: الدراسة الميدانية.

يمثل المعتمدون على مصدر واحد للمتابعة السياسية العدد الأكبر من بين المستبينين، فيوجد ٣٣٦ فردا بنسبة نحو ٣٤ % يعتمدون على مصدر واحد في المتابعة السياسية، في حين نجد أن هناك ١٥٧ مستبينا بنسبة نحو ١٧ % لا يستخدمون أي مصدر للمتابعة السياسية، بحيث يمكن القول أن هذا العدد هو خارج أي اهتمام ولو نظري بالشأن السياسي. أما باقي أفراد العينة والبالغ عددهم ٤٥٨ أي نحو نصف عدد المستبينين فيعتمدون إما على مصدرين أو أكثر من مصادر المعرفة السياسية، ويمكن القول أن تعدد مصادر المعرفة هو دلالة اكبر على زيادة الاهتمام بالشأن السياسي.

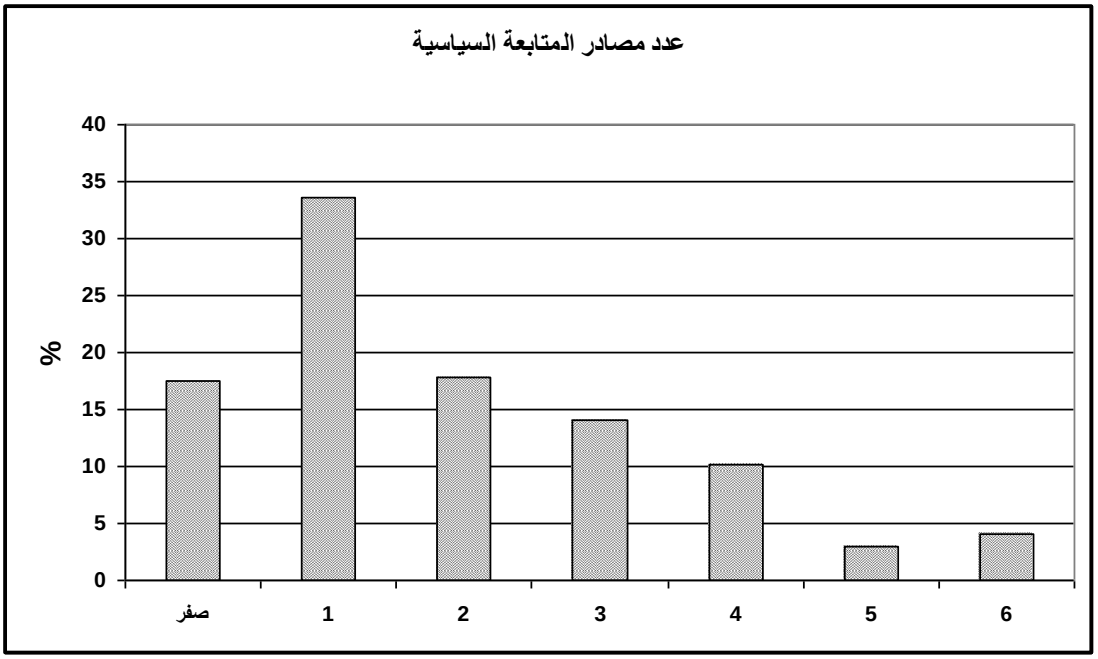

شكل رقم (٩)

اقتناء البطاقة الانتخابية

تعرض السؤال العاشر من استمارة الاستبيان للتعرف على هل يحمل المستبين بطاقة انتخابية أم لا؟ ويعد حمل البطاقة الانتخابية دليلا على الايجابية الفعلية للمشاركة السياسية، فحمل البطاقة يتخطى بطبيعة الحال مجرد الاهتمام النظري بالاهتمام بالشأن السياسي إلي الرغبة في تحويل الاهتمام إلي مشاركة. وقد جاءت إجابات المستبينين طبقا لما هو موضح في الجدول رقم (١٠)

جدول رقم (١٠) اقتناء أفراد العينة للبطاقات الانتخابية

اقتناء البطاقة الانتخابية	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	197	43.3	83	18.8	280	31.3
لا	258	56.7	358	81.2	616	68.8
الإجمالي	455	100	441	100	896	100

المصدر: الدراسة الميدانية.

بلغ إجمالي من يحمل بطاقة انتخابية من بين أفراد العينة ٢٨٠ مستبينا بنسبة ٣١ % أي اقل من الثلث، في حين بلغ إجمالي من لا يحملون بطاقة انتخابية ٦١٦ أي نحو ٦٧ % من

العينة، وهذا يعني أن ما يزيد على الثلثين لا يفكر في اتخاذ أي إجراء جدي للمشاركة في العملية السياسية، وهو أمر يظهر إلي حد كبير مدي ترجمة الاهتمام السياسي النظري إلي فعل حقيقي يتمثل في اتخاذ إجراء يمكن من المشاركة في العملية الانتخابية. وإذا كانت الصورة السابقة هي الصورة الإجمالية لمدى حمل بطاقة انتخابية بين إجمالي مفردات العينة، فان الأمر يختلف تماما إذا ما قارنا بين حمل البطاقة الانتخابية بين الذكور والإناث. بحيث يتضح لنا أن الذكور أكثر حرصا على حمل بطاقة انتخابية من الإناث، ففي حين بلغ إجمالي عدد الذكور من حملة البطاقات الانتخابية ١٩٧ وذلك بنسبة ٤٣ % فان الإناث من حملة البطاقات الانتخابية كان عددهن ٨٣ وذلك بنسبة تقل عن ١٩ % منهن. وعليه فان هذا يوضح إلي أي مدي – بالرغم من الانخفاض العام في نسبة حملة البطاقات الانتخابية – يعد الذكور أكثر حرصا على استخراج بطاقات الانتخاب. فما يزيد على خمسي الذكور هم من حملة البطاقات الانتخابية في حين يوجد اقل من خمس الإناث هن من حملة البطاقات الانتخابية، شكل رقم (١٠).

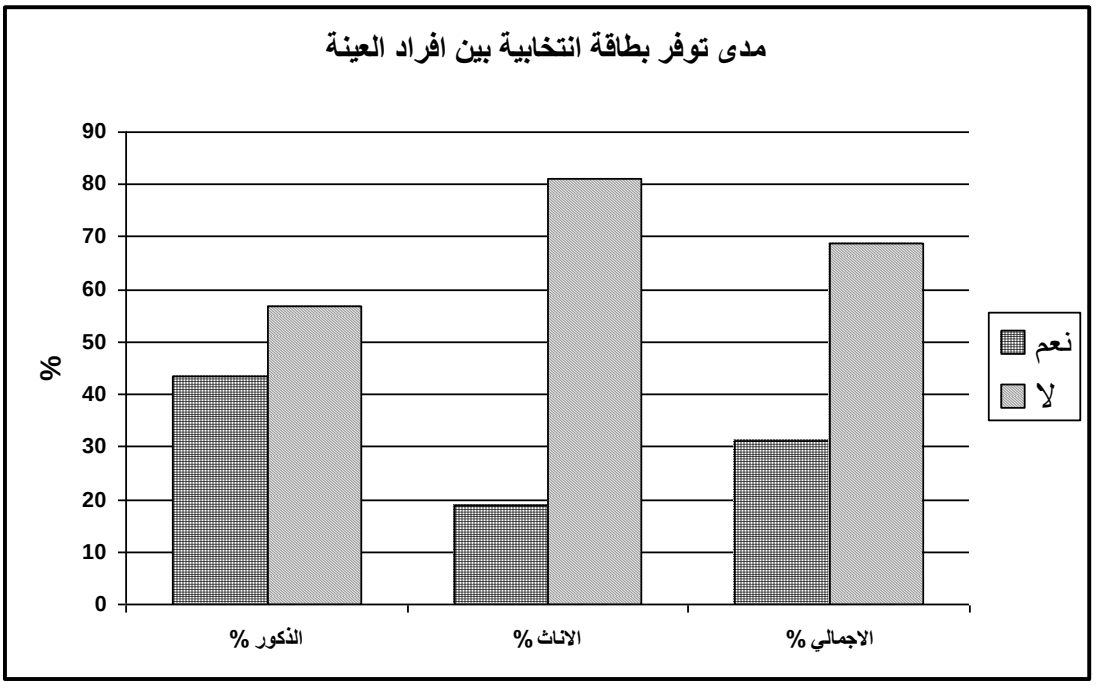

شكل رقم (١٠)

وإذا كان حمل البطاقة الانتخابية مؤشرا مهما على تحويل الاهتمام النظري بالشأن السياسي إلي اهتمام ايجابي. فان التعرف على الخصائص الديموجرافية لحملة البطاقة الانتخابية هو أمر شديد الأهمية، ومن هذه الخصائص التركيب العمري لحملة البطاقة الانتخابية.

التركيب العمري وحمل بطاقة انتخابية

إن دراسة التركيب العمري لحملة البطاقة الانتخابية يمكن أن يتم على أساس تصنيف حملة البطاقة الانتخابية على أساس التركيب العمري مباشرة، إلا أن هذا التصنيف والذي لا يدخل عدد الأفراد المستبينين من كل فئة عمرية (كنتيجة لطبيعة العينة العشوائية) سوف يؤدي إلي الحصول على توزيع لا يأخذ في اعتباره التباين في عدد أفراد العينة من كل فئة عمرية، ومن ثم كان لابد من تنسيب حملة البطاقة الانتخابية في كل فئة عمرية، ليس إلي إجمالي عدد حملة البطاقة الانتخابية في كل الفئات العمرية، وإنما إلي عدد المستبينين من نفس الفئة العمرية في العينة ككل، ومن ثم يصبح الناتج هو نسبة حمل البطاقة الانتخابية في الفئة العمرية. وهو الأمر الذي يمكن أن يحل إشكالية تباين عدد المستبينين في كل فئة عمرية، الجدول رقم (١١)

جدول رقم (١١) التركيب العمري لحملة البطاقة الانتخابية من بين عينة البحث

فئات السن	إجمالي العينة		حملة البطاقة		نسبة حملة البطاقة إلي أفراد العينة من نفس الفئة العمرية[١٤]
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
18 إلي ٢٤	184	20.5	50	17.9	27.2
25 إلي ٣٤	276	30.8	39	13.9	14.1
35 إلي ٤٤	160	17.9	74	26.4	46.3
45 إلي ٥٤	116	12.9	65	23.2	56.0
55 إلي ٦٤	83	9.3	39	13.9	47.0
٦٥ فأكثر	77	8.6	13	4.6	16.9
الإجمالي	896	100	280	100	31.3

المصدر: الدراسة الميدانية.

سجلت اعلي نسبة لحملة بطاقة الانتخابات بين فئات السن ٤٥ إلي ٥٤ حيث بلغ إجمالي حملة البطاقة الانتخابية في هذه الفئة ٦٥ مستبينا من إجمالي ٢٨٠ مستبينا، وإذا كان هذه العدد يمثل نحو ٢٣ % من إجمالي حملة البطاقات الانتخابية ويأتي في الترتيب الثاني بالنسبة

[١٤] كان هناك ضرورة لحساب هذه النسبة أي نسبة حملة البطاقات الانتخابية إلي إجمالي أفراد العينة (من نفس الفئة العمرية) ، وذلك للاختلاف المسجل في إجمالي أعداد أفراد العينة من كل فئة عمرية وذلك كنتيجة لطبيعة العينة العشوائية، وعليه فان حساب هذه النسبة يمكننا من التعرف على احتمالية حمل البطاقة الانتخابية بين أفراد كل فئة عمرية حتى مع اختلاف الأعداد في كل مستوى، وذلك من خلال تنسيب عدد حملة البطاقات إلي إجمالي عدد أفراد العينة في نفس الفئة العمرية مضروبا في ١٠٠، ومن ثم يكون الناتج هو نسبة حملة البطاقات في كل فئة عمرية.

لإجمالي حملة البطاقات، إلا انه يمثل ٥٦ % من إجمالي المشاركين في الاستبيان من نفس الفئة العمرية والبالغ عددهم ١١٦ مستبينا. وعليه فان هذه الفئة العمرية تأتي في الترتيب الأول من حيث حمل البطاقة الانتخابية، أي أن ما يزيد على نصف السكان من فئة العمر ٤٥ إلي ٥٤ يحملون بطاقة انتخابية. ويأتي في الترتيب الثاني السكان في فئات العمر ٥٥ إلي ٦٤ سنة حيث بلغ عدد من يحملون بطاقة انتخابية منهم ٣٩ مستبينا وذلك من إجمالي ٨٣ مستبينا من نفس الفئة العمرية وهذا يعني أن ٤٧ % من أفراد العينة من هذه الفئة العمرية هم من حملة البطاقة الانتخابية[١٥]. وجاءت فئات العمر ٣٥ إلي ٤٤ في الترتيب الثالث حيث بلغ إجمالي حملة البطاقات الانتخابية في هذه الفئة ٧٤ مستبينا بنسبة تبلغ نحو ٤٦ % من إجمالي المستبينين من نفس الفئة العمرية. وعليه فان الفئات العمرية الأكثر حملا للبطاقة الانتخابية هي فئات العمر العليا والوسطي بصورة أساسية.

وفي المقابل فإننا نجد أن الشباب أقل حملا للبطاقة الانتخابية خصوصا في فئات العمر ٢٥ إلي ٣٤ حيث سجلت أدنى نسبة من بين كل الفئات العمرية حيث بلغت نسبت حملة البطاقة الانتخابية من بينهم نحو ١٤ % وهي أدنى نسبة على الإطلاق من بين كل الفئات العمرية. وعليه فان الشباب أقل إقبالا على حمل البطاقات الانتخابية من السكان في فئات العمر الوسطي وكبار السن. وهذا مؤشر سيئ يوضح عزوف الشباب عن الاهتمام الايجابي بالعملية السياسية، وهو الأمر الذي يعد انعكاسا لاختلال الأوضاع السياسية وانخفاض قدرة البنية السياسية على جذب الشباب للاندماج في العمل السياسي. وهذا الأمر يجب أن يسترعى اهتمام المسئولين بالشأن السياسي والمؤسسات التثقيفية والاجتماعية والحزبية في الدولة، بحيث تعمل على جذب الشباب – وهم الفئة التي يجب أن تكون أكثر حيوية بالرغم من قلة خبرتها – للاندماج في الحياة السياسية. وهو الأمر الذي يمكن أن يدفع في اتجاه تنشيط وإثراء العملية الانتخابية بعامة.

[١٥] وهنا نلاحظ التباين الكبير الذي يتضح عندما يتم تنسيب نسبة هذه الفئة العمرية ٥٥ إلي ٦٤ إلي إجمالي عدد حملة البطاقة الانتخابية، حيث بلغت نسبتهم ١٤ % فقط، وذلك راجع إلي أن العينة العشوائية اشتملت علي ٨٣ مفردة من هذه الفئة العمرية بنسبة نحو ٩ % فقط، وعليه فان انخفاض النسبة لا يرجع إلي انخفاض نسبة حملة البطاقة في هذه الفئة وإنما يرجع إلي قله عدد مفردات العينة في هذه الفئة. ومن ثم للحصول على نسب حقيقية ومتسقة مع طبيعة حمل البطاقة الانتخابية في كل فئة عمرية كان لابد من التنسيب إلي حجم أفراد العينة من نفس الفئة العمرية. وقد بلغت نسبة حملة البطاقة الانتخابية في هذه الفئة العمرية ٤٧ % وذلك عندما ننسب عدد حملة البطاقة الانتخابية في هذه الفئة (٣٩ مستبين) إلي إجمالي عدد المشاركين في العينة من نفس الفئة (٨٣ مستبين) فترتفع بهذه الدرجة بحيث تعدان ما يقرب من نصف المفردات في هذه الفئة العمري تحمل بطاقة انتخابية.

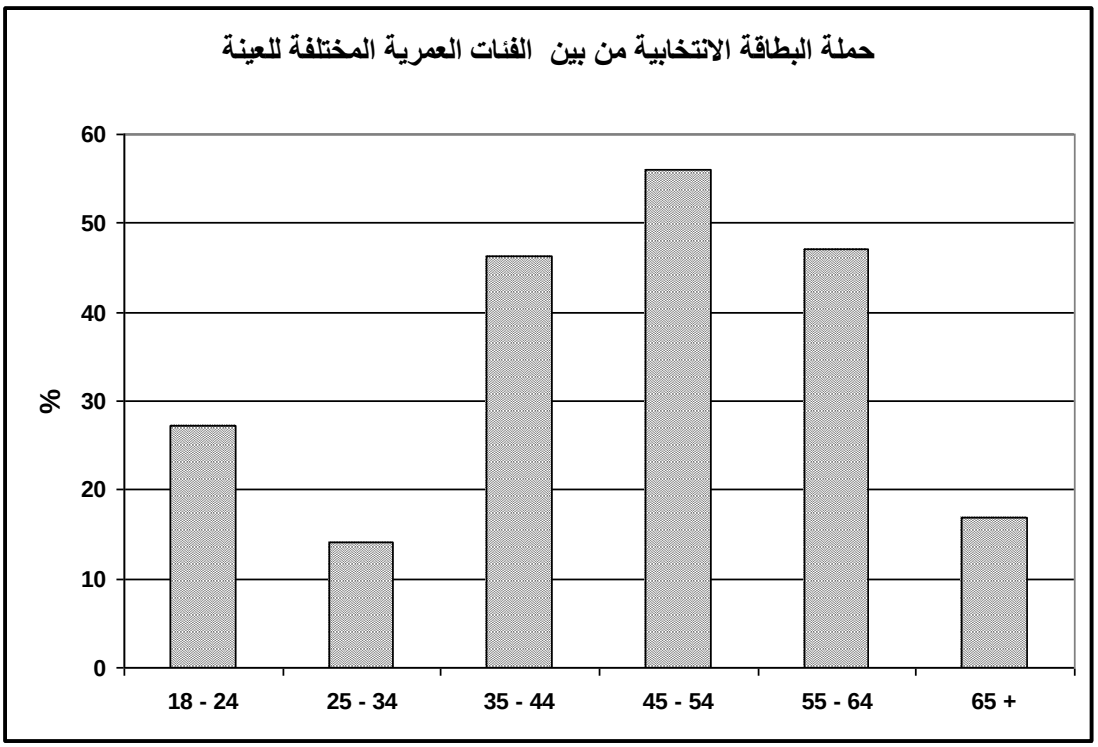

شكل رقم (١١)

المستوى التعليمي وحمل البطاقة الانتخابية

من الأمور ذات الدلالة كذلك العلاقة بين حمل البطاقة الانتخابية واختلاف المستوي التعليمي، فقد لوحظ تباينا كبيرا بين حملة البطاقات الانتخابية ومستوياتهم التعليمية، جدول رقم (١٢)

ففي حين بلغ إجمالي حملة البطاقات الانتخابية ٢٨٠ مستبينا بنسبة تقدر بنحو ٣١ % من إجمالي أفراد العينة، فقد تباينت نسبهم بدرجة ملحوظة، وذات دلالة، بين المستويات التعليمية المختلفة. فقد بلغت نسبة حمل البطاقات الانتخابية من بين مستوى التعليم الابتدائي ومحو الأمية نحو ٤٩ %، أي أن نحو نصف المستبينين من هذا المستوي التعليمي يحملون بطاقات انتخابية. ويلي ذلك الأميون حيث نجد أن خمسي (٤٠ %) الأميين يحملون بطاقة انتخابية، ويلي ذلك الحاصلون على تعليم إعدادي ثم متوسط وفوق متوسط ثم جامعي ثم دراسات عليا تتابعيا وذلك بنسب ٣٥ %، ٣٢ %، ٢٩ %، ١٢ % على الترتيب، شكل رقم (١٢).

جدول رقم (١٢) العلاقة بين المستوي التعليمي وحمل البطاقة الانتخابية

المستوي التعليمي	إجمالي أفراد العينة		حملة البطاقات الانتخابية		**نسبة حملة البطاقات إلي أفراد العينة من نفس المستوى التعليمي**[١٦]
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	النسبة
أمي	85	9.5	34	12.1	40.0
ابتدائي ومحو أمية	94	10.5	46	16.4	48.9
إعدادي	73	8.1	26	9.3	35.6
ثانوي وفوق المتوسط	204	22.8	66	23.6	32.4
جامعي	324	36.2	94	33.6	29.0
ماجستير ودكتوراه	116	12.9	14	5.0	12.1
إجمالي المستويات	896	100	280	100	31.3

المصدر: الدراسة الميدانية.

أي أن المؤشرات تشير إلي انه كلما ارتفع المستوى التعليمي انخفضت نسبة حملة البطاقات الانتخابية، ومن ثم فان السكان الأكثر ايجابية في حمل البطاقات الانتخابية هم الأدنى تعليما!! وهو أمر مسير للتساؤل، فلماذا يعزف الأعلى تعليما عن حمل البطاقة الانتخابية؟ ويكتفون بالاهتمام النظري بالشؤون السياسية!! بحيث يمكن القول أن الأعلى تعليما هم مراقبون سياسيون وليسوا مشاركين في العملية السياسية بصفة عامة. وهنا نجد أن الدراسة تشير طبقا لمؤشرات البحث الميداني إلي أن الأكثر تعليما أقل ثقة في العملية الانتخابية، في حين يرغب الأقل تعليما في المشاركة إما لتحقيق منافع آنية خلال العملية الانتخابية، أو منافع ترتبط بالوعود الانتخابية للمرشحين يمكن أن تتحقق بعد النجاح في الانتخابات.

[١٦] كان هناك ضرورة لحساب هذه النسبة أي نسبة حملة البطاقات الانتخابية إلي إجمالي أفراد العينة (من نفس المستوى التعليمي) ، وذلك للاختلاف المسجل في إجمالي أعداد أفراد العينة من كل مستوي تعليمي وذلك كنتيجة لطبيعة العينة العشوائية، وعليه فان حساب هذه النسبة يمكننا من التعرف على احتمالية حمل البطاقة الانتخابية بين أفراد كل مستوي تعليمي حتى مع اختلاف الأعداد في كل مستوي، وذلك من خلال تنسيب عدد حملة البطاقات إلي إجمالي عدد أفراد العينة في نفس المستوي التعليم مضروبا في ١٠٠، ومن ثم يكون الناتج هو نسبة حملة البطاقات في كل مستوى. أما إجمالي حملة البطاقات الانتخابية إلي إجمالي عدد أفراد العينة بكل ما تشتمل عليه من مستويات تعليمية مختلفة فيظهر في السطر الأخير من الجدول.

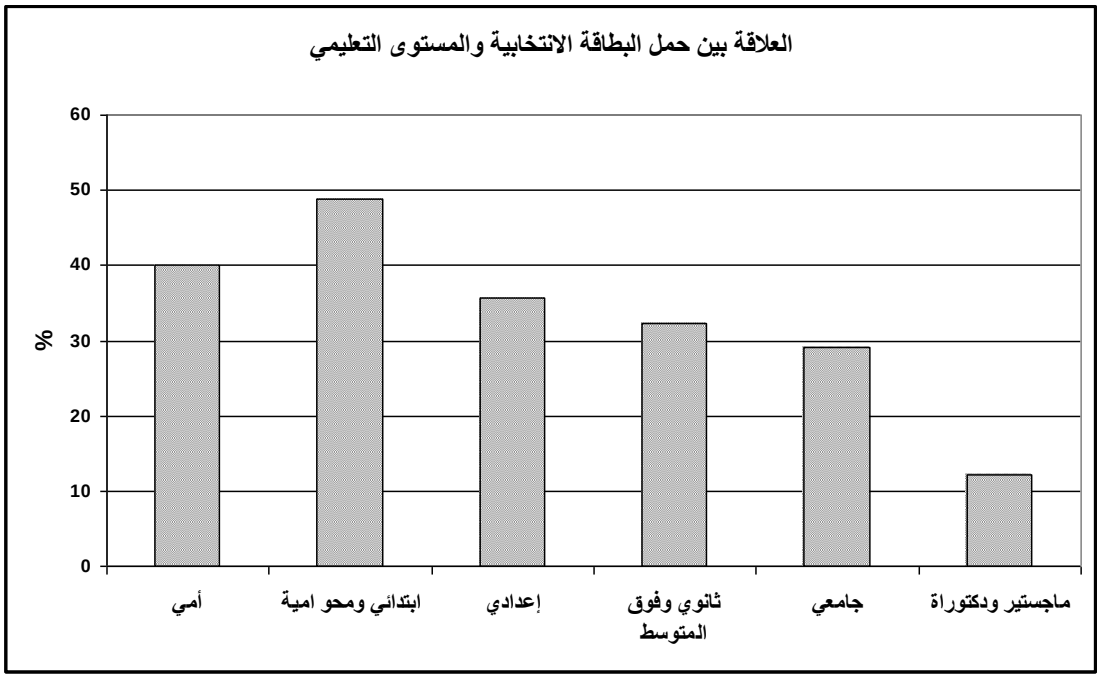

شكل رقم (١٢)

الحالة العملية وحمل البطاقة الانتخابية

تعرضت الدراسة الميدانية إلي تصنيف الحالة العملية إلي عدة فئات وقد تباينت هذه الفئات بدرجة كبير في مدى حرصها على حمل بطاقة انتخابية، جدول رقم (١٣) والذي اعتمدنا فيه على التنسيب إلي إجمالي عدد حملة البطاقة الانتخابية مرة، والي عدد أفراد العينة من نفس الحالة العملية مرة أخرى.

جدول رقم (١٣) حمل البطاقة الانتخابية وعلاقته بالحالة العملية

الحالة العملية	إجمالي أفراد العينة		حملة البطاقات الانتخابية		نسبة حملة البطاقات إلي الحالة العملية
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
طالب	58	6.5	28	10.0	48.3
عمل خاص	233	26.0	37	13.2	15.9
عمل حكومي	387	43.2	149	53.2	38.5
عمل غير منتظم	59	6.6	31	11.1	52.5
صاحب عمل	29	3.2	21	7.5	72.4
متعطل	130	14.5	14	5.0	10.8
الإجمالي	896	100	280	100	31.3

المصدر: الدراسة الميدانية.

سجل أصحاب الأعمال أعلى نسبة لحمل البطاقة الانتخابية حيث بلغ إجمالهم ٢١ مستبينا وذلك من إجمالي ٢٩ مستبينا من أصحاب الأعمال، وهذا يعني أن نحو ٧٢ % من أصحاب الأعمال هم من حملة البطاقات الانتخابية أي نحو ثلثي أصحاب الأعمال هم من حملة البطاقة الانتخابية، ولعل ارتفاع نسبة حمل البطاقة الانتخابية بين أصحاب الأعمال هو دلاله كبيرة على فكرة النفعية والمصالح المتبادلة التي تتحقق بين المرشحين وأصحاب الأعمال في دوائرهم، سواء صغرت تلك الأعمال أو كبُرت، مما جعلهم أكثر الحالات العملية حرصا على حمل البطاقات الانتخابية. وجاء في الترتيب الثاني العاملون بشكل غير منتظم حيث بلغ عددهم ٣١ مستبينا يحملون بطاقة انتخابية من إجمالي ٥٩ مستبينا وذلك يعني أن نحو ٥٢ % منهم هم من حملة بطاقات الانتخاب، ولعل حرص هذا القطاع أيضا يعد نوعا من محاولة الحصول على منافع من المرشحين، أو من أجل الحصول على فرص عمل كنتيجة للوعود الانتخابية. بل إن الأمر يمكن أن ينظر له بصفة أخرى فان الانتخابات وما تشتمل عليه من حملات وأعمال مساندة هو نوع من العمل قد ينخرط فيه أصحاب الأعمال غير المنتظمة ليحققوا قدرا من المكسب. ويأتي في الترتيب الثالث والرابع الطلاب والعاملون في وظائف حكومية وذلك بنسب ٤٨ % ، ٣٨ % على التوالي. ويأتي بعد ذلك العاملون في أعمال خاصة وذلك بنسبة نحو ١٦ % وأخيرا العاطلون بنسبة نحو ١١ % والذين يبدو أنهم فقدوا أمل الحصول على وظائف حتى من خلال الوعود الانتخابية مما جعلهم لا يهتمون بحمل بطاقة انتخابية. شكل رقم (١٣)

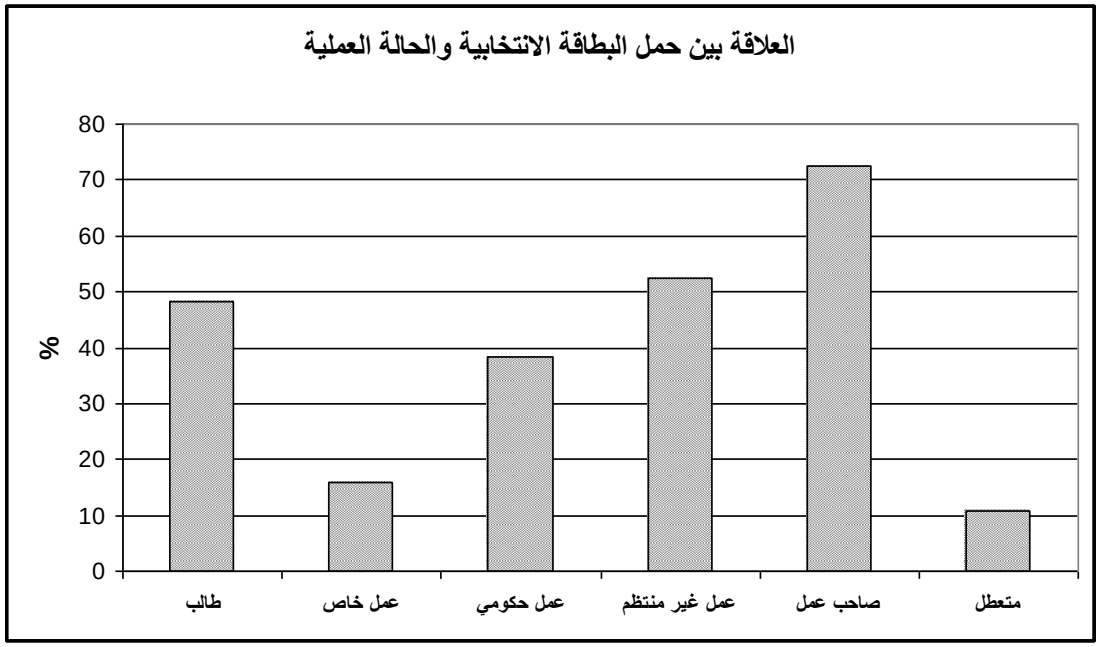

شكل رقم (١٣)

ومما سبق يبدو لنا أن حمل البطاقة الانتخابية لم يعد دلالة على اهتمام مجرد بالشأن السياسي بقدر ما هو اهتمام نفعي بهذا الشأن، فان الأفراد الذين يفترض بهم الاهتمام بالشؤون السياسية قد اكتفوا – فيما يبدو – بالاهتمام النظري المراقب. في حين إن الاهتمام العملي أصبح من نصيب آخرين، بحيث يتحدد اهتمامهم بما يمكن أن يحققوه من مكاسب آنية. حيث أننا نجد انه من بين ٢٨٠ مستبينا يحملون بطاقات انتخابية هناك ٧١ مستبينا فقط هم من المهتمين بالشأن السياسي، أي أن ربع حملة البطاقات الانتخابية هم ممن أجاب بأنه (نعم) يهتم بالشأن السياسي، في حين نجد أن هناك ثلاثة أرباع حملة البطاقات الانتخابية هم إما يهتمون إلي حد ما أو نادروا الاهتمام أو لا يهتمون على الإطلاق. وفي المقابل فان هناك ١١٢ مستبين مهتم بالشأن السياسي ولا يحمل بطاقة انتخابية.

أسباب عدم استخراج بطاقة انتخابية

بلغ إجمالي من لا يحملون بطاقة انتخابية ٦٣٢ مستبينا، النسبة الأكبر منهم من الإناث حيث بلغ عدد الإناث اللاتي لا يحملن بطاقة انتخابية ٣٧٢ مستبينا أي نحو ثلاثة أخماس العينة (٥٩ %) في حين نجد أن عدد الذكور اللذين لا يحملون بطاقة انتخابية ٢٦٠ مستبينا أي نحو خمسي العينة (٤١ %) وعليه يمكن القول أن الذكور عامة أكثر حرصا على استخراج بطاقة انتخابية. وهنا كان الاستفسار عن سبب عدم استخراج بطاقة انتخابية حيث تم صياغة السؤال الحادي عشر كما يلي؛ إذا كانت إجابة السؤال السابق بلا (أي ليس لديك بطاقة انتخابية) فما هو السبب في عدم استخراجك لبطاقة انتخابية؟ وجاءت الإجابات كما هو موضح في الجدول رقم (١٤)

إن السبب الأساسي في عدم استخراج بطاقة انتخابية هو عدم الثقة في العملية الانتخابية، ولقد حقق المرتبة الأولي من بين الأسباب المختلفة، سواء بالنسبة للذكور أو الإناث وان كان بنسبة أكبر بين الذكور، فقد ذكر ٣٠٦ مستبينا أي نحو نصف العينة (٤٨ %) أنهم لم يستخرجوا بطاقة انتخابية لأنهم لا يثقون أساسا في العملية الانتخابية، وان كانت نسبة عدم الثقة بين الذكور أعلى منها بين الإناث، ففي حين بلغت نسبة من لا يثق في العملية الانتخابية من الذكور نحو ٦٤ % أي ما يقرب من ثلثي الذكور فقد انخفضت نسبيا بين الإناث فبلغت نحو ٣٨ %، في ذات الوقت الذي ارتفعت به نسبة عدم الاهتمام بالشأن السياسي بين الإناث بدرجة أكبر عنها بين الذكور، جدول رقم (٧). وهذا الأمر يفسر هذا العدد الكبير من المهتمين بالشؤون السياسية بدرجة أساسية والبالغ ١١٢ مستبينا وفي ذات الوقت لا يحملون بطاقة انتخابية.

جدول رقم (١٤) أسباب عدم استخراج بطاقة انتخابية

سبب عدم استخراج البطاقة	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
ضيق الوقت	44	16.9	50	13.4	94	14.9
عدم الاهتمام	46	17.7	134	36.0	180	28.5
عدم الثقة في العملية الانتخابية	166	63.8	140	37.6	306	48.4
الجهل بطريقة استخراجها	4	1.5	48	12.9	52	8.2
الجملة	260	100	372	100	632	100

المصدر: الدراسة الميدانية.

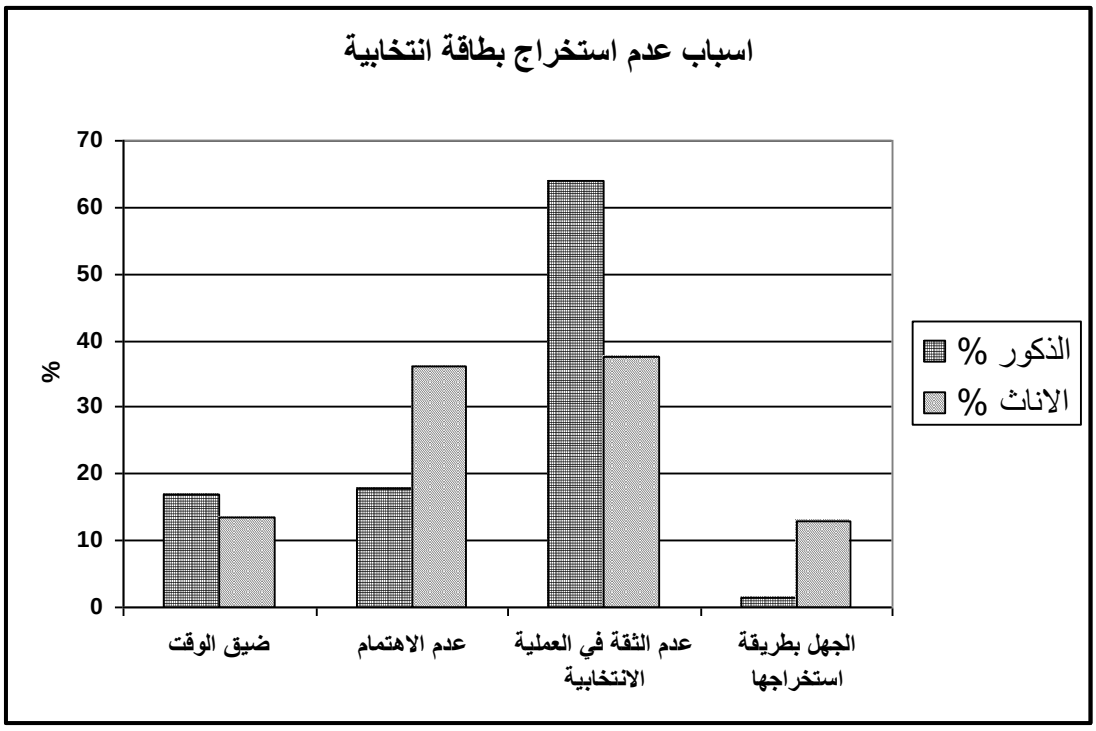

شكل رقم (١٤)

أما عدم الاهتمام فكان السبب الثاني في عدم استخراج بطاقة انتخابية حيث بلغ عدد من لا يهتمون ١٨٠ مستبينا يمثلون نحو ٢٨ % من العينة، وكما ذكرنا فان نسبة غير المهتمين من الإناث أكثر منها بين الذكور فقد كانت النسب ٣٦ % ، ١٨ % على التوالي. وارتفاع نسبة غير المهتمين باستخراج بطاقة انتخابية – وهم في الأساس غير مهتمين بالشأن السياسي – لتصل

إلي نحو ثلث المجتمع وهو أمر غاية في الخطورة بل والغرابة، وهو انعكاس لظروف غير صحية في البنية السياسية للمجتمع يجب أن تلقي عناية من اجل التصحيح، فبداية لابد من دعم إعادة الثقة في العملية الانتخابية حتى نستطيع أن نعيد فئة غير الواثقين في تلك العملية للمشاركة، ثم بعد ذلك علينا أن نشجع باقي قطاعات المجتمع على إعادة النظر في فكرة عدم الاهتمام التي أصبحت سمة خطيرة. هذا وقد جاء في الترتيب الرابع والخامس أو الأخير لعدم استخراج البطاقة الانتخابية لسببين هما ضيق الوقت و الجهل بطريقة استخراجها بنسب ١٥ % ، ٨ % على التوالي.

الرغبة في استخراج بطاقة انتخابية

صيغ السؤال الثاني عشر للتعرف على الرغبة في استخراج بطاقة انتخابية وذلك كما يلي؛ هل ترغب في استخراج بطاقة انتخابية مستقبلا؟ وجاءت الإجابات كما هو موضح في جدول رقم (١٥)

جدول رقم (١٥) مدى الرغبة في استخراج بطاقة انتخابية

هل ترغب في استخراج بطاقة	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	68	26.4	92	25.7	160	26.0
لا	104	40.3	125	34.9	229	37.2
لا ادري	86	33.3	141	39.4	227	36.9
الإجمالي	258	100	358	100	616	100

المصدر: الدراسة الميدانية.

إن قياس مدى الرغبة في استخراج بطاقة انتخابية لدى أفراد العينة يمكن النظر إليه على انه مقياس لمدى ايجابية العملية الانتخابية التي شاهدوها، فان ارتفاع نسبة الراغبين في استخراج البطاقات الانتخابية يعني أن الانتخابات التي جرت كانت مشجعة لزيادة الايجابية، والعكس صحيح. وهنا نلاحظ أن من أجاب بأنه لا يرغب في استخراج بطاقة انتخابية بلغ عددهم بين أفراد العينة ٢٢٩ مستبينا بنسبة ٣٧ %، ومن أجاب بأنه لا يدري هل سيستخرج بطاقة أم لا (أي لم يحدد موقفه بعد) بلغ عددهم ٢٢٧ أي اقل قليلا من ٣٧ %، ولعل هذا يعني أن هناك

عددا كبيرا مازال ينظر بشك وعدم ايجابية فيما شاهدوه خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة، مما جعلهم غير راغبين أو غير متأكدين من أنهم سوف يستخرجون بطاقات انتخابية. أما من أجاب بأنه يرغب في استخراج بطاقة انتخابية فقد بلغ عددهم ١٦٠ مستبينا أي نحو ربع المستبينين (٢٦ %) فقط، شكل رقم (١٥)، ويمكن القول أن هذه النسبة هي المعبر عن الايجابية التي تحققت بالنظر إلي العملية الانتخابية الأخيرة، وهو أمر جيد إلي حد ما لو استمر استقطاب أعدادا من العازفين عن استخراج بطاقات انتخابية تباعا، بحيث يتحولون من الجانب السلبي إلي الجانب الايجابي. وهذا التحول بطبيعة الحال يحتاج إلي تفاعل وجهد مشترك بين الحكومة وأفراد المجتمع حتى نصل إلي مستوى من الايجابية المقبول.

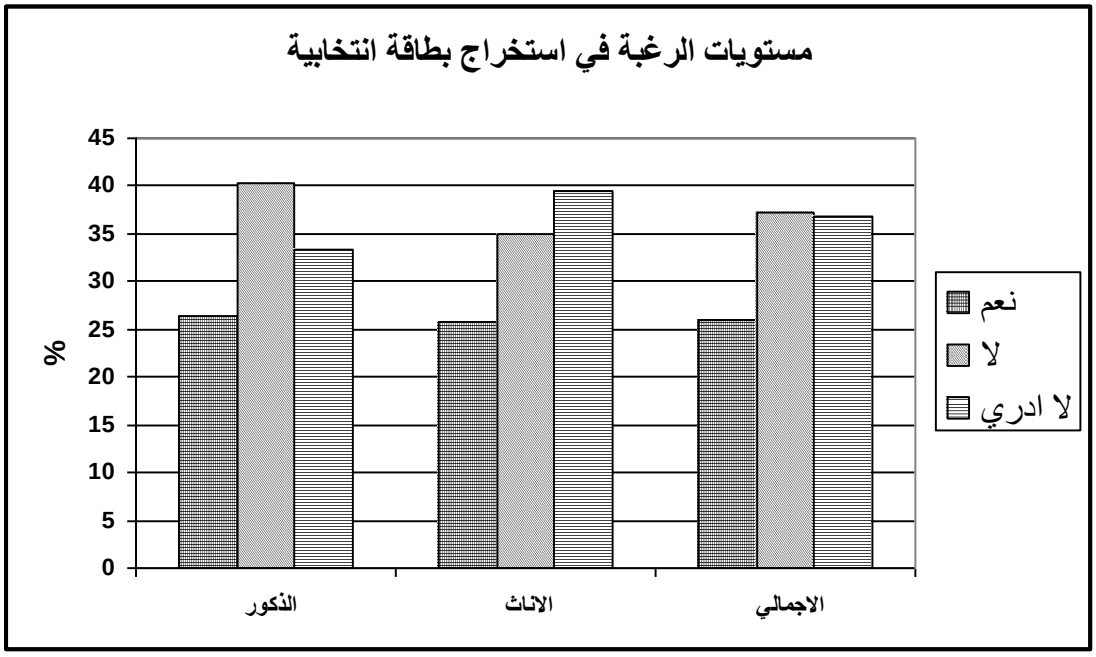

شكل رقم (١٥)

احتمالية المشاركة في الانتخابات القادمة

خصص السؤال الثالث عشر للتعرف على مدى احتمالية المشاركة في انتخابات تاليه، بحيث صيغ السؤال كما يلي؛ هل تنوي المشاركة في انتخابات مجلس الشعب القادمة؟ وجاءت الإجابات كما هو موضح في جدول رقم (١٦)

إن مدى الرغبة بين أفراد العينة على المشاركة في انتخابات مجلس الشعب القادمة على مستوى الايجابية الذي تحقق كنتيجة لما شاهدوه في الانتخابات السابقة، فكلما زادت نسبة

الراغبين في المشاركة مستقبلا فان هذا دليل على أن نسبة المصداقية التي تحققت في الانتخابات السابقة كانت أعلى. ولعل النتائج التي تشير إليها البيانات تتشابه مع نتائج السؤال السابق، وهو أمر منطقي، فقد بلغ نسبة من لا يدرون هل يشاركون في الانتخابات القادمة أم لا نحو ٣٥ %، تلتها نسبة من لا ينون المشاركة فيها وذلك بنسبة ٣٤ % من أفراد العينة. أي أن ما يزيد على ثلثي أفراد العينة هم في حالة تشكك في العملية الانتخابية. في حين بلغ من ينون المشاركة في الانتخابات القادمة ٣١ % من المستبينين. وكما ذكرنا فان هناك جهود يجب أن تبذل لترغيب أفراد المجتمع في المشاركة في العملية الانتخابية، وهنا يجب ألا تقتصر تلك الجهود على جوانب إعلامية ودعائية فقط، وإنما يجب أن تكون جهودا على أرض الواقع تجعل الناخبين وأفراد المجتمع يشعرون بثقة حقيقية في العملية الانتخابية، فالثقة والمصداقية المفقودة في العملية الانتخابية لا يمكن استعادتها بالدعاية الإعلامية.

جدول رقم (١٦) مدى الرغبة في المشاركة في الانتخابات القادمة

هل ترغب في المشاركة مستقبلا	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	177	38.9	101	24.6	278	31.0
لا	148	32.5	158	38.4	306	34.2
لا ادري	130	28.6	182	44.3	312	34.8
الإجمالي	455	100	441	107.3	896	100

المصدر: الدراسة الميدانية.

القسم الثالث: تحليل المعرفة السياسية

يتناول القسم الثالث من استمارة الاستبيان ستة أسئلة (تشمل الأسئلة من ١٤ إلي ١٩) وتقيس مستوى المعرفة السياسية بين أفراد العينة، ومن ثم فمن خلال تحليلها نستطيع التعرف على مقدار إلمام المستبينين بالأوضاع السياسية في المجتمع سواء أكانوا من المشاركين في العملية السياسية أم من غير المشاركين.

عدد الأحزاب المصرية

تعرض السؤال الرابع عشر إلي تحديد مدى معرفة أفراد العينة بعدد الأحزاب المصرية، بحيث صيغ السؤال كما يلي؛ ما هو عدد الأحزاب القائمة في مصر؟ وجاءت الإجابات كما هو موضح في الجدول رقم (١٧)

جدول رقم (١٧) مدى معرفة أفراد العينة بعدد الأحزاب القائمة في مصر

عدد الأحزاب القائمة	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
اقل من ٥	86	18.9	143	32.4	229	25.6
٦ إلي ٩	89	19.6	109	24.7	198	22.1
١٠ إلي ١٤	139	30.5	84	19.0	223	24.9
١٥ إلي ١٩	88	19.3	53	12.0	141	15.7
٢٠ إلي ٢٤	27	5.9	26	5.9	53	5.9
أكثر من ٢٥	26	5.7	26	5.9	52	5.8
الإجمالي	455	100	441	100	896	100

المصدر: الدراسة الميدانية.

أوضحت الإجابة على هذا السؤال والخاص بعدد الأحزاب المصرية قدرا هائلا من الجهل بين المستبينين، سواء منهم من أوضح بأنه من المهتمين بالشؤون السياسية أو لم يكن من المهتمين بالشؤون السياسية.

فإذا كان عدد الأحزاب المصرية عند إجراء انتخابات مجلس الشعب لسنة ٢٠٠٥ بلغ ٢١ حزبا بحيث تضم هذه الأحزاب طبقا للقائمة المعتمدة من مجلس الشورى، الأحزاب التالية:١) **الحزب الوطني الديمقراطي.** ٢) **حزب مصر العربي الاشتراكي** ٣) **حزب الأحرار الاشتراكيين** ٤) **حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي** ٥) **حزب الوفد الجديد** ٦) **حزب الأمة** ٧) **الحزب الاتحادي الديمقراطي** ٨) **حزب الخضر المصري** ٩) **الحزب العربي الديمقراطي الناصري** ١٠) **حزب التكافل** ١١) **حزب الوفاق القومي** ١٢) **حزب مصر 2000** ١٣) **حزب الجيل الديمقراطي** ١٤) **حزب الغد** ١٥) **الحزب الدستوري الاجتماعي الحر** ١٦) **حزب شباب مصر** ١٧) **حزب السلام الديمقراطي** ١٨) **حزب العمل الاشتراكي** ١٩) **حزب العدالة الاجتماعية** ٢٠) **حزب مصر الفتاة الجديد** ٢١) **حزب الشعب الديمقراطي.** فان من ذكر إجابة صحيحة (أي أن عدد الأحزاب تتراوح بين ٢٠ إلي ٢٤ حزبا) بلغ ٥٢ مستبينا أي نحو ٦ % فقط من إجمالي المستبينين، وهذا يوضح مدى الجهل الكبير بهذا الشأن، في حين أن ربع المستبينين قد ذكر أن عدد الأحزاب تقل عن خمسة أحزاب، كما نجد أن نحو ثلاثة أرباع المستبينين أفادوا بان عدد الأحزاب المصرية يقل عن ١٤ حزب.

وقد يكون التساؤل المهم هنا هو؛ هل عدم المعرفة الصحيحة لأفراد العينة بعدد الأحزاب المصرية يرجع إلي الجهل؟ أم يرجع إلي أن هذه الأحزاب لا تمثل قيمة حقيقية في الحياة السياسية المصرية؟ ويمكن القول بأن جزءا كبيرا من عدم معرفة المستبينين بعدد الأحزاب يرجع بدرجة كبيرة إلي أن هذه الأحزاب ليس لها أي دور في الشارع المصري، ولعلنا إذا نظرنا إلي القائمة السابقة والتي تضم الأحزاب المصرية فإننا نجد أن هناك أسماء لأحزاب ليس لها أي ذكر في الشارع المصري، فيما عدا ذكرها في الأوراق الرسمية لاعتماد الأحزاب من قبل مجلس الشورى وبعض المختصين في الشؤون السياسية. ويظهر شكل رقم (١٦) مدى معرفة كل من الذكور والإناث بعدد الأحزاب والذي يتضح من خلاله الجهل بين النوعين بمعرفة العدد الصحيح للأحزاب.

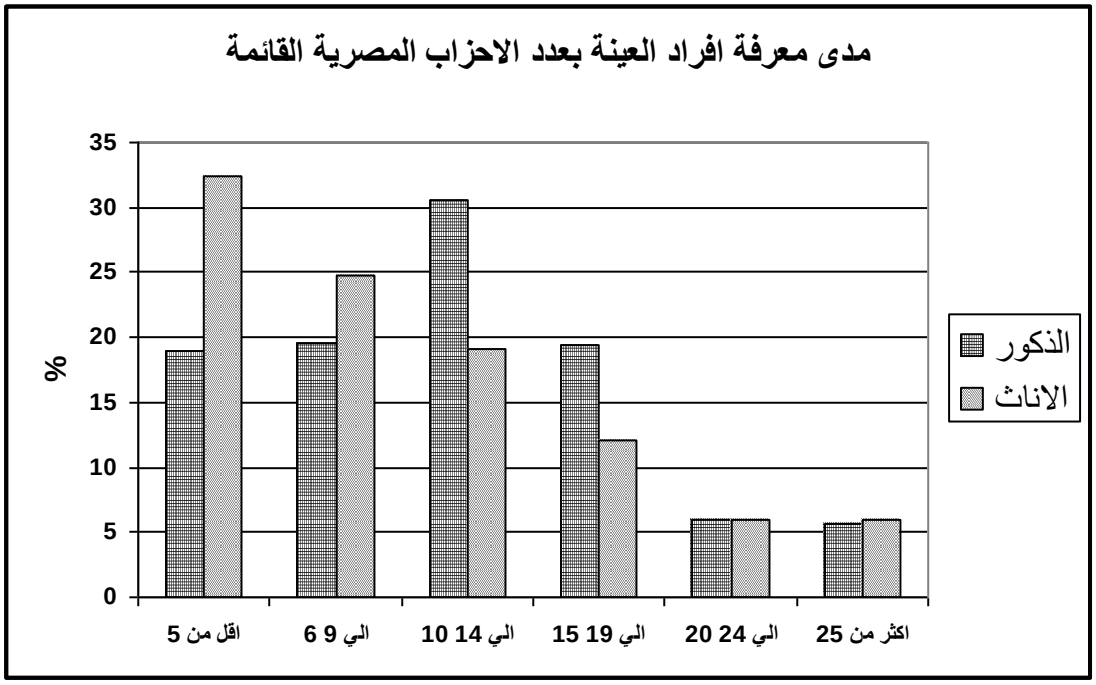

شكل رقم (١٦)

هل يوجد حزب أو تيار سياسي يعبر عنك

تعرض السؤال الخامس عشر إلي مدى وجود حزب أو تيار سياسي يعبر عن المستبين، بحيث صيغ السؤال كما يلي؛ هل يوجد حزب أو تيار سياسي في الساحة يعبر عن اتجاهاتك وأفكارك؟ وجاءت الإجابات كما هو موضح في الجدول رقم (١٨)

جدول رقم (١٨) مدى وجود حزب أو تيار سياسي يعبر عن العينة

هل يوجد حزب يعبر عنك	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	العدد	النسبة	العدد
نعم	133	29.2	59	13.4	192	21.4
إلي حد ما	32	7.0	15	3.4	47	5.2
لا	185	40.7	113	25.6	298	33.3
لا ادري	105	23.1	254	57.6	359	40.1
الإجمالي	455	100	441	100	896	100

المصدر: الدراسة الميدانية.

أوضحت الإجابة على مدي وجود حزبا أو تيارا سياسيا يعبر عن المستبينين أن العدد الأكبر منهم إما لم يجد حزب أو تيار سياسي يعبر عنه أو لا يدري هل هناك ما يعبر عنه أم لا. فقد بلغ إجمالي من لم يجد حزب أو تيار يعبر عنه من النوعين، أي من الذكور والإناث ٢٩٨ مستبينا أي نحو ٣٣ % من المستبينين، هذا بالإضافة إلي ٣٥٩ مستبينا بنسبة ٤٠ % لا يدري، وعليه فان نحو ثلاثة أرباع المستبينين إما لا يجدون أو لا يعرفون من الأحزاب والتيارات السياسية ما يعبر عنهم. ومن ثم فان العدد الكبير من الأحزاب السياسية التي توجد في الساحة السياسية والتي بلغت وقت إجراء الانتخابات ٢١ حزبا سياسيا بالإضافة إلي التيارات السياسية غير القانونية لم تلبي حاجة الناخبين، ولعل هذا يعبر عن ضعف كبير في قدرة إقناع هذه الأحزاب والتيارات السياسية للناخب إما بجديتها أو بمصداقيتها مما جعلها غير ذات معنى بالنسبة له. وهنا يجب القول أن الحزب أو التيار السياسي يجب أن يكون نابعا بشكل حقيقي من أفكار الناخبين وثقافتهم حتى يكون محل إقناع، ولا يجب أن يكون فكرا سياسيا مصطنعا أو دخيلا.

أما من أجاب بان هناك من الأحزاب والتيارات السياسية ما يعبر عنه فقد بلغ عددهم ١٩٢ مستبينا أي نحو خمس المستبينين (٢١ %) في حين كان هناك ٤٧ مستبينا بنسبة نحو ٥ % وجد أن هناك من الأحزاب والتيارات السياسية ما يعبر عنه إلي حد ما، ومن ثم فان ثلث المستبينين فقط هم من يرى أن ما يوجد في الساحة السياسية من تنظيمات سياسية هي تنظيمات معبرة عنه. وقد شهدت الإجابة على مستوي الذكور والإناث قدرا من التباينات ذات الدلالة، فقد بلغت نسبة الذكور الذين وجدوا أن هناك من الأحزاب أو التيارات السياسية ما يعبر عنه نحو ٢٩ % في حين انخفضت النسبة بين الإناث لتبلغ نحو ١٣ % فقط. ولعل هذا دلالة على أن الإناث أقل قناعة بالأحزاب والتيارات السياسية التي توجد على الساحة السياسية، ويبدو أن هذا ناتجا عن أن اغلب تلك الأحزاب والتيارات السياسية لم تول الإناث العناية الكافية والحقيقية لمشكلات وتطلعات الإناث في المجتمع. كما أن نسبة من أجاب بان هناك من الأحزاب والتيارات السياسية ما يعبر عنه (إلي حد ما) بين الذكور فقد بلغت ٧ % في حين انخفضت بين الإناث إلي ما دون النصف لتسجل ٣,٤ %، وهو أيضا تأكيد لانخفاض قناعة الإناث بما يوجد من أحزاب وتيارات سياسية على الساحة السياسية. شكل رقم (١٧)

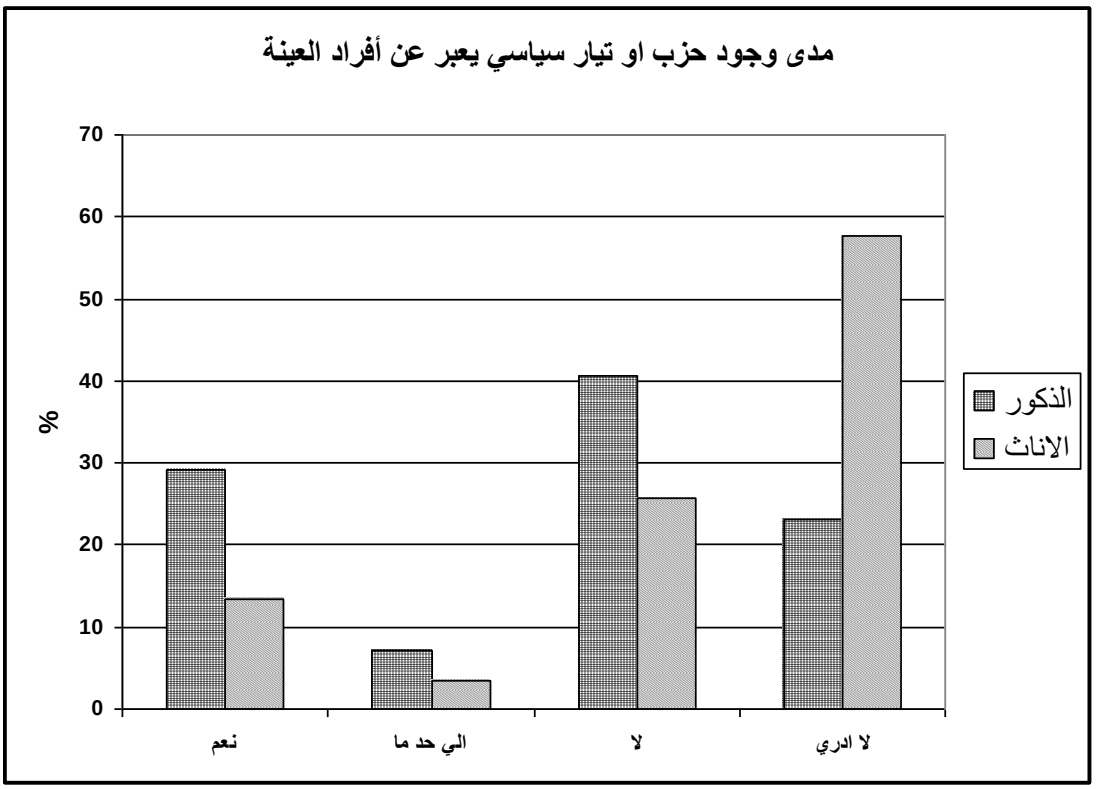

شكل رقم (١٧)

وإذا كان هناك ١٩٢ مستبينا قد ذكر أن هناك حزبا أو تيارا سياسيا يعبر عنه، فان من ذكر اسما محددا لحزب أو تيار سياسي بلغ عددهم ١٨٤ مستبينا، ومن هذا العدد الأخير هناك ٩٨ مستبينا فقط يحملون بطاقة انتخابية في حين نجد أن هناك ٩٤ مستبينا لا يحملون بطاقة. وهنا يسار تساؤل آخر وهو لماذا لا يستخرج من يجدون من يعبر عنهم من أحزاب أو تيارات سياسية بطاقات انتخابية للمشاركة في العملية الانتخابية؟ وهنا نجد نوعا آخر من السلبية السياسية، ومن ثم فان العمل على دعم المشاركة السياسية لدى الناخبين لابد أن يتخذ أكثر من اتجاه وذلك سواء برفع الفاعلية السياسية لدى المُعرِضين تماما عن المشاركة أو المُعرِضين جزئيا. هذا وقد توزعت أعداد ونسب الـ ١٨٤ مستبينا الذين ذكروا أن هناك حزبا أو تيارا سياسيا يعبر عنهم طبقا لم هو موضح في جدول رقم (١٩)

جاء من ذكر الحزب الوطني كمعبر عن اتجاهه السياسي في الترتيب الأول بنسبة تصل إلي نحو نصف عدد من اختار حزبا أو تيارا، كما أن من اختار الحزب الوطني – فيما عدا من اختار الدستور وهو اختيار ينم عن خلط بين الحزب والصحيفة – هم الأعلى نسبة في حمل بطاقة انتخابية، فمن بين ٩١ مستبينا اختار الحزب الوطني هناك ٦٩ % يحملون بطاقة انتخابية أي أنهم هم الأكثر مساهمة في العملية الانتخابية بشكل فعلي. أما من اختار حزب الوفد كمعبر عن اتجاهاته فقد بلغت نسبتهم من العينة نحو ٢٠ % وجاء من اختار الإخوان في

الترتيب التالي بنسبة نحو ١٧ %، وتبلغ نسبة من يحملون بطاقات انتخابية سواء من بين أنصار حزب الوفد أو تيار الإخوان نحو ٥٠ % من العينة، وهذا يوضح أن أنصار هذين التيارين اقل حرصا على حمل بطاقة انتخابية. ثم جاءت بعد ذلك الأحزاب والتيارات السياسية التالية بالترتيب حزب الغد، الحزب الناصري، حركة كفاية، الدستور. وهنا نلاحظ قدرا من الخلط السياسي الذي وقع فيه المستبينين – وهو نموذج للخلط السائد في المجتمع – حيث افترضوا أن حركة كفاية هو اتجاه سياسي معبر عنهم، وفي واقع الأمر هي حركة تدعو إلي التغيير ولا تمثل اتجاها سياسيا له معالم محددة فهي تضم اتجاهات سياسية شديدة التناقض. كما أن هناك من اختار الدستور وهي في واقع الأمر صحيفة وبالرغم من انه قد يكون هناك خط سياسي عام للصحيفة إلا أنها صحيفة خاصة ولا يمكن أن تعتبر بأي حال تمثيلا لتيار سياسي محدد.

جدول رقم (١٩) اسم الحزب أو التيار السياسي المعبر عن اتجاه عدد من المستبينين

اسم الحزب أو التيار السياسي	من ذكر من العينة أن هناك حزب أو تيار يعبر عنه		من لديه بطاقة انتخابية في كل حزب أو تيار سياسي	
	العدد	النسبة	العدد	نسبتهم لمشجعي الأحزاب
الحزب الوطني	91	49.5	63	69.2
الوفد	36	19.6	18	50.0
الإخوان والتيار الإسلامي	32	17.4	16	50.0
الغد	14	7.6	–	–
الناصري	6	3.3	–	–
حركة كفاية	4	2.2	–	–
الدستور	1	0.5	1	100
الإجمالي	184	100	98	53.3

المصدر: الدراسة الميدانية.

ولعل من الإشكاليات التي تواجه العملية الانتخابية في المجتمعات التي لم تترسخ فيها الحياة الديمقراطية بشكل كاف هو حملات العنف Violent Campaigns التي قد تتعرض لها بعض الأحزاب السياسية، حيث يسار هنا تساؤل مهم وهو هل يمكن أن تتحقق انتخابات حرة ونزيهة في ظل مثل تلك البيئة؟ (Center for Democracy and Governance, 2000, P.15) وهو تساؤل

على جانب كبير من الأهمية، بحيث نستطيع القول انه لكي تتحقق انتخابات تتميز بالحرية والنزاهة وتعبر بصدق عن توجهات الناخبين لابد أن يتوفر فيها جو عام من الشعور بالأمان وعدم سيادة روح العداء والعنف بين الكتل السياسية حتى يكون للناخب الحق في الاختيار الحر ودون الوقوع عرضة للالتباس الذي يقع فيه أو الخوف الذي يتعرض له جراء تلك الحملات من العنف بكل أشكاله.

الحزب أو التيار السياسي المقترح

تعرض السؤال السادس عشر لسؤال المستبين عن تصوره التيار السياسي الذي يقترحه، بحيث صيغ السؤال كما يلي؛ إذا لم يكن هناك حزب أو تيار سياسي يعبر عنك فما هو الاتجاه الذي تقترحه؟

وقد تباينت الاتجاهات والأحزاب السياسية المقترحة بواسطة أفراد العينة بشكل كبير ففي حين استطاع البعض تحديد تصور لحزب أو اتجاه سياسي له معالمه، فلم يتمكن البعض الآخر من وضع تصور يعبر عن شكل منطقي لحزب أو تيار سياسي. ونستطيع أن نعرض لعدد من الإجابات التي توضح قدر الخلط في التصورات لدى البعض. هناك ممن اقترحوا حزبا أو اتجاها سياسيا ذا مرجعية إسلامية كان تصورهم غير معبر عن مفهوم الحزب السياسي فقد ذكر البعض انه يرغب في وجود *"التيار الديني الذي لا يهدف لأغراض سياسية"* ؟؟ وهو تصور غير منطقي ولا يرتبط بأي مفهوم عن الحزب السياسي، فكيف يكون هناك حزب سياسي أو تيار ديني يرغب في المشاركة السياسية بدون أهداف سياسية! إذن ما هي الأهداف التي يتبناها مثل هذا الحزب، ومن ثم فان تصور البعض عن الحزب السياسي اقرب ما يكون إلي الجمعية الخيرية أو الجماعة الدينية. كما ذكر البعض انه يرغب في وجود *"التيار الديني بدون أهداف وصول للحكم أي تطبيق الدين لذاته"* وهو أيضا مفهوم غريب على الساحة السياسية فالهدف الطبيعي للحزب السياسي هو الوصول إلي الحكم من اجل تطبيق سياسته، فكيف يكون هناك حزب سياسي لا يسعي للوصول إلي الحكم. ذكر البعض انه يرغب في حزب *"يهتم بمصلحة البلاد وتقوية إيمانهم"* وهو أيضا مفهوم مختلط حيث إن أي حزب يجب أن يكون هدفه هو الاهتمام بمصلحة البلد ولكن السؤال هو الكيفية أو السياسة المتبعة لتحقيق هذه المصلحة، أما تقوية الإيمان فهي ليست وظيفة الأحزاب السياسية، وإلا ما هو دور المؤسسة الدينية والوعاظ والمؤسسة التعليمية. كما كان هناك من المستبينين من بين الإناث من كان تصورهم عن الحزب السياسي شديد الشخصية أو قل من أجل حل مشكل شخصية آنية حيث ذكرت بعضهن أنها ترغب في حزب يوفر *"الزواج"* وهو أيضا مفهوم شديد الضيق والخصوصية ولا يمكن أن يكون هناك حزب هدفه

الأساسي هو تزويج الفتيات. كما ذكر البعض انه يرغب في حزب يكون *"حياديا"* وهو مفهوم شديد الغرابة فكيف يكون الحزب حياديا فهل هو حزب المتفرجون. كما تعددت الإجابات المشابه لهذه النماذج مثل ذكر البعض انه يرغب في حزب *"أي اتجاه يعطيني حقي"* والبعض الآخر يرغب في حزب *"الشفافية"* والبعض الآخر كان الاتجاه الذي يرغب فيه هو *"التعبير عن الناس"* . وإذا كانت الإجابات السابقة توضح مفاهيم عدد من المستبينين عن الأحزاب السياسية التي يرغبون في وجودها فان هذا الأمر يوضح إلي أي مدي هناك قدرا من الأمية السياسية، وهو أمر يجب أن ينال قدرا من الاهتمام والعناية من ذوي الاهتمام فلا يمكن أن نحقق مشاركة سياسية حقيقية وفاعلة في ظل أمية سياسية تخلط بين أدوار المؤسسات المختلفة، ولا تستطيع أن تعرف الوظيفة التي يجب أن تطلع بها الأحزاب أو التيارات السياسية.

وإذا وجد الحزب السياسي فانه أحيانا ما يؤدي نظام توزيع أو إعاقة الحملات الانتخابية المنافسة (الاجتماعات الدعائية للانتخاب) Opposition Campaign بواسطة السلطات الرسمية يؤدي إلي فقدان أو انعدام مبدأ حرية التجمهر أو الاجتماع Failure to Respect Freedom of Assembly ، بالإضافة إلي نشر منشورات انتخابية مثيرة وغير أخلاقية، كل هذا يمكن أن يؤدي إلي مشكلات في قوائم الناخبين وعمليات تجميع الأصوات ومن ثم فقدان الشفافية (Hesli, V. L., 2006, P.171) وهنا تظهر إشكالية جديدة تضاف إلي الساحة السياسية وهي مدى حرية الممارسة السياسية وهي واحدة من أهم أسس الديمقراطية السليمة.

ومن إجمالي المستبينين البالغ عددهم ٨٩٦ مفرده هناك ٣٠٩ مستبينا اقترح اتجاها أو حزبا سياسيا يعبر عنه، وذلك بالإضافة إلي ١٨٤ مستبين كان هناك حزب أو تيار سياسي يعبر عنه ذكرت فيما سبق، وقد تباينت الاتجاهات السياسية التي أُقترحت بواسطة أفراد العينة بحيث يمكن أن نضمها في عدد من الاتجاهات الرئيسية كما هو موضح في الجدول رقم (٢٠).

جدول رقم (٢٠) الاتجاه السياسي أو الحزب المقترح بواسطة أفراد العينة

م	الاتجاه السياسي المقترح	الاختيار بواسطة أفراد العينة	
		العدد	النسبة
1	إصلاحي ديمقراطي	105	34.0
2	حزب ذو مرجعية إسلامية	100	32.4
3	حرية وديمقراطية	40	12.9
4	اجتماعي وعدالة توزيع	26	8.4
5	عدالة واحترام حقوق الإنسان	24	7.8
6	قومي	8	2.6
7	ناصري	6	1.9
الإجمالي		309	100.0

المصدر: الدراسة الميدانية.

بلغ إجمالي التيارات الأساسية التي اختيرت بواسطة أفراد العينة سبعة اتجاهات يمكن ضم بعضها معا، ولعل ما نلاحظه أن العديد من هذه الاتجاهات يوجد ما يمثلها بالفعل في الأحزاب السياسية القائمة، إلا أن ضعف هذه الأحزاب أو عدم مصداقيتها من وجهة نظر الناخب جعلته لا يشعر بها ومن ثم فانه ما زال يقترح إيجاد من يمثلها في الساحة السياسية. وقد جاء الاتجاه الأول المقترح بواسطة المستبينين هو الاتجاه الديمقراطي سواء كان حزبا "إصلاحيا ديمقراطيا" أو "حرية وديمقراطية" بحيث اختار الأول ١٠٥ مستبين بنسبة ٣٤ % واختار الثاني ٤٠ مفردة بنسبة نحو ١٣ %. أما الاتجاه الثاني المقترح فكان "الحزب ذا المرجعية الإسلامية" حيث اختار هذا الاتجاه ١٠٠ مستبين بنسبة نحو ٣٢ % من المستبينين. وكان الاتجاه الثالث هو اختيار الاتجاه الاجتماعي والعدالة حيث اختار البعض "حزبا اجتماعيا وعدالة توزيع" واختار هذا الاتجاه ٢٦ مستبينا بنسبة نحو ٨ % من المستبينين، واختار البعض الآخر "العدالة واحترام حقوق الإنسان" واختاره ٢٤ مستبينا بنسبة تقرب من ٨ % أيضا. أما الاتجاه الرابع والخامس فكان من نصيب "حزب قومي" وآخر "ناصري" حيث اختار هذين الاتجاهين ١٤ مستبينا بنسبة تقل عن ٥ %. وهنا يمكن القول إن مسألة إطلاق حق إنشاء الأحزاب السياسية هي قضية أساسية يجب أن يعنى بها المهتمون بالشأن السياسي، حيث أن وجود أحزاب يفترض – جدلا – أنها تحمل فكرا سياسيا ما لا يعني بالضرورة أن هذه الأحزاب تحقق تطلعات الناخبين، ومن ثم فان إطلاق هذا

الحق هو الضمانة الحقيقية التي يمكن من خلالها إيجاد حزب حقيقي يعبر عن تطلعات الناخبين وأفكارهم.

هل عبرت انتخابات مجلس ٢٠٠٥ عن توجهات المجتمع

تعرض السؤال السابع عشر إلي قضية مدي تعبير انتخابات مجلس الشعب لسنة ٢٠٠٥ عن توجهات المجتمع، بحيث صيغ السؤال كما يلي؛ في تصورك هل عبرت انتخابات برلمان ٢٠٠٥ عن التوجهات الفعلية للمجتمع المصري؟ وجاءت الإجابات كما هو موضح في الجدول رقم (٢١)

جدول رقم (٢١) مدي تعبير انتخابات برلمان ٢٠٠٥ عن توجهات المجتمع

هل عبرت الانتخابات	الذكور		الإناث		الإجمالي	
عن توجهات الناخبين	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	89	19.6	19	4.3	108	12.1
إلي حد ما	146	32.1	116	26.3	262	29.2
لا	176	38.7	132	29.9	308	34.4
لا ادري	44	9.7	174	39.5	218	24.3
الإجمالي	455	100	441	100	896	100

المصدر: الدراسة الميدانية.

ذكر ما يزيد على ثلث العينة أن انتخابات برلمان ٢٠٠٥ "لم تعبر" عن المجتمع المصري، أما من رأي أن الانتخابات عبرت عن المجتمع "إلي حد ما" فقد بلغ عددهم ٢٦٢ مستبينا بنسبة تبلغ نحو ٢٩ %، أما من ذكر أن الانتخابات "نعم" عبرت عن المجتمع فقد بلغ عددهم نحو ١٠٨ مستبينا يمثلون نحو ١٢ % من العينة، وأخيرا ذكر ٢١٨ مستبينا بما يقرب من نحو ربع العينة انه "لا يدري" تحديدا هل عبرت أم لم تعبر. وعليه فان انتخابات مجلس الشعب بالرغم من أنها اكتسبت قدرا من المصداقية إلا أنها ما زالت دون تطلعات الناخبين من حيث مصداقية التعبير عن المجتمع. هذا وقد تباينت إجابات الذكور عن الإناث من حيث رؤيتهم لمدى تعبير الانتخابات عن المجتمع، بحيث كانت إجابات الذكور أكثر تحديدا فقد ارتفعت نسبة من ذكر أن الانتخابات "نعم" عبرت عن المجتمع لتصل إلي نحو خمس العينة، في حين انخفضت النسبة

بين الإناث إلي نحو ٤ % فقط، ويمكن القول أن انخفاض نسبة الإناث الناجحات في الانتخابات بشكل شديد يمكن أن يكون قد انعكس على نظرة الإناث لمدي تعبيرهن عن قضاياهن. كما ارتفعت نسب من ذكر أن الانتخابات "لا" لم تكن معبرة أو أنها كانت معبرة "إلي حد ما" بين الذكور بشكل ملحوظ عنها بين الإناث، في حين انخفضت نسبة من ذكر انه "لا يدري" بين الذكور عنها بين الإناث، حيث كانت نحو ١٠ % ، ٣٩ % على التوالي، وهذا يظهر قُدرة أكبر للذكور على تحديد رأي سياسي أكثر وضوحا عنه بين الإناث. ويوضح شكل رقم (١٨) الفروق بين الذكور والإناث في رؤيتهم لمدى تعبير الانتخابات عن المجتمع.

ولعل مدى تعبير الانتخابات عن توجهات ورغبات المجتمع يعد قضية على جانب كبير من الأهمية، ألا وهي قضية الشرعية Legitimacy، وهو احد المفاهيم المهمة والتي ترتبط باكتساب السلطة الحق في إدارة شئون الدولة ومن ثم تقبل المحكومين لهذا الحق واعترافهم به بشكل طوعي. ويعود أصل كلمة الشرعية إلي الأصل اللاتيني "*Legitimus*" والتي استخدمت بمفهوم تطبيق القانون. أما الاستخدام الحديث لمفهوم الشرعية فكان خلال عصر النهضة وذلك من قبل فلاسفة واجتماعيين أمثال ارستوتال Aristotale وجون لوك John Locke وماكس ويبر Max Weber والذين كان لهم دراسات مطولة في هذا المفهوم والذي أصبح احد الأسس الرئيسية لممارسة السلطة السياسية. هذا وقد قسم ارستوتال في كتابه السياسة Politics الشرعية السياسية إلي ثلاثة أقسام؛ هي ١) الشرعية الملكية Monarchy ٢) الشرعية النخبوية (حكومة النبلاء) Aristocracy ٣) الشرعية الشعبية (الديمقراطية) Democracy (Encarta, 2003) ولذا فان الشرعية طبقا لتحديد ارستوتال إما أن ترتكز على اساس النظام الملكي وحكومة النبلاء، أو أن ترتكز على مفهوم الشعبوية اي اكتساب الشرعية من خلال التفويض الشعبي من خلال العملية الانتخابية الديمقراطية. وهنا يمكن القول أن اكتساب النظم السياسية للشرعية يعتمد على مصداقية العملية الانتخابية ونزاهتها والتي ينتج عنها التفويض الشعبي للنظام المختار لتمثيله وإدارة شئونه، ومن ثم فان ضرورة أن يشعر الناخب أن العملية الانتخابية تعبر بصدق عن اتجاهاته ورغباته هو أحد الأمور المهمة التي يجب أن تعنى بها النظم السياسية.

ولعل التصويت المبكر Early Voting يمكن أن يكون له دور كبير للغاية في الحملات الانتخابية وذلك لخدمة مرشح على حساب مرشح آخر، حيث أن حصول أحد المرشحين على تصويت مبكر لصالحة في بعض القطاعات الجغرافية التي تتميز بمعدلات متقاربة من أنصار المرشحين يمكن أن يؤدي إلي تراجع فرصة المرشحين الآخرين في الفوز بأصوات هذه القطاعات الجغرافية، وبطبيعة الحال فان هذا الأمر ليس بالضرورة أن ينطبق على كل

القطاعات الجغرافية. ومن ثم فان القيام بحملات انتخابية تعمل على حشد الناخبين للحصول على تصويت مبكر يمكن أن يكون لها اثر كبير للغاية في فوز بعض المرشحين على حساب مرشحين آخرين، وذلك في بعض القطاعات الجغرافية التي تتميز بنسب متقاربة من أنصار المرشح وأنصار المرشحين الآخرين، وعليه فان العمل على حشد أكبر عدد ممكن من التصويت المبكر في تلك القطاعات الجغرافية يمكن أن يكون له اثر كبير على فوز مرشح على حساب آخر، ومن ثم يقلل بشكل كبير من أي مجهود تقوم به الحملات الانتخابية للمرشحين المنافسين في فترات متأخرة من عملية الاقتراع (Gimpel, J. G., et al., 2006, P.36)

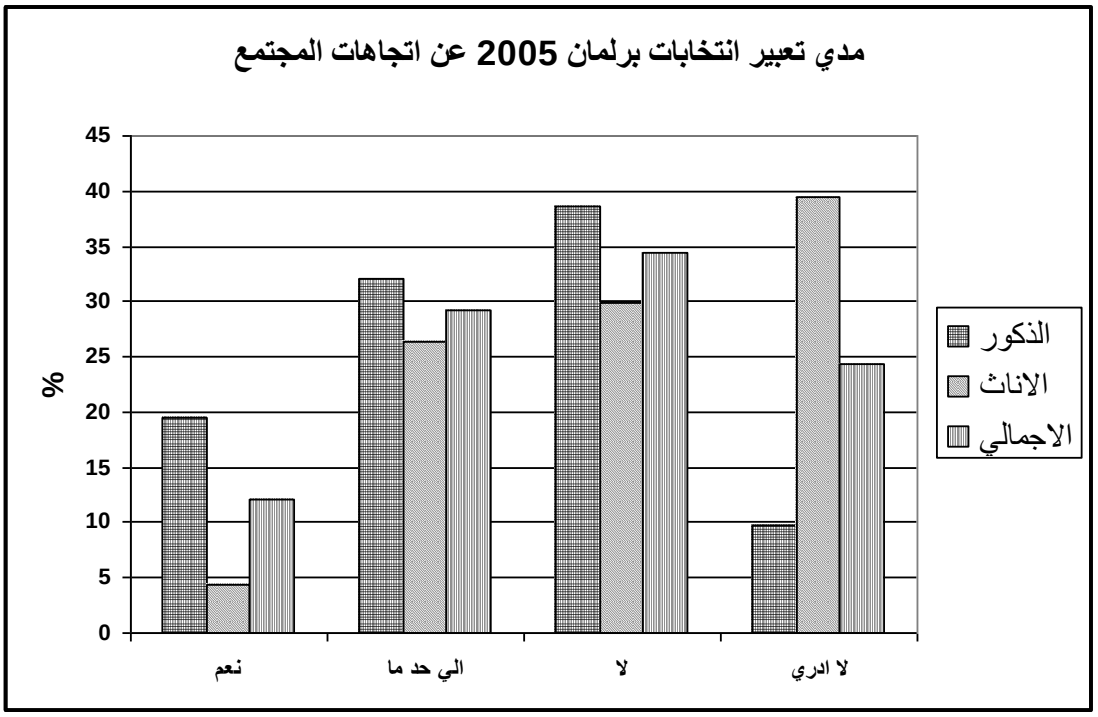

شكل رقم (١٨)

هل نسبة المشاركة في الانتخابات كانت منخفضة

تعرض السؤال الثامن عشر إلي مدى مشاركة المجتمع في العملية الانتخابية، بحيث صيغ السؤال كما يلي؛ إذا علمت أن نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الشعب لسنة ٢٠٠٥ بلغت نحو ٢٥ % أي ربع عدد الناخبين هم من صوتوا في الانتخابات وهي لم تتجاوز هذا الرقم أيضا في انتخابات المجلس لسنة ٢٠٠٠، فهل تعتقد أن هذه النسبة هي نسبة مشاركة منخفضة؟ وجاءت الإجابات كما هو موضح في الجدول رقم (٢٢)

جدول رقم (٢٢) إلي أي حد تعتبر نسبة المشاركة في انتخابات برلمان ٢٠٠٥ منخفضة

هل نسبة المشاركة منخفضة	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	343	75.4	205	46.5	548	61.2
إلي حد ما	38	8.4	68	15.4	106	11.8
لا	34	7.5	22	5.0	56	6.3
لا ادري	40	8.8	146	33.1	186	20.8
الإجمالي	455	100	441	100	896	100

المصدر: الدراسة الميدانية

معظم أفراد العينة يرون أن نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الشعب هي نسبة منخفضة، بحيث نجد ان هناك ٥٤٨ مستبينا بنسبة تبلغ نحو ٦١ % أنه "نعم" يرى أنها نسبة منخفضة، هذا بالإضافة إلي ١٠٦ مستبينا بنسبة نحو ١٢ % ترى أن نسبة المشاركة هي نسبة منخفضة "إلي حد ما" وهذا يعني أن نحو ثلاثة أرباع العينة يرون أن نسبة المشاركة دون المستوى المطلوب. في حين من رأى أن النسبة "لا" تعد منخفضة انخفضت نسبتهم للغاية حيث بلغت نحو ٦ % من العينة، هذا بالإضافة إلي نحو خمس العينة قالت أنها "لا تدري" هل هذه النسبة منخفضة أم لا.

خلاصته يمكن القول أنه هناك اتفاقا عاما بأن نسبة المشاركة في الانتخابات هي نسبة منخفضة، وقد تباينت الإجابات بين الذكور والإناث فالذكور كانوا أكثر تحديدا واتجهت نسبة من يرى أن نسب المشاركة منخفضة للارتفاع الواضح عنها بين الإناث، ففي حين بلغت نسبة من رأى من الذكور أن نسبة المشاركة كانت "نعم" منخفضة نحو ٧٥ % أي ثلاثة أرباع الذكور، فقد انخفضت النسبة بين الإناث فبلغت نحو ٤٦ % أي لم تتجاوز نصف المشاركات في الاستبيان من الإناث. كذلك فقد كانت إجابات الذكور أكثر تحديدا ففي حين انخفضت نسبة من أجاب بأنه "لا يدري" هل النسبة منخفضة أم لا من بين الذكور حيث بلغت نحو ٩ % فقد ارتفعت بشدة بين الإناث حيث بلغت نحو ٣٣ % أي ثلث المشاركات في الاستبيان من الإناث، شكل رقم (١٩)

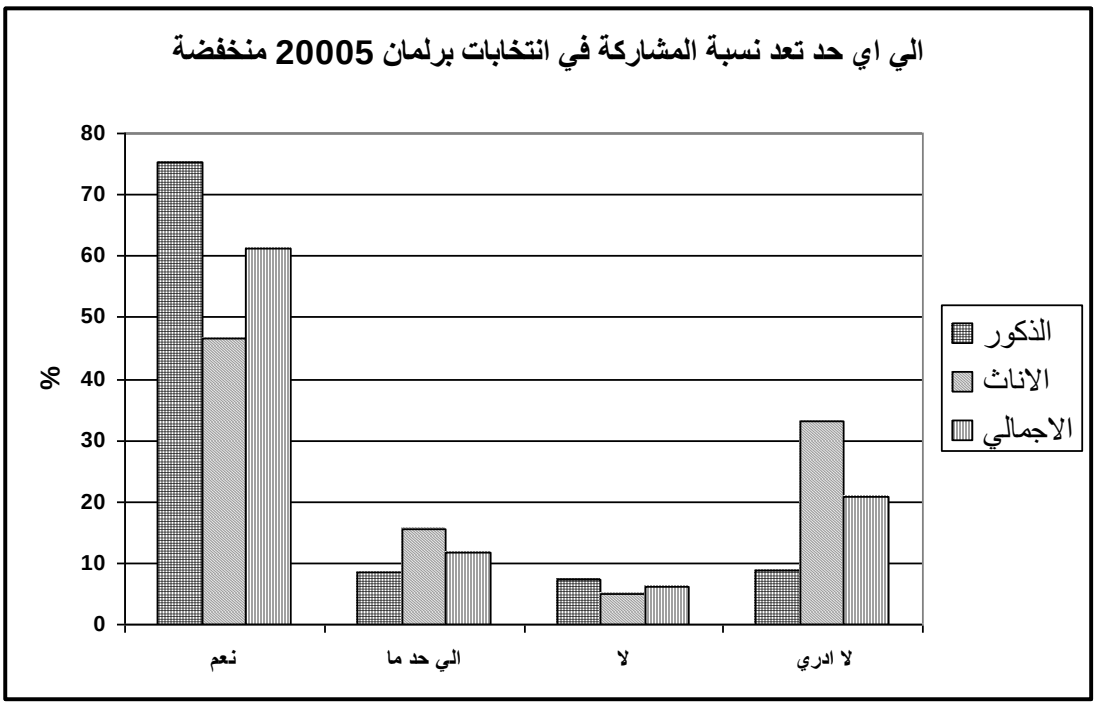

شكل رقم (١٩)

السبب في انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات

اختص السؤال التاسع عشر بالتعرف على أسباب إحجام أفراد المجتمع عن المشاركة في العملية الانتخابية، بحيث صيغ السؤال كما يلي؛ إذا كانت إجابتك على السؤال السابق بنعم، فما هو السبب من وجهة نظرك في انخفاض نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الشعب المصري؟ هذا وقد تعددت الإجابات التي يرجح أن تكون سببا في انخفاض نسبة المشاركة، بحيث يمكن أن يختار المستبين اختيارا أو أكثر، وهذا هو السبب في أن النسبة الإجمالية قد زادت على ١٠٠ %، ومن ثم فان العدد الموضح بالجدول المخصص للإجابة على هذا السؤال يعبر عن عدد مرات الاختيار وليس عن عدد المستبينين. كما هو موضح في الجدول رقم (٢٣)

جدول رقم (٢٣) أسباب انخفاض نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الشعب لسنة ٢٠٠٥

سبب انخفاض نسبة المشاركة	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
عدم الاهتمام بالشأن السياسي	85	18.7	56	12.7	141	15.7
عدم الثقة في العملية الانتخابية	233	51.2	196	44.4	429	47.9
الجهل السياسي	125	27.5	61	13.8	186	20.8
ارتفاع نسبة الأمية	75	16.5	71	16.1	146	16.3
الرضا عن الوضع القائم	8	1.8	6	1.4	14	1.6
فراغ الساحة السياسية من حزب يصلح لتمثيل المجتمع	78	17.1	76	17.2	154	17.2
كل ما سبق	62	13.6	64	14.5	126	14.1
لا ادري	14	3.1	25	5.7	39	4.4
إجمالي مرات الاختيار	680	149	555	125.9	1235	137.8

المصدر: الدراسة الميدانية.

أشارت بيانات العينة إلي اتفاق واضح بين الذكور والإناث على أن السبب الرئيسي في انخفاض نسبة المشاركة في العملية الانتخابية من قبل أفراد المجتمع ترجع إلي "عدم الثقة في العملية الانتخابية" حيث بلغت نسبة اختيار هذا السبب بين الذكور ٢٣٣ اختيارا بنسبة ٥١ % من مرات الاختيار، كما بلغت بين الإناث ١٩٦ مرة بنسبة نحو ٤٤ %، أما إجمالي مرات الاختيار لكل من الذكور والإناث فقد بلغت ٤٢٩ مرة وذلك بنسبة تبلغ نحو٤٨ % أي ما يقرب من النصف. وهذا الأمر يوضح إلي أي حد فقد المجتمع الثقة في العملية الانتخابية، بحيث لم يعد ينظر لها بأي حال على أنها معبرة عن اتجاهاته الفعلية، مما جعله يحجم عن المشاركة في تلك العملية. هذا وقد ذكر المستبينين أن "الجهل السياسي" هو السبب الثاني في انخفاض نسبة المشاركة السياسية، حيث بلغ إجمالي عدد مرات الاختيار لهذا السبب لجملة أفراد العينة ١٨٦ مرة اختيار بنسبة تقدر بنحو ٢١ %، وقد تباينت النسبة بين الذكور والإناث فقد افترض الذكور أن الجهل السياسي هو عامل أكثر تأثيرا عما افترضته الإناث، حيث كانت نسبة اختيار هذا السبب بين ذكور العينة نحو ٢٨ % في حين انخفضت بين إناث العينة إلي نحو ١٤ %. وجاء "فراغ الساحة السياسية من حزب يصلح لتمثيل المجتمع" في الترتيب الثالث وبنفس النسبة بين

الذكور والإناث والجملة حيث بلغت النسبة نحو ١٧ %، وهو ما يوضح أيضا اتفاقا كبيرا بين أفراد العينة على ترتيب هذا السبب بين أسباب انخفاض نسبة المشاركة، ولعل هذا يؤكد على ما اتضح سابقا من الدراسة أن معظم أفراد العينة لا تعرف العدد الفعلي للأحزاب حيث وجدنا أن من استطاع أن يحدد الإجابة الصحيحة لعدد الأحزاب المصرية بلغ ٥٣ مفردة بنسبة تقدر بنحو ٦ % من العينة، في حين نجد أن نحو ٩٠ % من أفراد العينة ذكروا أن أعداد الأحزاب اقل من هذا، بل إن نحو ٥٠ % من العينة ذكرت أن عدد الأحزاب اقل من ٩ أحزاب فقط، وعليه فان عدد الأحزاب الكبير – نظريا – في الساحة السياسية المصرية ليس له أرضية حقيقية في المجتمع المصري، بل إن معظم المجتمع يجهل تماما وجود هذه الأحزاب.

ويمكن القول أن نظام الانتخاب يمكن أن يكون له تأثير كبير على النتائج ومدى قوة الحياة السياسية في أي مجتمع، فهناك العديد من النظم الانتخابية التي يتم العمل بها ومنها؛ نظام الدوائر الفردي Single-member Districts ، وهو النظام المعمول به في مصر في انتخابات مجلس الشعب لسنة ٢٠٠٥ والذي يعتمد على الدوائر الفردية كنظام انتخابي تساهم في التقليل من قدرة الأحزاب، هذا بالإضافة إلي الضعف الذي تتميز به بشكل بنيوي. بحيث يمكن القول ان المباراة الانتخابية في النظام الفردي هي مباراة صفرية بامتياز بما يعنيه ذلك من تنافس شرس على ١٠٠ % من النقاط وهي المتمثلة في المقعد البرلماني بحيث يوجد فائز والآخر خاسر (مصطفى علوي، ٢٠٠٠، ص ١٤). أما النظام الثاني فيتمثل في الانتخاب طبقا لنظام القائمة بأشكالها المختلفة والتي لا يوجد للمستقلين فيها مكان، بحيث يحرم المستقلون من التنافس في هذه الحالة على مقاعد البرلمان، وهنا نستطيع القول أن هذا النظام يقوي الأحزاب ولكن على حساب حق المواطن المستقل، وبذلك فإنها معيبة ولكن في اتجاه آخر.

ولعل النظام الانتخابي المختلط والذي يجمع بين الانتخاب من خلال الدوائر الفردية Single-member Districts (SMDs) وبين تركيبة التمثيل النسبي Proportional Representation (PR) أصبح يمثل قبولا شعبيا متزايدا كأسلوب انتخابي هذا بالإضافة إلي اتفاق تشريعي Legislative Assemblies متسع عليه. وبشكل عام فان الناخبين في هذه النظم المختلطة يقترعون بشكل مزدوج بحيث يكون أحدهما للحزب والثانية للمرشح المستقل المنافس. ويعد هذا النظام منذ نهاية الحرب هو النظام المميز بشكل كامل في ألمانيا (Karp, J. A., et al., 2002, PP. 1-2) وفي الأعوام الأخيرة تزايد بشكل كبير تبني العديد من الدول للنظام الانتخابي المختلط فهناك العديد من الدول التي تبنت هذا النظام لما له من مميزات مثل، نيوزيلندا، ايطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، المكسيك، المجر، روسيا، أوكرانيا (Lancaster, T. D., 19997; Elklit, J., Robert, N.,

(1996 كذلك فان النظام المختلط تم تبنية من قبل البرلمان الاسكتلندي Scottish Parliament وكذلك من قبل الجمعية التشريعية الوطنية لولز National Assembly of Wales كما أن هذا النظام تم تبنية من قبل بريطانيا (karp, J. A., et al., 2002, P. 2) وعليه فان استخدام النظام الانتخابي المختلط يعد أكثر جاذبية (أفضلية) لأنه يجمع بين المميزات الخاصة بكل من نظام الانتخاب الفردي أو الدوائر الفردية ونظام التمثيل النسبي وهو ما ينتج عنه بالتالي معالجة العيوب التي يمكن أن تنتج عن استخدام كل نظام بشكل منفرد (Bawn, K., 1999, P.2) وهو الأمر الذي يمكن أن ينعكس بالتالي على تقوية الحياة الحزبية في مصر.

وقد جاء في الترتيب الرابع "ارتفاع نسبة الأمية" كسبب في انخفاض نسبة المشاركة حيث بلغ عدد مرات اختيار هذا السبب ١٤٦ مرة بنسبة تقدر بنحو ١٦ %، ويمكن اعتباره سببا مكملا للجهل السياسي، وان كان ارتفاع نسبة الأمية ليس بالضرورة سببا في انخفاض نسبة المشاركة، كما جاء في الترتيب الخامس "عدم الاهتمام بالشأن السياسي" حيث بلغ إجمالي عدد مرات اختيار هذا السبب ١٤١ مرة بنسبة تقترب من ١٦ %، وقد اختار ١٢٦ مستبينا أن تكون كل الأسباب السابق ذكرها هي أسباب مشتركة في انخفاض نسبة المشاركة في العملية الانتخابية. أما من افترض أن السبب في انخفاض نسبة المشاركة هو بسبب "الرضا عن الوضع القائم" فهم ١٤ مستبينا فقط بنسبة ١,٦ %، ومن ثم فان العمل على رفع نسبة المشاركة في العملية السياسية لابد أن يأخذ في اعتباره هذه الأبعاد التي ذكرها المستبينون، ولكي ترتفع نسبة المشاركة لا يمكن الاكتفاء "بالترغيب الإعلامي" فهو لا يمكن أن يقنع من فقد الثقة في العملية الانتخابية.

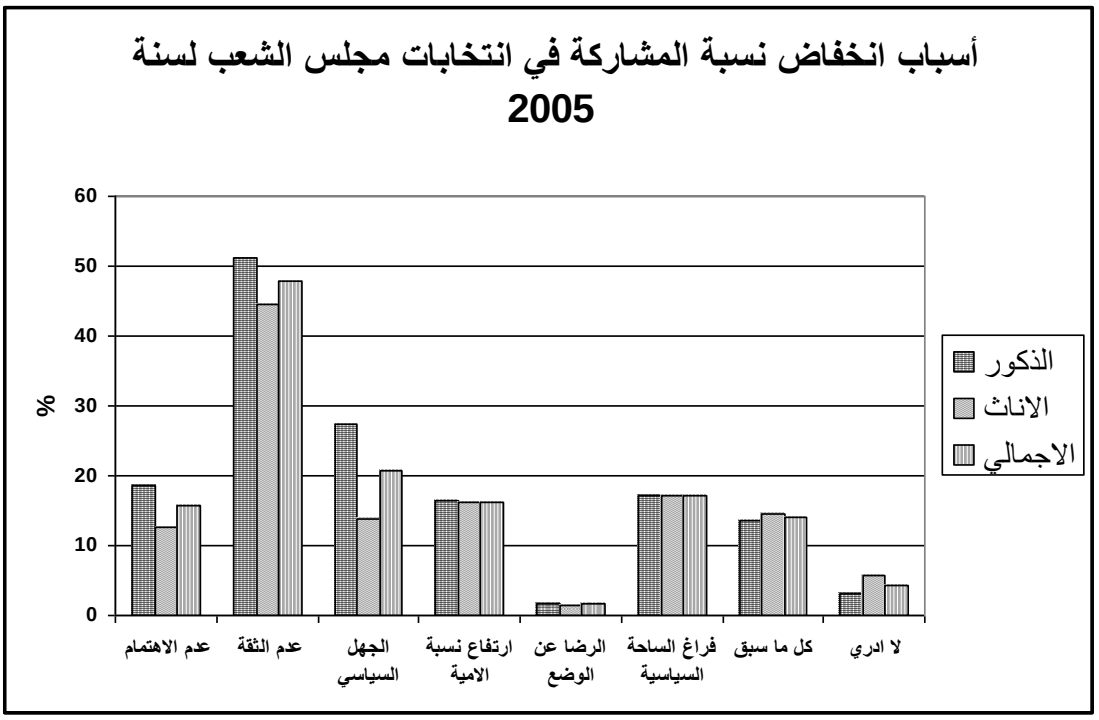

شكل رقم (٢٠)

القسم الرابع: تحليل المشاركة في الانتخابات

يختص هذا القسم بتحليل بيانات من يحملون بطاقة انتخابية البالغ عددهم ٢٨٠ مستبينا، يشملون ١٩٧ ذكر بنسبة تمثل نحو ٧٠ % و ٨٣ أنثي بنسبة تبلغ نحو ٣٠ % من جملة حملة البطاقات الانتخابية.

من يحملون بطاقة انتخابية

تعرض السؤال العشرون إلي التصويت في انتخابات مجلس الشعب، بحيث صيغ السؤال كما يلي؛ هل صوت في انتخابات مجلس الشعب لسنة ٢٠٠٥؟ وجاءت الإجابات كما هو موضح في الجدول رقم (٢٤)

جدول رقم (٢٤) التصويت في انتخابات مجلس الشعب لسنة ٢٠٠٥

هل صوت في الانتخابات	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	178	90.4	59	71.08	237	84.6
لا	19	9.6	24	28.92	43	15.4
الإجمالي	197	100	83	100	280	100

المصدر: الدراسة الميدانية.

بلغ إجمالي عدد من لديه بطاقة انتخابية من أفراد العينة ٢٨٠ مستبينا أي نحو ٣١ % من العينة. وبالرغم من قلة عدد حاملي البطاقات الانتخابية بشكل ملحوظ فان هذا العدد – رغم قلته – لم يدلي كله بصوته في الانتخابات الأخيرة، فعدد من أدلي بصوته بلغ ٢٣٧ مستبينا بنسبة تقدر بنحو ٨٥ % ممن لديه بطاقة انتخابية. وقد كانت نسبة من أدلي بصوته من الذكور أكثر من الإناث فقد بلغ عدد الذكور الذين أدلوا بأصواتهم ١٧٨ مستبينا تمثل نحو ٩٠ % من حملة البطاقات الانتخابية بين الذكور، في حين أدلت ٥٩ أنثي بصوتها بنسبة تقدر بنحو ٧١ % من الإناث، وهنا نلاحظ أن الذكور أكثر حملا للبطاقة الانتخابية كما أنهم أكثر حرصا على الإدلاء بالأصوات، وقد يكون ارتفاع نسبة الذكور في حمل البطاقة الانتخابية والإدلاء بالأصوات يرجع إلي المتاعب التي اعتاد عليها الناخبون – بل والمخاطر أحيانا – عند الإدلاء بالصوت مما جعل الإناث تحجم بدرجة أكبر على حمل البطاقة الانتخابية أو المساهمة في العملية الانتخابية حتى لا تتعرض للخطر.

هل تصوت عادة في الانتخابات

تعرض السؤال الحادي والعشرون إلي مدى اعتياد التصويت في انتخابات مجلس الشعب، بحيث صيغ السؤال كما يلي؛ هل تصوت عادة في انتخابات مجلس الشعب؟ وجاءت الإجابات كما هو موضح في الجدول رقم (٢٥)

جدول رقم (٢٥) مدى اعتياد أفراد العينة للتصويت في انتخابات مجلس الشعب

هل تصوت عادة في الانتخابات	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	135	68.5	45	54.2	180	64.3
لا	8	4.1	6	7.2	14	5.0
أحيانا	54	27.4	32	38.6	86	30.7
الإجمالي	197	100	83	100	280	100

المصدر: الدراسة الميدانية.

بالرغم من انخفاض نسبة حملة البطاقات الانتخابية بين أفراد العينة، حيث لم تتجاوز نسبة من يحملون بطاقة انتخابية ثلث أفراد العينة، ومع ذلك فإن هؤلاء الذين يحملون بطاقة انتخابية لا يشاركون عادة بالكامل في العملية الانتخابية، وقد يكون ارتفاع أو انخفاض نسبتهم من انتخابات إلي أخرى انعكاسا لمدى قناعتهم بمصداقية الانتخابات، إلا أن هناك سببا آخر اتضح لنا من الدراسة أن هناك عامل آخر يرتبط بمشاركة من يحملون بطاقة انتخابية في انتخابات ما أو يحجمون عن المشاركة في انتخابات أخري، وهو أمر يرجع إلي المرشح حيث إن الناخب قد يشارك إذا كان المرشح يهمه أو تربطه به مصلحة ما، في حين قد لا يشارك في انتخابات أخرى إذا تغيبت هذه الأسباب. ويتضح لنا من الدراسة أن من بين ٢٨٠ مستبين يحملون بطاقة انتخابية هناك ١٨٠ فقط بنسبة تبلغ نحو ٦٤ % (أي اقل من الثلثين) هم من أدلى بصوته في الانتخابات. وبصفة عامة ترتفع نسبة الإدلاء بالأصوات بين الذكور عنها بين الإناث، ففي حين بلغ عدد الذكور الذين قالوا أنهم "نعم" يصوتون عادة في الانتخابات ١٣٥ مستبينا بنسبة تقدر بنحو ٦٩ % من إجمالي الذكور، في حين بلغ عدد الإناث التي ذكرت أنهن "نعم" تصوت عادة في الانتخابات ٤٥ أنثي بنسبة ٥٤ % من إجمالي الإناث.

أما من استخرج بطاقة انتخابية و "لا" يصوت في الانتخابات فقد انخفضت نسبتهم حيث بلغت ٥ % فقط، وبصفة عامة فان نسبتهم بين الذكور أقل عنها بين الإناث حيث كانت النسب نحو ٤ % و ٧ % على التوالي، وهو الأمر الذي يظهر قدرا أكبر من ايجابية الذكور عن الإناث. أما من يصوت "أحيانا" في الانتخابات فقد بلغ عددهم ٨٦ مستبينا تمثل نحو ٣١ % (أي ما يقرب من ثلث المستبينين) هم من محتملي المشاركة، ولعل المشاركة من عدمها في الانتخابات ترجع إلي أسباب متعددة كما ذكرنا فقد تكون أسبابا موضوعية ترجع إلي مدي مصداقية الانتخابات ونزاهتها، وقد تكون أسبابا ذاتية ترجع إلي المصالح المتحققة للناخب إذا ما شارك في الانتخابات. ولعل قضية ان ينتخب المواطن من يعتقد انه يمكن أن يحقق مصلحته هو أمر لا يقتصر على الانتخابات المصرية فقط، بل هو أمر يوجد في العديد من دول العالم وبخاصة النامية. ومن الدراسات التي أشارت إلي إشكالية أن المواطن ينتخب من يعتقد انه يخدم مصالحة الدراسة التي قام بها "صويص" عن الانتخابات في الأردن وما يستتبع ذلك من تركيبة خاصة للمجلس التشريعي (سليمان صويص، ٢٠٠٣، ص ٢٧)

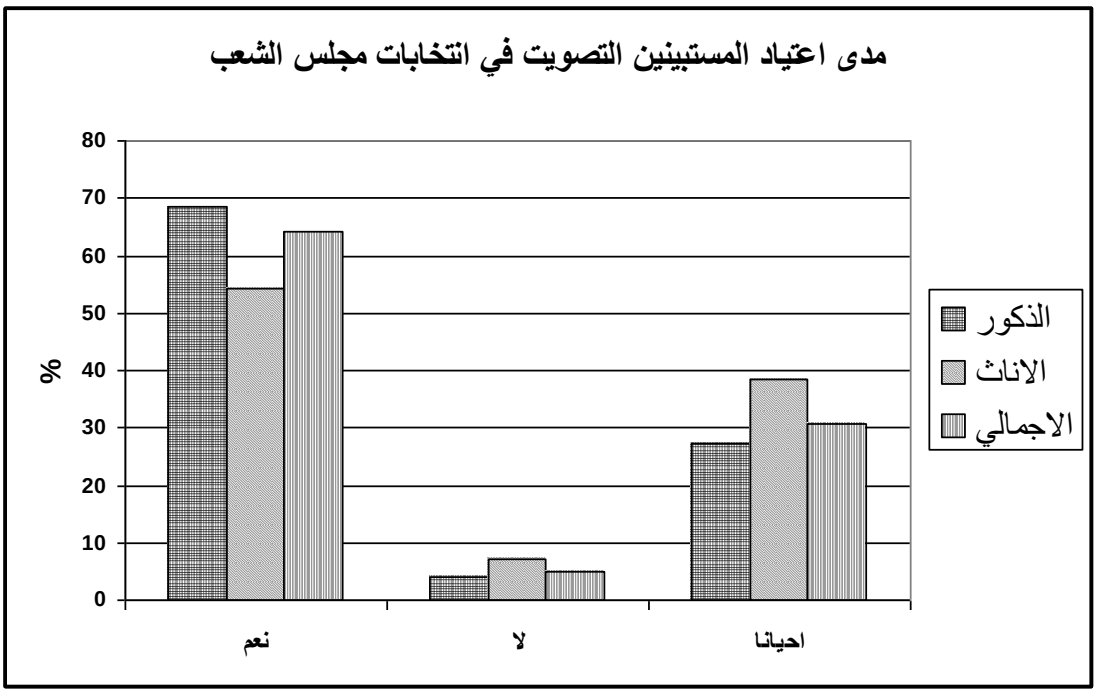

شكل رقم (٢١)

مقر اللجان الانتخابية

تناول السؤال الثاني والعشرون التعرف على مقر اللجنة الانتخابية، بحيث صيغ السؤال كما يلي؛ ما هو مقر لجنتك الانتخابية؟ وجاءت الإجابات كما هو موضح في الجدول رقم (٢٦)

جدول رقم (٢٦) مقر اللجان الانتخابية لعينة البحث

ما هو مقر لجنتك الانتخابية	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
محل الميلاد	100	50.8	43	51.8	143	51.1
محل الإقامة	91	46.2	36	43.4	127	45.4
محل العمل	6	3.0	4	4.8	10	3.6
محل آخر	0	0.0	0	0.0	0	0.0
الإجمالي	197	100	83	100	280	100

المصدر: الدراسة الميدانية.

سجل محل الميلاد كمقر للجنة الانتخابية النسبة الأكبر من مقرات اللجان الانتخابية، حيث بلغ عدد المستبينين الذين كان مقار لجانهم الانتخابية هو محال ميلادهم ١٤٣ مستبينا بنسبة تقدر بنحو ٥١ %، وجاء في الترتيب الثاني المستبينين الذين كان مقار لجانهم الانتخابية هي

محال إقامتهم حيث بلغ عددهم ١٢٧ مستبينا بنسبة نحو ٤٥ %. أما ما كان مقار لجانهم الانتخابية محل عملهم فقد بلغ عددهم ١٠ مستبينا بنسب تقل عن ٤ %.

إن وجود نسبة تزيد على نصف المستبينين كان "محل ميلادهم" هو مقر لجانهم الانتخابية يفسر إلي حد كبير انخفاض نسبة المقيدين في الجداول الانتخابية إلي السكان ١٨ سنة فأكثر في بعض المحافظات التي تتميز بالهجرة الوافدة، كما هو الحال في القاهرة الكبرى، حيث إن هناك الكثير من السكان الذين يسكنون هذا الإقليم بالرغم من أنهم وافدون من محافظات أخرى، وعليه فان احتفاظهم بان يكون محل الميلاد هو مقر لجانهم الانتخابية جعلهم يدخلون ضمن عدد السكان الإجمالي لهذه المحافظات في حين يدخلون ضمن الجداول الانتخابية لمحافظات أخري. ففي محافظة القاهرة بلغت نسبة الناخبين إلي السكان ١٨ سنة فأكثر ٦٠ % أي أن المقيدين في الجداول الانتخابية يمثلون ٦٠ % فقط من إجمالي السكان في فئات العمر التي تزيد على ١٨ سنة أي المرشحين للمشاركة في العملية الانتخابية، أما محافظة الجيزة فقد بلغت النسبة ٥٥ % فقط، وفي محافظة القليوبية كانت النسبة ٧٨ %، ملحق رقم (١)، ومن ثم فان انخفاض نسبة القيد – في بعض المحافظات – في الجداول الانتخابية يمكن أن ترجع في احد أسبابها إلي أن قطاعا كبيرا من سكان هذه المحافظات قد احتفظوا بحق التصويت في محال ميلادهم. وفي المقابل فان ارتفاع نسبة القيد – أي نسبة المقيدين في الجداول الانتخابية – لتسجل قيم تفوق المائة بالمائة، أي أن عدد المقيدين بالجداول يكون أكثر من عدد السكان في فئات العمر ١٨ سنة فأكثر، وهذا أمر قد يرجع إلي نفس السبب ولكن بشكل عكسي، فالمحافظات التي ارتفعت بها نسبة القيد لتتخطي المائة بالمائة – كما هو الحال في محافظة الدقهلية التي سجلت نسبة ١١١ % أو كانت مائة بالمائة أو قريبة منها كما هو الحال في محافظات المنوفية، دمياط، مطروح، سوهاج – هي محافظات شهدت تيارات هجرة نازحة في ذات الوقت الذي احتفظ سكانها النازحون بان تكون محافظة الميلاد هي مقر الانتخاب مما أدى إلى ارتفاع نسبة القيد بها لدرجات غير منطقية في بعض الأحيان. ولعل بعض الدراسات أشارت إلي عملية تسجيل المواطنين المؤهلين للانتخاب وكيف أنها تتباين ما بين دول يكون فيها التصويت مسؤولية الناخب نفسه، أو تكون عملية آلية تتم بواسطة الجهات المعنية (جاسم كرم، ١٩٨٨، ص ٨٥) وهنا يمكن القول ان الاعتماد على التسجيل الآلي هو أمر أفضل من كل الأوجه فهو يعطي صورة حقيقية عن السكان المؤهلين للمشاركة في العملية الانتخابية.

المسافة إلي مقر اللجنة الانتخابية

تعرض السؤال الثالث والعشرون لتحديد المسافة إلي مقر اللجنة الانتخابية بالكيلومترات، بحيث صيغ السؤال كما يلي؛ كم يبعد مقر لجنتك الانتخابية عن مقر عملك أو مقر إقامتك؟ بالكيلومترات؟ وجاءت الإجابات كما هو موضح في الجدول رقم (٢٧)

وقعت معظم اللجان الانتخابية على بعد يتراوح بين ١ إلي ٥ كم من محل الإقامة أو محل العمل بالنسبة للمستبينين، حيث بلغ عددهم ١٥٥ مستبينا أي نحو ٥٥ % من العينة، وهو بعد جيد يجعل الوصول إلي مقر اللجنة الانتخابية أمرا غير مجهد. وجاء في الترتيب الثاني المستبينون الذين قلت المسافة التي يقطعونها إلي لجنة الانتخابات عن كيلومتر واحد، حيث بلغ عدد المستبينين ممن قلت المسافة المقطوعة بينهم وبين اللجنة عن كيلومتر ٦١ مستبينا بنسبة نحو ٢٢ % من العينة. وجاء في الترتيب الثالث المستبينون الذين تراوحت المسافة التي يقطعونها إلي اللجنة الانتخابية بين ١١ إلي ٢٠ كم وذلك بنسبة ١٧ % من العينة، أما من زادت المسافة التي يقطعونها إلي اللجنة الانتخابية عن ٢٠ كم فلم تتجاوز نسبتهم ٢ % من إجمالي العينة. وبصفة عامة يمكن القول أن نحو ثلاثة أرباع المستبينين تقل المسافة المقطوعة بينهم وبين لجنة الانتخابات عن خمسة كيلومترات وهي مسافة مقبولة تماما بل ويمكن تقطع في وقت قصير.

جدول رقم (٢٧) المسافة المقطوعة لمقر اللجنة الانتخابية

كم يبعد مقر لجنتك بالكيلومترات	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
اقل من كيلو متر	49	24.9	12	14.5	61	21.8
١ إلي ٥	116	58.9	39	47.0	155	55.4
٦ إلي ١٠	24	12.2	24	28.9	48	17.1
١١ إلي ٢٠	4	2.0	6	7.2	10	3.6
أكثر من ٢٠	4	2.0	0	0.0	4	1.4
لا ادري	0	0.0	2	2.4	2	0.7
الإجمالي	197	100	83	100	280	100

المصدر: الدراسة الميدانية.

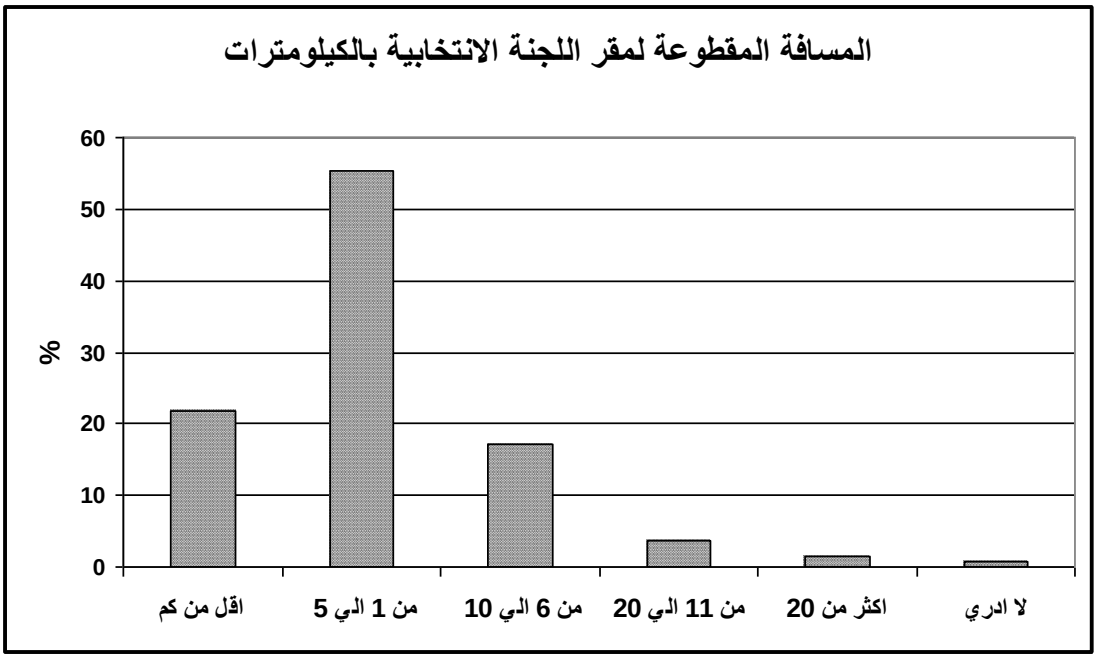

شكل رقم (٢٢)

المدة الزمنية المطلوبة للوصول إلي لجنة الانتخابات

اختص السؤال الرابع والعشرون بتحديد المدة الزمنية المطلوبة للوصول إلي مقر اللجنة الانتخابية، بحيث صيغ السؤال كما يلي؛ ما هي المدة الزمنية التي تستغرقها للوصول إلي مقر اللجنة الانتخابية؟ وجاءت الإجابات كما هو موضح في الجدول رقم (٢٨)

جدول رقم (٢٨) المدة الزمنية المطلوبة للوصول إلي لجنة الانتخابات

المدة الزمنية للوصول للجنة الانتخابات	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
اقل من ١٥ دقيقة	120	60.9	33	39.8	153	54.6
١٥ إلي ٣٠ دقيقة	61	31.0	36	43.4	97	34.6
٣١ إلي ٦٠ دقيقة	8	4.1	14	16.9	22	7.9
ساعة إلي ساعتين	0	0.0	0	0.0	0	0.0
أكثر من ساعتين	8	4.1	0	0.0	8	2.9
لا استطيع التحديد	0	0.0	0	0.0	0	0.0
الإجمالي	197	100	83	100	280	100

المصدر: الدراسة الميدانية.

أظهرت النتائج أن ١٥٣ مستبينا بما يمثل نحو ٥٥ % من أفراد العينة استغرقت مدة زمنية تقل عن ١٥ دقيقة للوصول إلي لجنة الانتخابات، وهي مدة زمنية معقولة ولا تمثل عبئا على الناخب. هذا بالإضافة إلي نحو ٣٥ % من أفراد العينة استغرقت مدة زمنية تتراوح بين ١٥ إلي ٣٠ دقيقة للوصول إلي اللجنة، وهذا يعني أن نحو ٩٠ % من العينة تستغرق فترة تقل عن النصف ساعة للوصول إلي اللجنة الانتخابية، ومن ثم فان اللجان الانتخابية تم توزيعها بشكل جيد ويمكن الوصول إليها في وقت قصير.

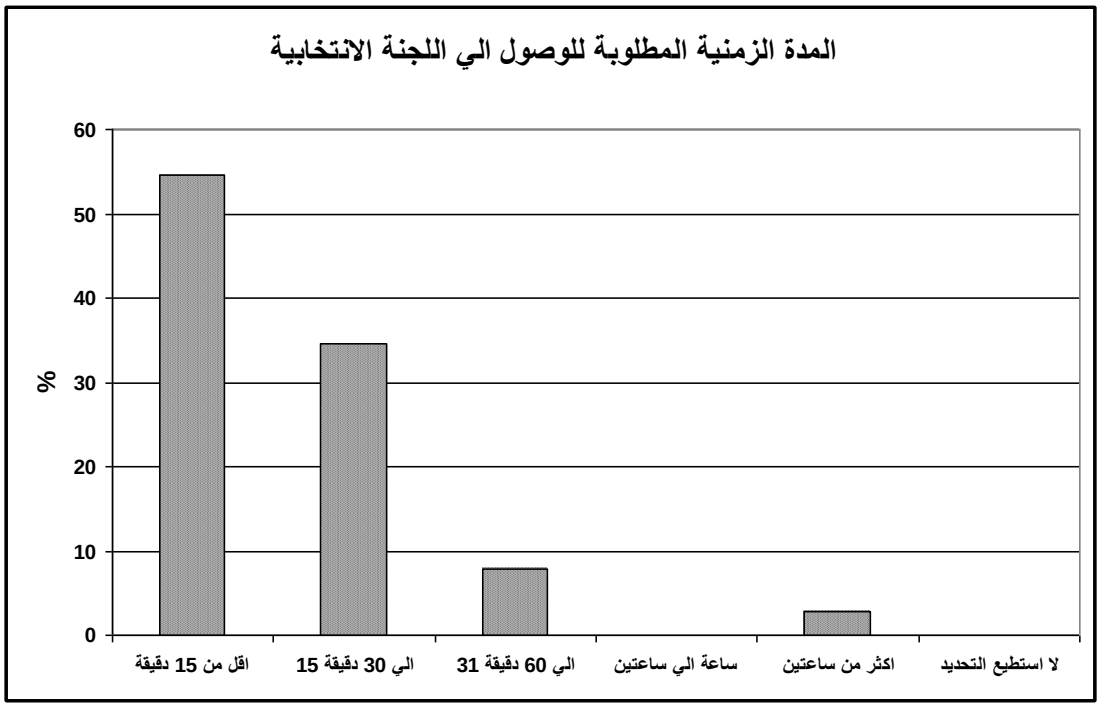

شكل رقم (٢٣)

الصعوبات التي واجهت الناخب في التعرف على مكان لجنته

تناول السؤال الخامس والعشرون تحديد مدى الصعوبات التي واجهت الناخبين، بحيث صيغ السؤال كما يلي؛ هل صادفتك صعوبة في معرفة مكان لجنتك التي أدليت بصوتك فيها في انتخابات مجلس الشعب لسنة ٢٠٠٥؟ وجاءت الإجابات كما هو موضح في الجدول رقم (٢٩)

جدول رقم (٢٩) مدي الصعوبات التي واجهت أفراد العينة للوصول إلي لجان الانتخاب

هل صادفتك صعوبات في معرفة اللجنة	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	22	12.4	6	10.2	28	11.8
لا	124	69.7	41	69.5	165	69.6
إلي حد ما	32	18.0	12	20.3	44	18.6
الإجمالي	178	100	59	100	237	100

المصدر: الدراسة الميدانية.

اتضح من الدراسة أن معظم المستبينين لم يجدوا صعوبة في التعرف على مكان لجانهم الانتخابية، حيث ذكر ١٦٥ مستبينا بنسبة تقدر بنحو ٧٠ % انه "لا" لم يجد صعوبة في معرفة مقر لجنته الانتخابية. في حين من ذكر انه وجد "إلي حد ما" صعوبة في التعرف على مقر لجنته الانتخابية بلغ عددهم ٤٤ مستبينا بنسبة تقدر بنحو ١٩ % من العينة، أما من وجد صعوبة في معرفة مقر لجنته الانتخابية فقد بلغ عددهم ٢٨ مستبينا بنسبة تقدر بنحو ١٢ % من العينة.

المدة الزمنية للإدلاء بالصوت

تعرض السؤال السادس والعشرون لمعرفة المدة الزمنية المطلوبة للإدلاء بالصوت، بحيث صيغ السؤال كما يلي؛ ما هي المدة الزمنية التي استغرقتها للإدلاء بصوتك منذ وصولك إلي مقر لجنة الانتخاب؟ وجاءت الإجابات كما هو موضح في الجدول رقم (٣٠)

تشير النتائج إلي أن ٨٩ مستبينا بنسبة نحو ٣٨ % قد أدلوا بأصواتهم خلال أقل من خمس دقائق، وأن نحو ٧٤ مستبينا بنسبة تقدر بنحو ٣١ % قد أدلوا بأصواتهم خلال فترة تتراوح بين ٥ إلي ٩ دقائق. أي أن ما يزيد على ثلثي المستبينين لم يستغرقوا سوى مدة محدودة للإدلاء بأصواتهم. هذا في حين أن هناك نحو ١٧ % أدلوا بأصواتهم خلال ١٠ إلي ١٩ دقيقة، ونحو ١١ % أدلوا بأصواتهم خلال ٢٠ إلي ٢٩ دقيقة أي انه ما يزيد على ٩٥ % من المستبينين أدلوا بأصواتهم خلال أقل من نصف ساعة وبشكل عام يمكن القول أن المدة التي استغرقها

المستبينون للإدلاء بأصواتهم كانت في حدود مقبولة، كما انه لم يذكر أي مستبين وصل إلي لجنة الانتخاب أنه لم يتمكن من الدلاء بصوته.

جدول رقم (٣٠) المدة الزمنية المطلوبة للإدلاء بالصوت في الانتخابات

ما هي المدة الزمنية للإدلاء بصوتك	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
اقل من ٥ دقائق	66	37.1	23	39.0	89	37.6
٥ إلي ٩ دقائق	59	33.1	15	25.4	74	31.2
١٠ إلي ١٩ دقيقة	33	18.5	7	11.9	40	16.9
٢٠ إلي ٢٩ دقيقة	12	6.7	14	23.7	26	11.0
أكثر من ٣٠ دقيقة	8	4.5	0	0.0	8	3.4
لا استطيع التحديد	0	0.0	0	0.0	0	0.0
الإجمالي	178	100	59	100	237	100

المصدر: الدراسة الميدانية.

الخلاصة

مما سبق يتضح لنا أن البنية الانتخابية المصرية تشتمل على عدد من الايجابيات وعدد من السلبيات التي يجب أن يتم التعامل معها بشكل واقعي وبنوع من التعاون بين أطراف المجتمع المختلفة، حتى يتم الوصول إلي بنية انتخابية سليمة ومعبرة عن مجتمع الناخبين، ومن ثم على خريطة تمثيل انتخابي معبرة بصدق عن تطلعات جموع الناخبين المصريين، وللوصول إلي هذه النتيجة يمكن أن نحدد مجموعة من التوصيات التي نرى فيها إمكانية حل لبعض أوجه القصور التي اتضحت في العملية الانتخابية التي أجريت لانتخاب مجلس الشعب المصري لسنة ٢٠٠٥ وهذه التوصيات تشمل ما يلي:

١) إعادة تقسيم المراحل الانتخابية بشكل يراعي بصورة أكثر توازنا أعداد السكان في كل مرحلة انتخابية وليس الاعتماد على أعداد المقيدين في الجداول الانتخابية، فالجداول الانتخابية لا يمكن أن ننظر لها بوضعها الحالي بوصفها تمثيل دقيق وصادق عن أعداد الناخبين الفعلين في المجتمع.
٢) العمل على تنقية الجداول الانتخابية وإعادة صياغتها على أسس تراعي التغيرات الديموجرافية التي حدثت على السكان في مصر، وذلك سواء نتيجة للتغيرات التي حدثت لهم بفعل معدلات النمو السكاني وتفاوتاتها أو بفعل حركات السكان المكانية من قطاع جغرافي إلي قطاع جغرافي آخر.
٣) إذا كان للشرعية الكثير من الأبعاد السياسية والدستورية والمجتمعية، فإن لها كذلك أبعادا جغرافية وديموجرافية تتمثل في تمثيل مكاني لجموع الناخبين في المجتمع ومن ثم فلابد من العمل على تمثيل مكاني شامل غير منقوص لأي قطاع من قطاعات الجمهورية مكانيا، هذا بالإضافة إلي التمثيل الديموجرافي الحقيقي والمتوازن والذي يحقق توازنا بين عدد الناخبين وعدد من يمثلونهم في البرلمان.
٤) أن يكون الإدلاء بالصوت طبقا لمحل الإقامة، وحتى لمن سجل أن محل الميلاد هو المحل الانتخابي المفضل له، فإنه يمكن إنشاء دوائر انتخابية خاصة بالمقيمين خارج محافظات ميلادهم بحيث يكون الإدلاء بالصوت بها.
٥) إعادة دعم البرامج الثقافية والسياسية في مستويات التعليم المختلفة، مما يؤدي إلي رفع الوعي السياسي لدي جموع الناخبين وجعلهم قادرين على التفريق بين مهام العمل السياسي وأهدافه ومهام العمل الخيري والاجتماعي وأهدافه.

٦) إعادة صياغة برامج المعرفة السياسية – المقدمة إعلاميا – من خلال تعدد المصادر السياسية الحكومية والأهلية والعمل على عرض مدى أكثر رحابة من وجهات النظر والجدل السياسي الحر والذي قد يعمل على زيادة الثقة والمصداقية لدى الناخبين.

٧) إنشاء برامج سياسية خاصة توجه للنساء لرفع الثقافة السياسية لديهن، خاصة لمن لم تحصل على القدر الكافي من التعليم أو لمن ترتفع بينهن معدلات الأمية.

٨) عناية الأحزاب بمتطلبات المرأة السياسية والاجتماعية حتى تدفع النساء بشكل أكبر للمشاركة في العملية الانتخابية.

٩) إطلاق حرية إنشاء الأحزاب على أسس مدنية وذلك بهدف الوصول إلي أحزاب معبرة بالفعل عن الناخبين وعن تطلعاتهم.

١٠) العمل على دعم ثقة الناخبين في العملية الانتخابية من خلال إجراءات واقعية تدعم الشفافية والمصداقية.

١١) استبدال البطاقات الانتخابية ببطاقة الرقم القومي كوسيلة أكثر دقة ومصداقية وسهولة في الإدلاء بالأصوات في العملية الانتخابية وطبقا لمحل الإقامة.

١٢) إجراء دراسات تكميلية لمحافظات وقطاعات جغرافية أخرى لاستيضاح أكثر وتعرف أكبر على توجهات الناخبين المصريين في قطاعات الجمهورية المختلفة.

ملحق رقم (١)

أعداد السكان والمدعون للانتخاب في محافظات الجمهورية

م	المحافظة	عدد السكان سنة ٢٠٠٥	السكان في سن الانتخاب (١٨+) سنة ٢٠٠٥	نسبة السكان (١٨+) إلي إجمالي السكان	المدعوين للانتخاب
1	القاهرة	7,518,816	4,701,646	62.5	2,836,545
11	المنوفية	3,345,085	1,852,122	55.4	1,843,533
14	الجيزة	5,963,941	3,325,688	55.8	1,817,309
15	بني سويف	2,318,548	1,161,486	50.1	1,062,765
17	المنيا	4,036,793	2,046,915	50.7	1,729,272
18	أسيوط	3,450,164	1,734,097	50.3	1,415,230
23	الوادي الجديد	172,803	96,855	56.0	91,453
24	مطروح	270,031	141,261	52.3	140,122
	المرحلة الأولى	27,076,182	15,060,069	55.6	10,936,229
2	الإسكندرية	3,745,110	2,319,507	61.9	1,368,448
3	بور سعيد	543,436	337,735	62.1	245,393
4	السويس	517,427	297,374	57.5	160,468
8	القليوبية	4,197,539	2,319,316	55.3	1,804,254
10	الغربية	3,948,015	2,253,717	57.1	2,075,364
12	البحيرة	4,784,490	2,587,367	54.1	1,996,459
13	الإسماعيلية	908,034	505,400	55.7	364,955
16	الفيوم	2,480,067	1,223,123	49.3	1,055,070
20	قنا +الأقصر	3,393,395	1,749,910	51.6	1,656,337
	المرحلة الثانية	24,517,514	13,593,448	55.4	10,726,748
5	دمياط	1,102,013	636,240	57.7	630,498
6	الدقهلية	5,012,003	2,828,687	56.4	3,143,499
7	الشرقية	5,238,675	2,826,145	53.9	2,556,110
9	كفر الشيخ	2,669,698	1,454,462	54.5	1,380,283
19	سوهاج	3,875,467	1,967,872	50.8	1,887,059
21	أسوان	1,148,273	628,341	54.7	592,372
22	البحر الأحمر	254,102	155,772	61.3	94,836
25	شمال سيناء	354,123	186,375	52.6	151,226
26	جنوب سيناء	94,084	57,943	61.6	37,376
	المرحلة الثالثة	19,748,439	10,741,837	54.4	10,473,259
27	الجمهورية	71,512,332	39,578,161	55.3	32,126,796

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا علي بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة العدل.

تابع ملحق رقم (١)

أعداد السكان والمدعون للانتخاب في محافظات الجمهورية

م	المحافظة	نسبة الناخبين إلي السكان (١٨+) %	الجولة الأولى الحاضرون	الجولة الأولى الحاضرون %	الجولة الثانية الحاضرون	الجولة الثانية الحاضرون %
1	القاهرة	60.3	406,844	14.3	304,553	10.7
11	المنوفية	99.5	537,947	29.2	474,326	25.7
14	الجيزة	54.6	524,653	28.9	398,868	21.9
15	بني سويف	91.5	389,565	36.7	287,405	27.0
17	المنيا	84.5	458,671	26.5	449,853	26.0
18	أسيوط	81.6	355,194	25.1	325,244	23.0
23	الوادي الجديد	94.4	37,590	41.1	36,050	39.4
24	مطروح	99.2	28,799	20.6	28,399	20.3
	المرحلة الأولى	72.6	2,739,263	25.0	2,304,698	21.1
2	الإسكندرية	59.0	184,560	13.5	95,473	7.0
3	بور سعيد	72.7	56,847	23.2	57,272	23.3
4	السويس	54.0	39,675	24.7	26,846	16.7
8	القليوبية	77.8	456,336	25.3	314,273	17.4
10	الغربية	92.1	720,743	34.7	565,964	27.3
12	البحيرة	77.2	665,661	33.3	511,723	25.6
13	الإسماعيلية	72.2	88,528	24.3	70,157	19.2
16	الفيوم	86.3	298,776	28.3	177,083	16.8
20	قنا +الأقصر	94.7	479,059	28.9	409,682	24.7
	المرحلة الثانية	78.9	2,990,185	27.9	2,228,473	20.8
5	دمياط	99.1	191,966	30.4	152,625	24.2
6	الدقهلية	111.1	1,058,198	33.7	706,953	22.5
7	الشرقية	90.4	858,198	33.6	605,481	23.7
9	كفر الشيخ	94.9	522,221	37.8	313,648	22.7
19	سوهاج	95.9	521,557	27.6	442,792	23.5
21	أسوان	94.3	148,637	25.1	124,680	21.0
22	البحر الأحمر	60.9	34,009	35.9	32,444	34.2
25	شمال سيناء	81.1	56,488	37.4	41,908	27.7
26	جنوب سيناء	64.5	16,689	44.7	15,483	41.4
	المرحلة الثالثة	97.5	3,407,963	32.5	2,436,014	23.3
27	الجمهورية	81.2	9,137,411	28.4	6,969,185	21.7

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا علي بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة العدل.

ملحق رقم (٢)

الفائزون في الانتخابات طبقا لصفة الترشيح وصفة الممارسة

المحافظة	المرحلة	صفة الترشيح للانتخابات				صفة الممارسة السياسية			
		وطني	معارضة	مستقل	إخوان	وطني	معارضة	مستقل	إخوان
محافظة القاهرة	الأولى	27	1	13	9	31	3	7	9
محافظة المنوفية	الأولى	7	0	6	9	10	0	3	9
محافظة الجيزة	الأولى	14	1	9	4	21	2	1	4
محافظة بني سويف	الأولى	4	1	5	4	9	1	0	4
محافظة المنيا	الأولى	6	0	10	6	15	0	1	6
محافظة أسيوط	الأولى	10	0	8	2	18	0	0	2
الوادي الجديد	الأولى	2	0	2	0	3	0	1	0
محافظة مطروح	الأولى	0	0	4	0	4	0	0	0
المرحلة الأولى		70	3	57	34	111	6	13	34
محافظة الإسكندرية	الثانية	4	0	8	8	9	1	2	8
محافظة بور سعيد	الثانية	1	1	2	2	1	1	2	2
محافظة السويس	الثانية	1	0	1	2	2	0	0	2
محافظة القليوبية	الثانية	4	0	5	7	8	0	1	7
محافظة الغربية	الثانية	8	0	8	10	14	0	2	10
محافظة البحيرة	الثانية	13	0	7	6	18	0	2	6
محافظة الإسماعيلية	الثانية	0	1	2	3	2	1	0	3
محافظة الفيوم	الثانية	2	0	7	3	8	0	1	3
محافظة قنا	الثانية	7	0	14	1	19	0	2	1
المرحلة الثانية		40	2	54	42	81	3	12	42
محافظة دمياط	الثالثة	1	0	6	1	6	0	1	1
محافظة الدقهلية	الثالثة	12	0	17	3	29	0	0	3
محافظة الشرقية	الثالثة	12	0	13	3	24	1	0	3
محافظة كفر الشيخ	الثالثة	5	1	6	2	10	2	0	2
محافظة سوهاج	الثالثة	3	0	22	3	25	0	0	3
محافظة أسوان	الثالثة	1	0	5	0	6	0	0	0
البحر الأحمر	الثالثة	3	0	1	0	4	0	0	0
جمل شمال سيناء	الثالثة	3	0	3	0	6	0	0	0
جنوب سيناء	الثالثة	1	0	3	0	4	0	0	0
المرحلة الثالثة		41	1	76	12	114	3	1	12
جملة الجمهورية		151	6	187	88	306	12	26	88

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا على بيانات وزارة العدل.

ملحق رقم (٣)

استبيان عن انتخابات مجلس الشعب لسنة ٢٠٠٥

هذا الاستبيان مخصص للأغراض العلمية فقط

البيانات الشخصية

١)	***الاسم*** (اختياريا)				
٢)	***النوع***	ذكر	( )	أنثي	( )
٣)	***السن***	١٨ – ٢٤	( )	٢٥ – ٣٤	( )
		٣٥ – ٤٤	( )	٤٥ – ٥٤	( )
		٥٥ – ٦٤	( )	٦٥ فأكثر	( )
٤)	***المؤهل الدراسي***	أمي	( )	ابتدائي & محو أميه	( )
		إعدادي	( )	ثانوي وفوق المتوسط	( )
		جامعي	( )	ماجستير ودكتوراه	( )
٥)	***الوظيفة***	طالب	( )	عمل خاص	( )
		عمل حكومي	( )	عمل غير منتظم	( )
		صاحب عمل	( )	متعطل	( )
٦)	***محل الميلاد*** *(يذكر المركز أو القسم والمحافظة)*	مركز/قسم ..... محافظة.....			
٧)	***محل الإقامة*** *(يذكر المركز أو القسم والمحافظة)*	مركز/قسم ..... محافظة.....			

المجموعة الأولي

٨)	***هل أنت من المهتمين بالشؤون السياسية؟***
	أ–نعم ( ) ب–إلي حد ما ( ) ج–نادرا ( ) د–لا ( )
٩)	***إذا كنت من المتابعين للشؤون السياسية بأي مستوي فما هو المصدر الذي تعتمد عليه في التعرف علي الأخبار؟***
	أ–الصحف القومية ( ) ب–الصحف الحزبية ( )
	ج–الصحف الخاصة ( ) د–القنوات التلفزيونية الرسمية ( )
	هـ–القنوات التلفزيونية الفضائية الخاصة المحلية ( ) و–القنوات التلفزيونية الفضائية الدولية ( )
	ز– النشرات الإذاعية ( ) س– كل ما سبق ( )
١٠)	***هل لديك بطاقة انتخابية؟***
	أ– نعم ( ) ب – لا ( )
١١)	***إذا كانت الإجابة علي السؤال السابق بلا فما هو السبب في عدم استخراجك لبطاقة انتخابية؟***
	أ– ضيق الوقت ( ) ب– عدم الاهتمام ( )
	ج–عدم الثقة في العملية الانتخابية ( ) د– الجهل بطريق استخراجها ( )
١٢)	***هل ترغب في استخراج بطاقة انتخابية مستقبلا؟***
	أ– نعم ( ) ب – لا ( ) ج– لا ادري ( )
١٣)	***هل تنوي المشاركة في انتخابات مجلس الشعب القادمة؟***
	أ– نعم ( ) ب – لا ( ) ج– لا ادري ( )

المجموعة الثانية

١٤) ***ما هو عدد الأحزاب القائمة في مصر؟***
أ- اقل من ٥ ( ) ب- ٦ - ٩ ( ) ج - ١٠ - ١٤ ( )
د- ١٥ - ١٩ ( ) هـ-٢٠ - ٢٤ ( ) و-٢٥ فأكثر ( )
١٥) ***هل يوجد حزب أو تيار سياسي في الساحة يعبر عن اتجاهاتك وأفكارك؟***
أ-نعم ( ) ب-إلي حد ما ( ) ج-لا ( ) د-لا ادري ( )
إذا كانت الإجابة علي السؤال السابق بنعم فما هو هذا الحزب أو الاتجاه السياسي؟
يذكر .....
١٦) ***إذا لم يكن هناك حزب أو اتجاه سياسي يعبر عنك فما هو الاتجاه الذي تقترحه؟***
يذكر .....
١٧) ***في تصورك هل عبرت انتخابات برلمان ٢٠٠٥ عن التوجهات الفعلية للمجتمع المصري؟***
أ-نعم ( ) ب-إلي حد ما ( ) ج-لا ( ) د-لا ادري ( )
١٨) ***إذا علمت أن نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الشعب لسنة ٢٠٠٥ بلغت نحو ٢٥% إي ربع عدد الناخبين هم من صوت في الانتخابات وهي لم تتجاوز هذا الرقم أيضا في انتخابات المجلس لسنة ٢٠٠٠ ، فهل تعتقد أن هذه النسبة هي نسبة مشاركة منخفضة؟***
أ-نعم ( ) ب-إلي حد ما ( ) ج-لا ( ) د-لا ادري ( )
١٩) ***إذا كانت إجابتك علي السؤال السابق بنعم، فما هو السبب من وجهة نظرك في انخفاض نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الشعب المصري؟***
أ- عدم الاهتمام بالشأن السياسي ( ) ب- عدم الثقة في العملية الانتخابية ( )
ج- الجهل السياسي ( ) د- ارتفاع نسبة الأمية ( )
هـ- الرضا عن الوضع السياسي القائم ( ) و- فراغ الساحة السياسية من حزب يصلح لتمثيل المجتمع ( )
ز- كل ما سبق ( ) س- لا ادري ( )

المجموعة الثالثة *((إذا كان لديك بطاقة انتخابية يتم الإجابة علي الأسئلة القادمة))*

٢٠) *هل صوت في انتخابات مجلس الشعب لسنة ٢٠٠٥؟*

أ- نعم ( ) ب - لا ( )

٢١) *هل تصوت عادة في انتخابات مجلس الشعب؟*

أ- نعم ( ) ب - لا ( ) ج-أحيانا ( )

٢٢) *ما هو مقر لجنتك الانتخابية؟*

أ- محل الميلاد ( ) ب- محل الإقامة ( ) ج- محل العمل ( )

د- محل آخر ( ) يذكر .....

٢٣) *كم يبعد مقر لجنتك الانتخابية عن مقر عملك أو مقر إقامتك؟ بالكيلو مترات؟*

أ- اقل من ١ ( ) ب- من ١ إلي ٥ ( ) ج- ٦ إلي ١٠ ( )

د- ١١ إلي ٢٠ ( ) هـ-أكثر من ٢٠ ( ) و- لا ادري ( )

٢٤) *ما هي المدة الزمنية التي تستغرقها للوصول إلي مقر اللجنة الانتخابية؟*

أ- اقل من ١٥ دقيقة ( ) ب- من ١٥ إلي ٣٠ دقيقة ( ) ج- من ٣١ إلي ٦٠ دقيقة ( )

د- ساعة إلي ساعتين ( ) هـ- أكثر من ساعتين ( ) و- لا أستطيع التحديد ( )

٢٥) هل صادفتك صعوبة في معرفة مكان لجنتك التي أدليت بصوتك فيها في انتخابات مجلس الشعب لسنة ٢٠٠٥؟

أ- نعم ( ) ب - لا ( ) ج- إلي حد ما ( )

٢٦) *ما هي المدة الزمنية التي استرقتها للإدلاء بصوتك منذ وصولك إلي مقر لجنة الانتخاب؟*

أ- اقل من ٥ دقائق ( ) ب- من ٥ إلي ١٠ دقائق ( ) ج- من ١٠ إلي ٢٠ دقيقة ( )

د- من ٢٠ إلي ٣٠ دقيقة ( ) هـ- أكثر من ٣٠ دقيقة ( ) و- لا أستطيع التحديد ( )

المراجع

أولا: المراجع العربية

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، مبني الأمم المتحدة، بيروت.
- جاسم كرم، ١٩٨٨، جغرافية الانتخابات وتطورها ومنهجيتها: دراسة في الجغرافيا السياسية، المجلد ١٦ العدد ٣ مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
- سامح عبد الوهاب، ٢٠٠٥، خريطة مصر الانتخابية: مع التطبيق على محافظة الجيزة، المجلة الجغرافية العربية، العدد ٤٥، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة.
- سليمان صويص، ٢٠٠٣، الأنظمة الانتخابية في الأردن، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، عمان، الأردن.
- عمر ربيع، ٢٠٠٥، الأنظمة الانتخابية والانتخابات البرلمانية في مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في بالأهرام، القاهرة.
- مجلس الشورى المصري، ٢٠٠٥، بيان الأحزاب المصرية المعتمدة، مجلس الشورى، القاهرة.
- مصطفى علوي، محرر، ٢٠٠٠، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- وزارة العدل المصرية، ٢٠٠٥، نتائج انتخابات مجلس الشعب المصري، المرحلة الأولى، الحكومة المصرية.
- وزارة العدل المصرية، ٢٠٠٥، نتائج انتخابات مجلس الشعب المصري، المرحلة الثانية، الحكومة المصرية.
- وزارة العدل المصرية، ٢٠٠٥، نتائج انتخابات مجلس الشعب المصري، المرحلة الثالثة، الحكومة المصرية.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Assakaf, A., 2000, Democracy in the Arab World: Challenges, Achievements and Prospects, International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA).
- Banerjee, S., 2003, Gender and Nationalism: The masculinization of Hinduism and Female Political Participation in India, Women's Studies International Forum, Volume 26, Issue 2, March-April 2003, Pages 167-179, Sikata Banerjee.
Bawn, K., 1999. Voter Responses to Electoral Complexity: Ticket-

splitting, Rational Voters, and Representation in the Federal Republic of Germany, British Journal of Political Science 29.

- Birch, S., 2005, Single-member District Electoral Systems and Democratic Transition, Electoral Studies 24.
- Calvo, E., et al., 2002 Institutional Gamblers: Majoritarian Representation, Electoral Uncertainty, and the Coalitional Costs of Mexico's Hybrid Electoral System, Electoral Studies 21.
- Center for Democracy and Governance, 2000, Managing Assistance in Support of Political and Electoral Processes, Bureau for Global Programs, U.S. Agency for International Development, Washington.
- Elklit, J., Roberts, N., 1996. A Category of its own: four PR two-tier compensatory member electoral systems in 1994. European Journal of Political Research 30.
- Gimpel, J. G., et al., (2006) Location, knowledge and time pressuresin the spatial structure ofconvenience voting, In: Electoral Studies 25.
- Hesli, V. L., 2006, The Orange Revolution: 2004 presidential election(s) in Ukraine, Electoral Studies 25.
- Hickey, S., 2004, The Politics of Staying Poor: Exploring the Political Space for Poverty Reduction in Uganda, World Development, Vol. 33 (6).
- Howard, R., 2004, Media +Election: An Election Report Handbook, Institute for Media and Civil Society, National Library of Canada.
- International IDEA, 2002, International Electoral Standards: Guidelines for Reviewing the Legal Framework of elections, International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA) , Publication office, Bulls Tryckeri, Sweden.
- Kalarp, J. A., et al., 2002, Strategic Voting, Party Activity, and Candidate Effects: Testing Explanations for Split Voting in New Zealand's New Mixed System, Electoral Studies 21.
- Lancaster, T.D., 1997, The Origins of Double Ballot Electoral Systems: Some Comparative Observations. Paper presented at the World Congress of the International Political Science Association in Seoul, Korea.
- Li, C., 2005, The New Bipartisanship within the Chinese Communist Party, Orbis, Volume 49, Issue 3.
- Taagepera, R., 2002 Nationwide threshold of representation, Electoral Studies, 21.
- UNDP, 2006, A Guide to POGAR, Programme on Governance in the Arab Region (POGAR) , UN House, Beirut, Lebanon.